دورة اللجنة المركزية

بتاريخ ١٦ و ١٧ أيلول ١٩٩٤

موضوعات الوثيقة الفكرية البرنامجية

الوضع العربي (٣)

المداخلة السادسة للأمين العام

بدأنا في مناقشة الوضع العربي بمداخلة اولى استهدفت صوغ نقد اجمالي خطنا السياسي العربي السابق، وإعادة النظر في المفاهيم الفكرية المفتاحية التى استخدمناها في قراءة الوضع في حينه، وإعادة انتاج المفاهيم المعدلة والمطورة التي وفقاً لمضمراتها ننقد السابق، ووفقاً لتوجهاتها نعكف على تحليل الحاضر واستشراف المستقبل، ثم انتقلنا إلى إلقاء نظرة على الوضع العربي الراهن انطلاقاً من التوقف أمام حاضر ومستقبل الصراع العربي الصهيوني في حلقته المركزية، وفي سائر تجلياته وميادينه. على أن نكمل اليوم في هذه المحطة في رصد سائر ظاهرات وعناصر وتوجهات الوضع العربي الراهن، رصداً موصولاً ومفتوحاً على صوغ خلاصات تحمل توجهات خطنا المستقبلى، أو فلنقل خطنا القادر على استقبال التطورات القادمة في الوضع العربي. أود الاستطراد في بضع كلمات لأقول إن المهمة تكون شاقة في حدود جلسة من دورة اللجنه المركزية اذا كان الهدف هو التبحر بالوضع العربي قطراً قطراً، هذا التبحر مستحيل الحصول في جلسة. والمهمة تكون أيضاً شاقة في حال تقصد الإلمام الشامل والمعمق بكل القضايا والمسائل الرئيسية التي تبرز على سطح الوضع العربي أو تعتمل في أعماقه، هذا عمل يجب أن يكون قادماً علينا. وباضطلاعنا أو عدم اضطلاعنا به مستقبلاً سيكمن الحد التقريري الفاصل بين استعادة هذه المنظمة لعروبتها، وبين فقدانها لذاكرتها العربية، وانكفائها القطري اللبناني. هذا كلام للتحفيز وليس للتهويل. لذا يصبح من الضروري والممكن تظهير ابرز الخطوط التي يجب الاسترشاد بوعيها للمضي بمواكبة الوضع العربي، ابرز خطوط الوضع العربي الراهن كوضع إجمالي أولاً ثم الوضع العربي بعلاقته ببناه الداخلية وعلاقتها بمحيطها الخارجي، والوضع العربي بما هو علاقات داخلية ضمن العالم العربي، بقدر ما نوفق في تحديد أفكار واستخلاصات وتحديدات وتوجهات ترسم الوجهة البديلة لوجهتنا السابقة في قراءة الوضع العربي الراهن، بقدر ما نكون وضعنا ارجلنا على بداية طريق هو بالتعريف طريق طويل، لأنه طريق مواكبة مخاض كل تطورات الوضع العربي القادم. لدينا جلسة اليوم وجلسة الغد، في المداخلة الأولى، ثم التعقيب عليها، ثم المداخلة الثانية، يمكن أن نوفق في وضع الحد الفاصل بين العمومية الغامضة، وبين التفصيل الذي لا قبل لنا به. العمومية الغامضة ندفع بها نحو الوضوح، والتفصيل اللازم نقوم به، وما يتجاوز التفصيل اللازم والممكن تفرض أن يتوقف البحث عند الحدود التي تفي بالغرض، ولنا في ذلك تاريخ من التجربة بالغة الدلالة على قدرتنا على النجاح، وقد نحقق في أن نقول آراء وافكاراً ومواقف في معظم الأمور من دون أن نُجر إلى الغرق في أمر واحد يدفعنا الى خارج المستوى الإجمالي الذي تطل المنظمة من خلاله. من هذا التقديم أود أن انتقل إلى التحديد. المرة الماضية أعطينا مشروع قراءة عامة لحاضر ومستقبل الصراع العربي الصهيونى بالاستفادة من معطيات الماضي. وختمت آنذاك بالقول، إنه في هذه المرة، وقصداً، لم اصنف الصراع العربي ـ الصهيوني في خانة رافعة الوضع العربي القادم، لأني لم اعد أجد مكاناً لهذا المصطلح الاختزالي، من هذا الختام اكمل فأقول اذا كنا نريد أن نصل بحث اليوم بالبحث السابق، فيمكن القول إن ما نحن مقبلون على مناقشته من مسائل، يقع في خانة الروافع اللازمة لانهاض الصراع العربي الصهيوني. وهذه مناسبة للقول إنه في وضع

عربي بناه بالغة التنوع والتفاوت والتعقيد، وموروثاته تنتمي إلى عصور مختلفة إلي هذا الحد، فلنقلع نهائيا عن الكلام في مستقبله بصيغة رافعة وحيدة تقرر هذا المستقبل. كل اختزالية بهذا المعنى، من الاختزالية الاقتصادية إلى سواها، لم يعد لها مكان في قراءة هذا الطور الانتقالي العسير الذي يجتازه الوضع العربي من ماض إلى مستقبل. بهذا المعنى تصبح كل العناصر والعوامل والتناقضات روافع بالنسبة الى بعضها البعض، ويشكل التناقض العربي الصهيوني والصراع العربي الصهيوني المعطوف عليه باستمراره مشحوناً بالحيوية والزخم رافعاً من الروافع، وبمعنى من المعاني تشكل التناقضات الأخرى الفاعلة في الوضع العربي روافع لهذا التناقض. وبالتالى المهم أن نرى في نهاية المطاف نقطة انعقاد كل هذه التناقضات والعناصر والعوامل ووجهة فعلها المتضافر. لأنه لا فعل آحادي الجانب، وهذا يشهد عليه تاريخ المنطقة العربية في الخمسين سنة الأخيرة.

أولاً - حول السيطرة الإمبريالية على المنطقة العربية

من هذا كله اود الانتقال إلى عنوان آخر، كنا نورده تحت عنوان وقع السيطرة الأمبريالية على المنطقة العربية، لن اناقشه اليوم في صيغة تأريخ يضرب بعيداً في العصر الكولونيالي ويتابع وصولاً إلى يومنا هذا، لأن هذه مهمة شاقة ومستحيلة، ولا "بأنمذجة" الاقطار العربية والوقوف امامها، ولا بقراءة من الاقتصاد إلى السياسة، إلى الاجتماع إلى الثقافة، ترمي إلى الأكثار من الاحصاء ات والأرقام، كأنها في صدد أعداد تقرير أكاديمى عن نتائج السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية. الأفكار التي سأحاول الإدلاء بها تقع في خانة تصويب وتعميق وتصليب نظرتنا إلى مفهوم السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية وإلى الوجهة الإجمالية الصحيحة لقراءة هذه النتائج. مما يجعلنا بحالة مقدرة رحبة على الايغال في التفصيل. تلاحظون أن في ما أقدمه هناك حرص على فك العقد المنهجية،لأنه حيث هناك عقدة منهجية مقفلة فلا مجال لفهم أي تفاصيل (على مثال الذي يهرب من نقاش الماركسية ثم يضع بحثاً كبيراً حول تطور انتاج الصلب في الاتحاد السوفياتى، فيما المطلوب تعيين عطب النظام الاقتصادي السوفياتى). هناك عقد منهجية، اذا ما استمرينا عليها فسنعيد انتاج اشكال من القراءة محرفة عن الواقع ولا صلة لها به. تعبير السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية، في حال أجرينا استفتاء في الوسط اليساري العربي، يستثير فوراً منظومة من الأفكار المتداعية، والتي بموجبها يُقرأ الموضوع.

ساحاول أن اعطى آراء في المنظومة ذاتها حتى نفك أي عقدة في القراءة، ويصير مصطلح السيطرة الأمبريالية على المنطقة العربية ليس مصطلح فات عليه الزمن، تستخدمه قبيلة في طريقها إلى الانقراض لأنها تعودت عليه منذ خمسين سنة. شحذ هذا المفهوم وتجديده أمر حاسم حتى نرى بوضوح هذا المفهوم.

فكرة أولى اود تسجيلها أن انهيار المعسكر الاشتراكي المؤكد، في صيغته التي عرفناها على امتداد القرن العشرين، أرى في انهياره انهياراً إلى غير رجعة، ومرة أخرى ارد على كل الأوهام التي يحاول أصحابها أن يرتبوا على عودة بعض الشيوعيين القدامى في بعض بلدان المعسكر الاشتراكي إلى اكتساب نفوذ في الحياة السياسية لبلدانهم على أنها ايذان بأن التاريخ يمكن أن يدور دورته ويعود المعسكر الاشتراكي إلى سابق عهده. هذه اعراض لشيء آخر. لا ارى في انهيار المعسكر الاشتراكي السابق إلى غير رجعة ما يسقط مصطلح السيطرة الامبريالية على العالم. لأنه حتى في ادبيات اليسار صار الخفر شديداً من استعمال كلمة امبريالية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. هناك منطلق في التحليل مغلوط ساد على امتداد الشطر الأكبر من القرن العشرين وخاصة بعد ثورة ١٩١٧ الروسية، حيث أنه تحت مصطلح دخول البشرية عصر الانتقال إلى الاشتراكية أو أي مصطلح اخر، جرى النظر الى الوضع العالمي على أنه وضع يتشكل من معسكرين، أحدهما اشتراكي لأن الاخر امبريالي، والثاني امبريالى لأن الآخر اشتراكي، وعلى مباراتهما سيتوقف مستقبل البشرية، والحال أن صيرورة الرأسمالية امبريالية، حتى وفق الأدبيات الماركسية واللينينية، أمر سابق على قيام المعسكر الاشتراكي. لم يكن هناك سيطرة أمبريالية على العالم بحكم ولادة التثقيف النقيض الذي ولد لان هناك سيطرة امبريالية. هذه دعوة لأن لا نعتبر المصطلح خارج الموضة أو خارج قدرتنا الفكرية على تعليله مبدئيا، لذا سنظل نعتبر أن المعسكر الاشتراكي انهار، لكننا ما نزال نتحدث عن الامبريالية، لأن الحديث في الأمبريالية هو الذي ابرز المعسكر الاشتراكي، وليس المعسكر الاشتراكي هو الذي أملى ملاحظة هذا المكون الأساسي في التطور في الوضع العالمي، لنعد إلى نظرتنا التي لا نرى فيها أنها نظام عالمي فقط، إنه نظام عالمي يخضع للسيطرة، وللسيطرة مقومات، واستخدام مصطلح السيطرة الامبريالية، هذا الاستخدام في رأيي لا تشوبه أي نقيصة فكرية، وليس تغريداً خارج دائرة التحليل الفعلي

للوضع العالمي. لكن الموضوع يبدأ من هنا ولا ينتهي. اذا كنا نجدد النظرة للوضع العربى من مداخل متعددة، واحد من هذا المداخل إمعان النظر في نتائج السيطرة الأمبريالية عليه، ونثبت هنا مصطلح السيطرة الامبريالية على أنه ذو مدلول ولم يعف عليه الزمن، لكن البحث يبدأ من هنا، لأنه انطلاقاً من هذا المدلول كان هناك منظومة افكار تستحق المراجعة وإعادة النظر. أقول ذلك بسرعة حتى يمكن إعطاء خلاصات عامة بالنسبة إلى دواخل الوضع العربي في علاقتها بهذه السيطرة الامبريالية بعناصرها الخارجية. اذا كنا سنجدد نقاش نتائج السيطرة الأمبريالية سواء على صعيد عموم العالم الثالث أو على عموم الوضع العربي، اعتقد أنه لم يعد مصطلح المركز والأطراف، المركز على نحو إجمالي والأطراف على نحو اجمالي، هذا المصطلح لم يعد يشكل تأطيراً مناسباً على هذا النحو الإجمالي يجعلنا نلم ونتابع التجليات الفعلية المتطورة لنتائج السيطرة الامبريالية على الوضع العربي. وجود علاقات اخضاع وخضوع، اتباع وتبعية، مُسيطِرة ومُسيطَر عليه، هذا لب العلاقات التي تشد اجزاء النظام العالمى إلى بعضه، هذا شيء، والترسيمة المبسطة لما سمي القوانين التي تحكم وتتحكم وفق قيود حديدية بالعلاقات بين مركز

العالم واطرافه شيء آخر. هذا يقع في اتجاه ما ذهبت إليه غير مرة في المداخلات السابقة بأنه لم يعد بالإمكان الحديث عن علاقة السيطرة الامبريالية عالمياً على أنها علاقة تعيد انتاج التقدم كما هو في مكان، والتخلف كما هو في مكان، وتؤبد هذه العلاقة من دون أي تغير أو تبدل، مما يصبح التحليل معه محكوماً لأن يصل في نهاية المطاف إلى إما تبعية وإما فك ارتباط. مما تصبح معه هذه النظرة الإجمالية قاصرة عن الإلمام بوقائع العالم المعاصر وتأتيها الاستثناءات من كل جانب. كلنا نعرف أن نظرية المركز والاطراف تقول آخر الوافدين اإلى عالم النظام الرأسمالي العالمي على عتبة صيرورته امبريالية هي اليابان، بعد ذلك لم يعد من مجال في انتشار النظام الرأسمالي عالمياً لوافدين جدد. إما حديث عن حجز التطور وإما اعادة انتاج التخلف كما هو، وإما الحديث عن وجهين لعملة واحدة، التقدم في المراكز وجه أول والتخلف المتمادي في الأطراف وجه ثان، مما قرأنا ونقرأ كثيراً حوله في ادبيات المركز والأطراف. لن اسقط من الحساب بان للنظام العالمي في ظل السيطرة الامبريالية هرم وقاعدة. لكن كيف نقرأ الهرم قراءة غير مفرطة في الإجمالية والتبسيط والجمود، كيف نقرأ قراءة قابلة لأن تستقبل كل التبدلات والتحولات التي يمكن أن يشهدها هذا النظام. هذا الاستطراد النظري أطرحه حتى نقرر من البداية منهجياً بأي قالب فكري مفتوح نستطيع أن نعيد قراءة الظاهرتين التاليتين مع نهاية القرن العشرين، الظاهرة الأولى ان للشمال (اذ اعتبرناه المركز) جنوبه، ولا تستوي بلدان الشمال (المركز) مع بعضها.

الظاهرة الثانية - أن للجنوب شماله، ولا تستوي بلدان الجنوب (ما كان يصطلح على تسميتها بالعالم الثالث) مع بعضها. لا نرغب في الدخول في قراءة مفرطة بالتفاصيل ومرتبكة في تعيين الاستثناءات، بحيث تصل بنا أمام لوحة متنافرات، القاعدة فيها ضامرة والاستثناءات محشوة، في المقابل البرازيل شيء وتايوان شيء... ولا نريد في النهاية أن نصل إلى حكم أن العلاقة بين المركز والأطراف علاقة محكومة حكماً ابدياً ولا تفتأ تعيد انتاج نفسها بنفس الوتائر ونفس الدرجة من الفوارق الحاسمة التي كانت قائمة... هناك الآن نوع من ادب المكابرة الذي تشهده بعض الالسنة والاقلام التي تبدأ من نظرية المركز والأطراف فتعيد انتاجها، لتنتهي إلى محاولة إعادة انتاج نظرية القدرة على فك الارتباط بالنظام الراسمالي العالمي. ما البديل لذلك؟ ليس البديل أن هناك مجموعة علاقات يتشكل منها النظام العالمي تحكمها الصدف ولا ينتظمها رابط. الأصح أن نقول إننا أمام نظام عالمي، سمته الرئيسية سيطرة امبريالية، من راس هرم هذا النظام على سائر مراتبه. ومصطلح السيطرة الامبريالية في مكانه تماماً، ولكن هذا النظام، هناك قابلية للالمام به واستيعابه وفق نظرة أقل إجمالية وعمومية وارتباكاً من مركز اطراف، نظرة ترى أنه على رغم كل ما شهده تطور الاقتصاد العالمي منذ الاقتصاد القومي المغلق الممركز الذات، إلى الاقتصاد الدولى، بمعنى العلاقات الاقتصادية الكثيفة بين الدول، إلى الاقتصاد المتعدد القوميات أو العابر القوميات، والذي بات مساحات فعلية من الاقتصاد العالمي، حيث العلاقات فيها مباشرة، إلى ما يسمى العولمة. رغم كل هذه المسيرة من التطور، ما زلنا أمام نظام على الصعيد العالمي، قومي - عالمي - متراتب. وهذه التراتبية تنطوي على وجود

اقتصادات وقوى وبلدان مسيطرة، واقتصادات وبلدان خاضعة أو مُخضعة. هذا يجعل جوهر ما كان مقصوداً من المركز والاطراف، معاد ادراجه في قراءة، المقترح منها أن تلم بكل تلاوين التطورات التي طرأت على هذا النظام العالمي المولود مركزاً واطرافاً على امتداد قرن أو أكثر من الزمان. شيء شبيه بالمقولة التي توقفنا أمامها عندما اعتبرنا بأنه ليس صحيحاً أن نمط الإنتاج الرأسمالي المولود في منتصف القرن التاسع عشر شهد على امتداد قرن ونصف القرن من الزمان تطوراً متزايد العملقة في قوى الانتاج وثباتاً سكونياً في علاقات الانتاج. وهو شهد تطوراً هنا وتبدلاً هنا. النظام العالمي المولود من رحم وفي ظل السيطرة الامبريالية، وفي صيغة مركز واطراف على امتداد قرن من الزمان شهد تطوراً في البنية الاقتصادية العالمية، وتبدلاً في مراكز ثقل العلاقات بين اطرافه. مما يجعلنا غير مجبرين على أن نكبل انفسنا بنظرة ترى العلاقة بين المركز والأطراف واندراج هذا البلد أو ذاك ضمن المركز والأطراف، علاقة ابدية واندراجاً إلى غير رجعة. مثلما أن نمط الإنتاج الرأسمالي في مراكزه شهد تطورات ومخاض وصراعات وتبدلات، ما اريد قوله أن مقولة خضوع النظام العالمى لسيطرة امبريالية لا تلغي ولا تعفينا من رصد التطورات الطارئة على دواخل هذا النظام والتي لا نجد فيها نسخة واحدة عن السيطرة، ولا درجة واحدة موحدة من درجات التبعية. هناك تبعية وتبعية، وسيطرة وسيطرة، هناك سيطرة يحددها مركز هذا الاقتصاد القومي أو ذاك ضمن النظام العالمي، وهناك تبعية يحددها هذا النظام أو ذاك ضمن الاقتصاد العالمي. وبالتالي لا يعود علمياً ومفيداً وواقعياً أن نسوق الهند وباكستان وتركيا ومصر والمكسيك والمملكة العربية السعودية ودويلات الساحل الأفريقي بعصا واحدة. هذه اقتصادات وبنى اجتماعية وتراكيب سياسية ذات تواريخ متباينة وتطور متباين، وفيها تقدم وتأخر ضمن اطار الخضوع الأجمالي. مثلما أن المراكز المتقدمة في النظام العالمي فيها تقدم وتأخر ضمن السيطرة الإجمالية. قرن من الزمان يكفي للدلالة على أنه لدراسة النظام العالمي، لا يمكن لأي دراسة أن تصل بنا إلى أي نتيجة مجدية، اذا لم تلاحظ التبدل في رأس الهرم في هذا النظام من بريطانيا إلى الولايات المتحدة مروراً ببروز اليابان والمانيا. هناك مركز واطراف، لكن لسنا أمام مركز عالمي ساكن في ظل السيطرة الامبريالية. نحن أمام نظام عالمي متحرك في ظل هذه السيطرة الأمبريالية وتسوده صراعات، وهذه الصراعات اذا اقلعنا عن قياسها بمقياس، هل فجرت الثورة العالمية التي تستطيع أن تطيح بالراسمالية مرة واحدة وإلى الابد، لا تعود بالنسبة إلينا صراعات كافية أو قليلة النفاذ. تحسن أو عدم تحسن مركز نظام اقتصاد قومي معين في قسمة العمل الدولية ليس موضوعاً تفصيلياً، هو مؤثر على البلد المعني، ومؤثر على جواره، وعلى المراكز ومعدل في التسوية العالمية، التي تقرر مقوماتها في كل حقبة نظام السيطرة الامبريالية. ما أريد قوله، والسيطرة الامبريالية أين هي في وجهها الأول أخضاع، نظام قومي عالمي متراتب، وفي وجهها الثانى تسوية ما يمليها واقع حال الصراعات التي تكون بلغت درجة معينة من التطور. لماذا الإلحاح على هذه النقطة؟ لأن الوجه الآخر لها هو التوقف أمام مقولة استراتيجية فك التبعية أو فك الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمى كشرط للتحرر الاقتصادي. هذه مقولة باتت إعادة النظر فيها أكثر من لازمة

وأكثر من حاسمة بعدما آلت إليه المحاولة الأضخم في تاريخ التطور الاقتصادي العالمى تحت عنوان فك التبعية، وهي محاولة المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وبعدما عدنا إلى وضع لم يعد فيه لهذا المصطلح مقومات، من دون أن يعنى ذلك أنه ليس لمصطلح الاستقلال الاقتصادي الوطني والقومي من مدلول لاكتساب درجة أو درجات متطورة من الاستقلال للاقتصاد القومي والوطني مدلول مؤكد، فيما علامة الاستفهام الكبرى باتت مطروحة حول: ما مدلول فك الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي؟ هذه المقدمة هي دعوة، ونحن نقرأ نتائج السيطرة الامبريالية على المنطقة العربية، لفكفكة ما أصبح غير صالح للاستعمال من منظومة الأفكار التي كانت تتداعى إلى اذهاننا عندما كان موضوع السيطرة الامبريالية يطرح، حتى نرى مجمل الوضع العربى وأجزائه واقطاره، موقعه ومكانته من ضمن نظام اقتصاد وسياسة واستراتيجيا قومى -عالمي متراتب، سمته الإجمالية هو الخضوع لهذا اللون من السيطرة الامبريالية. وبالتالي إعادة الاعتبار لمفهوم متحرك قادر أن يرصد التطورات الطارئة في قسمة العمل الدولية، وعلى بنى مراكز النظام العالمي، وعلى اطراف النظام العالمي، وأن يمعن النظر جيداً في نماذج التنمية الاقتصادية المتخلفة، وبما في ذلك سواء التنمية التي تنمى التقدم والسيطرة اقتصادياً، أو التنمية التي تنمي الاقتصاد دون أن تفك تبعيته، على ان نرى بوضوح في ظل هذه التراتبية الإجمالية، الموقع الفعلي للوضع العربي، كما الموقع الفعلي لسائر محاور بلدان العالم الثالث. ولذلك نستطيع أن نرتب توجهات تستكشف الطريق المؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المتيسرة والحد الممكن المتطور من الاستقلال الاقتصادي الوطني والقومي، ما دمنا قد صفينا الحساب على أن كل شيء مرهون بتلك الانتظارية للثورة العالمية التي كنا نتصور أنها ستُفك، ومن السلسلة الأضعف ستنطلق شرارة انهيار هذا النظام العالمي. قراءة تتوسل الوقائع والمعطيات والتطورات حتى ترى مرة أخرى وبوضوح أنه ما زال مصطلح للنظام العالمي مدلول، لكن هذا المدلول لا يستقيم الا اذا اعتبرنا أن هذا النظام العالمي هو أساساً نظام قومى عالمي متراتب خاضع لسيطرة امبريالية، قد تتبدل اوزان الادوار التي تلعبها المراكز المتقدمة، وقد تتبدل فيها مواقع وادوار واوزان البلدان المصنفة ضمن الأطراف، ولكن الطابع الإجمالي يبقى طابع نظام سيطرة امبرىالية. وهذا لا ينتقص ابداً من الصراعات التي تدور ويجب أن تدور ضمنها. مثلما أننا قررنا فكرياً سابقا أن بقاء الطابع الاجمالي للنظام في بلد ما رأسمالياً، لا ينتقص البتة من الصراعات التي دارت ويجب أن تدور من اجل توليد ألوان من التسويات الاجتماعية السياسية المتوالية تقدماً. المحرك الفكري الذي جعلنا نقرر إعادة قراءة غير جامدة لمصطلح نظام رأسمالى ضمن اطار قومي تدفعنا إلى أن نقرأ قراءة غير جامدة لمصطلح النظام العالمي، بما يجعلنا قادرين على أن ندخل في الاعتبار كل هذه المستلزمات. الآن، لا شك اذا ما انتقلنا من هذا الاستطراد الذي آمل أن يكون قد اصاب الغرض المقصود، وهو موضوع للنقاش، يصير من الممكن الانتقال إلى ما هو أكثر ملموسية في رصد أهم الظاهرات الفاعلة في مجمل الوض العربي، وأهم القضايا التي يجب صوغ خلاصات حولها، سواء تعلق بعلاقة هذا الوضع العربي بمحيطه الخارجى، أو تعلق الأمر بالعلاقات الداخلية ضمن هذا الوضع العربي. لا ارى

ضرورة، ونحن نناقش الوضع العربي إجمالا من أحد مداخله المهمة وهو مدخل نتائج السيطرة ألامبريالية عليه، من أن أعود إلى عرض تأريخي من النوع الذي ألفناه وتوقفنا أمامه سابقاً غير مرة، والذي أمام أي بحث أكاديمي يكون من المفيد أن نتوقف فيه أمام هذه المقدمات التاريخية، سواء تعلق الأمر بالعصر الكولونيالي أو تعلق الامر بالبضعة عقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. خاصة أنه في المرات السابقة، وفي معرض تحليلنا ونقدنا لخطنا السياسي السابق، وإعادة انتاج وتجديد المفاهيم التي تصلح لقراءة الوضع العربي الحالي، مررنا على عدد من الأمور التي تنعش الذاكرة، وتصلح أن تشكل ذخيرة ننطلق منها لاستعادة تاريخية مستفيضة من النوع الذي أشير إليه.

ما يهمنا الآن أن نقرر اولاً بأن المنطقة العربية إجمالاً، بأن العالم العربي إجمالاً، بأن الوطن العربي إجمالاً، وعلى تفاوت بناه واقتصاداته ومستويات تقدمه الاجتماعي، وتراكيبه السياسية ونسبة الوحدة المتحققة داخله، مما هو فعلي من اقصى الشمال الافريقي إلى أقصى الخليج العربي. هذا الوضع العربي له موقع ضمن ما اشرنا له تحت مصطلح نظام قومي عالمي، متراتب خاضع لاحكام السيطرة الامبريالية الإجمالية على مقدراته. هذا حكم يقرر بداية بأننا نحن منطقة تابعة، وبالتالي يقرر مسبقاً قراءة ذات منحي تريد أن ترى تجليات وأسباب هذه التبعية وسبل الخروج منها وعليها، هذا حد فاصل بين ما قلته: هناك نظام عالمي جديد له لعبة محددة، ليس على العرب سوى اتقانها حتى يحتلوا مكانهم تحت الشمس، وكفي العودة إلى مصطلحات وشعارات الماضي، نعني تثبيت أن هذه المنطقة، أياً كان موقع تراتبيتها في عالم الجنوب، أو ما كان يسمى بالعالم الثالث، هي على وجه الأجمال تقع في دائرة منطقة تابعة للقوى المسيطرة على النظام العالمي. هذا حكم إجمالي يطيح بكل الفترة الماضية ويلخص نتائجها. في التقدم خطوة على طريق تحليل البني الاقتصادية الغالبة في المنطقة العربية وتصنيفنا لها، وعلاقتها بمحيطها الخارجي، والتوجهات التي تسلكها حالياً. هذه مناسبة للتوقف أمام الفارق الأساسي بين وجهة القراءة التي كنا نطارد من خلالها تطورات الوضع العربي عبر رصد تطورات انظمته خلال العقدين الماضيين، وما نريد أن نثبته من خلال هذا الرصد، وما بين الرصد الحالي. كل ادبيات نقاشنا لبني وتراكيب الأنظمة العربية على نماذجها المختلفة في العالم العربي كانت تنحو من ناحية، تسجيل واقع وجود كتلة من الأنظمة العربية، لا هي خرجت ولا في تاريخها حصلت محاولة خروج من دائرة التبعية الاقتصادية ولواحقها لنظام السيطرة الامبريالية العالمية، سواء كنا نصطلح على تسميتها أنظمة رجعية أو أنظمة تحالف البرجوازيات الكبرى وملاك الأراضي، أو كنا نعطيها أي تسمية من التسميات الحافلة بها ادبياتنا. وكنا نعتبر أن هذه الكتلة من الأنظمة ينطبق عليها قانون تطور وفق منحي يعيد انتاج التبعية الاقتصادية حرفياً بالخارج المسيطر، ويعيد انتاج مجمل البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية والايديولوجية المركبة على قاعدة هذه البنية الاقتصادية. في المقابل كان تحليلنا يعني عناية فائقة ودؤوبة بمطاردة التحولات الحاصلة في بنى وتراكيب ما اصطلحنا على تسميته أنظمة رأسمالية الدولة، وانظمة برجوازية الدولة باتجاه استشراف نمو الميول الرأسمالية فيها، وتطورها نحو الانتهاء

أنظمة رأسمالية بالمعنى الأقرب إلى ما هو متعارف عليه تقليدياً تحت مصطلح نظام رأسمالي، حتى نقرّع بذلك الحجة التي كانت ترى في قيام هذه الأنظمة مشاريع أنظمة تطور لا راسمالى يمكن أن تنطوي على بذور تحول أو تحولات ما نحو لون من ألوان الاشتراكية. كل تراثنا متمحور حول هذه النقاط. الآن اذا كنا نلقي نظرة على الوضع العربي نسخة التسعينيات: أولاً من مدخل نتائج خضوعه للسيطرة الامبريالية، وثانياً ومن مدخل نماذج البني الاقتصادية المهيمنة فيه، أي تصنيف طبائع انظمته اقتصادياً. فهم الوجهة العامة للتطور الذي تسلكه هذه الأنظمة، الخلاصات المترتبة على هذه الوجهة، فلا شك أننا بحاجة إلى الانتقال من ذلك الصعيد في الرصد والتوجه إلى صعيد آخر، لم يعد مسكوناً بأن يدور التحليل دورته، لكي يبرهن على أننا لسنا أمام أنظمة ليست مرشحة للتحول الاشتراكي. ما كان همنا في نهاية الستينيات، في السبعينيات وفي منتصف الثمانينيات، وهو هم تسفيه مقولة ولادة أنظمة في اجزاء من العالم العربي تسير من اللارأسمالية إلى الاشتراكية، اعتقد أنه يجب أن نتخفف من هذا الهم كلياً، لأنه لم يعد موضوعاً للبحث. لا بالقياس إلى المقدمات التي صغناها سابقاً والتي وضعنا فيها الحدود التقريبية الفاصلة تباعاً بين رأسمالية واشتراكية، مما لا تعود معه الوقائع التي شهدتها المنطقة العربية ترشحها إلى أن تقع تحت خانة نقاش سبل الانتقال إلى الاشتراكية، ما نجح منها وما فشل.

الأصح والأدق الآن، ونحن في التسعينيات أن نناقش في المنطقة العربية سبل الانتقال إلى اقتصاد رأسمالي حديث، ما تطور منها وما هو معاق التطور. هذه هي النقلة التي بتنا مطالبين أن نحققها حتى نرى الواقع، لأن استمرار وجود حاجز ايديولوجي بيننا وبين الوضع العربي الراهن تحت عنوان: ما شروط التقدم نحو الاشتراكية، هذا اقصر الطرق لجعل البحث عقيماً. فيما اذا كنا نبحث في صعيد أول في الوضع العربي هو الصعيد الاقتصادي، اذا كان البحث متمحوراً حول شروط الانتقال إلى تنمية اقتصادية يصبح بحثاً فعلياً، يفترض بنا الآن أن نناقش مجمل الوضع العربي وسائر اقسامه وفق مقياس أنه ضمن هذا النظام القومي العالمي المتراتب، وضمن فسحة العمل الدولية المتبدلة المراكز والوتائر، كيف فشلت وضمرت محاولات التنمية الاقتصادية العربية، ما توجهاتها الراهنة، وما شروط تنمية اقتصادية عربية تطلق عملية نمو اقتصادي حقيقي أولاً، وثانياً تحسن هذا الموقع العام للوضع العربي جملة واجزاءً ضمن تراتبية النظام العالمي. البحث أكثر تواضعاً بكثير من أن يقع تحت عنوان: شروط قيام الثورة الاشتراكية. على كون مسألة الانتقال إلى الاشتراكية تبقى بالنسبة لنا مسألة تاريخية، وتشكل مضمراً من مضمراتنا الأساسية. هنا اسمح لنفسي بالقول أنه اذا اردنا إعادة قراءة متجددة لأصناف الأنظمة العربية خارج ما حكمنا من موروثات فكرية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات حتى الثمانينيات تحت ذلك السجال الكبير الذي دار في ظل عنوان: الانتقال إلى الاشتراكية: كيف؟ ما شروط الانتقال إلى الاشتراكية؟ انطلاقاً من تصنيف معين للفوارق الحاجزة بين مختلف انماط الأنظمة العربية، نستطيع أن نقول الآن، وفي ضوء كل رصيدنا الفكري السابق، ومن دون الدخول في استطرادات، الوقوف أمام الفوارق بين نظام عراقي ونظام سوري

ومصري وسعودي وجزائري ولبناني، وهي وقفات في محلها لاحقاً، نستطيع القول على وجه الإجمال، نحن كنا في العالم العربي خلال العقود الأخيرة، خلال الحقبة التي خلت بعد الحرب العالمية الثانية، كنا أمام عائلة واحدة إجمالا من الأنظمة الاقتصادية العربية التي تحكمها وجهة الانتقال من اقتصاد تقليدي قديم (استعمل كلمة تقليدي لأن هناك مباحث حول تصنيف الاقطاع العربى والفوارق بينه وبين الاقطاع الأوروبي)، نحو اقتصاد رأسمالي حديث بفعل تضافر العوامل الناجمة عن غزو النظام الرأسمالي عالمياً لهذه المنطقة من خارجها، والتكيفات المتتالية في بناها الداخلية، كنا أمام عائلة من الأنظمة تسلك طريقها نحو الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث، بالمعنى الرأسمالى بين تقليدي وحديث (لا يضيع المضمون الاجتماعي)، من اقتصاد تقليدي شبه اقطاعي في أصوله نحو اقتصاد حديث رأسمالي، لا مجال في الأربعين سنة الأخيرة للقول إن العالم العربي شهد محاولتين محاولة للتنمية الاقتصادية رأسمالية، ومحاولة للتنمية الاقتصادية اشتراكياً، نحن الآن في موقع نستطيع معه القول إن العالم العربي شهد في امتداد الاستقلالات، وموجة حركة التحرر، وكل مسار العالم الثالث، وفي أعقاب باندونع، شهد العالم العربي محاولات تحديث على الصعيد الاقتصادي باتجاه الانتقال من اقتصاد تقليدي نجازف بتسمىته شبه اقطاعي إلى اقتصاد حديث، وجهته العامة تغلغل العلاقات الرأسمالية ضمنه. هذه هي الوجهة العامة، وضمنها، واذا اخذنا محاور العالم العربى محوراً محوراً وأنظمة العالم العربي نظاماً نظاماً، نستطيع أن نرى في كل مكان خلائط متفاوتة، مما يمكن أن نصطلح على تسميته رأسمالية الدولة، أو دور الدولة الرأسمالي، وراسمالية القطاع الخاص أو دور القطاع الخاص الرأسمالي. وعند العودة الاسترجاعية إلى تاريخ التطور الاقتصادي العربي إجمالاً والاقتصادات العربية تخصيصاً، يمكننا أن نهدم ذلك الحاجز الذي قام في اذهاننا ردحا طويلا من الزمن، وتصورنا بموجبه أن هناك أنظمة مقياس رأسماليتها أن الراسمال الخاص هو الطاغي والحاسم والحاكم فقط، وأن هناك أنظمة، احتمال تحولها الاشتراكي أن رأسمال القطاع العام يكاد يكون الطاغي والحاسم والحاكم فقط. نخرج من هذه اللوحة لأول مرة، لأننا هدفنا ركائزها الفكرية أولاً، ولم نقم تماثلاً بين قطاع عام واشتراكية، ولم نقم تماثلاً بين قطاع خاص ورمالية. إذا اردنا على قاعدة هذا الهدم لهذه الركائز الفكرية التي لم يعد لها محل، أن نعود فنقرأ عيانياً، وهذا أمر يجب أن نعمق تحصيلنا اللاحق له، فسنجد أنفسنا أمام لوحة في كل مكان. هذه الرأسمالية المتغلغلة في العام العربي، للدولة دور في بناء هذا الاقتصاد الرأسمالي، وفي كل مكان للرأسمال الخاص دور في بناء هذا الاقتصاد الرأسمالي على اختلاف الأحجام والوتائر والمواقع والمراكز والامساك بمفاتيح الحياة الاقتصادية، وأنا أقرأ دهشت لحجم القطاع العام في الاقتصاد الأردني الذي بلغ ٣٥ %. هذا اقتصاد لم يكن يخطر على بالنا في يوم من الأيام أنه يمكن تصنيفه في دائرة اقتصاد خليط من الدولتية والقطاع الخاص. لم يكن يخطر على بالي حجم القطاع العام المغربي، فضلاً عن أن اقتصادات دول تعيش من الريع النفطي كدول الخليج بحاجة إلى بحث قائم في ذاته لأن هذه الدولة علة رأسماليتها ليس الانتاج، بل ملكية الدولة للريع النفطي. وبالتالي نحن فعلاً أمام عائلة من الأنظمة التي كانت سائرة على طريق التطور الرأسمالي، وفق

خلائط متنوعة من دور للدولة في الاقتصاد، ودور القطاع الخاص في الاقتصاد، على كوني لا أسقط هنا أنه ضمن هذه العائلة من الأنظمة تفردت مجموعة الأنظمة المنسوجة عن النظام الأم، أي النظام الناصري (الأنظمة في الجزائر وسوريا والعراق واليمن الجنوبي وليبيا والسودان...)، أن رأسمالية هذه الأنظمة كانت اقرب إلى الدولتية منها بالنسبة للأنظمة الأخرى. أن توازن الخليط بين دور الدولة في بناء هذه الرأسمالية ودور القطاع الخاص، لا يتساوى حسب درجات تطور هذه الأنظمة. ولكن يجب أن نسجل، وهذا ليس أمراً نشازاً، أنه عند كل نشوء لنظام رأسمالي، أن للدولة في نشوء كل آلانظمة الرأسمالية العربية دور مهم، تفاوت هذا الدور تفاوت السياق السياسي والاجتماعي الذي اجتازه كل قطر عربي. هذا حكم إجمالي.

ثانياً -حول سياسات الانفتاح العربية

هذه موروثات البنية الاقتصادية العربية الراهنة، ما الجدير أن نتوقف أمامه حتى يمكن الانتقال إلى اصعدة أخرى. اصعده سياسية واجتماعية وثقافية وايديولوجية، ونطرح الأسئلة حول تحديات التطور القادم في المنطقة العربية. ما يجب أن نولىه اهتماماً أساسياً، وهو أمر وثيق الصلة بما تركز حوله خطنا السياسي السابق، كيف نفهم ونرصد ما اسميناه الانفتاح، سياسة الانفتاح التي طرأت على أنظمة رأسمالية الدولة العربية، أو برجوازيات الدولة العربية، كيف نفهم وجهة سياسة الانفتاح هذه ودلالاتها واحتمالاتها ونتائجها؟ وكيف نقيم أزماتها الراهنة اذا كان هناك من أزمات؟ ووفق أي اتجاه مستقبلي مأمول نحاكمها؟ قد أكون أطلت في المقدمات، لكن هذه واحدة من نقاط الانعقاد الأساسية في البحث، لأنها تقطع مع قراءة سابقة وتؤسس لقراءة لاحقة حقيقية. سابقاً، ومنذ السبعينيات، في قراءتنا لمنحى الانفتاح الذي بدأه النظام المصري، وسار على منواله النظام السوري، ثم بدأ يتبعه النظام العراقي، ثم امتد إلى النظام الجزائري، ثم اكتسح السودان، ثم تحول بعد منتصف السبعينيات إلى عنصر من عناصر النظام اليمني ثم عمّ. عندما نقرا تحولات هذه الأنظمة، من ناصريتها الأصلية إلى آخر نسخها الأصلية، كنا نعنى عناية شديدة بنقطتين. النقطة الأولى- نواكب الانفتاح وكم يجدد ارتباط اقتصادات هذه الأنظمة بالسوق الرأسمالي العالمي، وبالنظام الرأسمالى العالمي، وبالتالي كان لدينا في حينه مقياس من مقاييس الحكم على سياسة الانفتاح، لا أدري اذا كان ما يزال له نفس المعني، أو اذا كنا سنعطيه نفس المعنى. واحد من هذه المقاييس التي كنا ندرس علاقات التبادل الاقتصادي بين مصر والعالم الخارجي، فنستدل على سلامة أو عدم سلامة التطور الاقتصادي والنمو، وصحة وجهة التنمية الاقتصادية ومستوى التحرر الاقتصادي، من المقاربة بين حجم التبادل بين هذا النظام والمعسكر الاشتراكي السابق، وحجم تبادله الاقتصادي مع سائر اجزاء السوق العالمية، ومع النظام الرأسمالي العالمي. ونقر ر بأن ميولاً متزايدة باتت تحكم هذا النظام وأشقاءه نحو مزيد من الانفتاح على السوق الراسمالية العالمية، ومزيد من الضمور في علاقاته بالمعسكر الاشتراكي، مما كان يُضمر أن نظاماً كان في طريقه سابقاً إلى فك تبعيته بالتظام الرأسمالي العالمي عبر

توثيق علاقته بالمعسكر الاشتراكي، ها هو يعود القهقرى لكي يجدد ارتباطه بالنظام الرأسمالي العالمي وبالسوق الرأسمالي العالمي، عبر إدارة ظهره حثيثاً، وتدريجاً لحجم علاقاته السابقة بالمعسكر الاشتراكي. كان هذا واحداً من محاور الاستدلال على وجهة تطور اقتصادات الأنظمة التي غلبت الدولتيه على اقتصاداتها، اعود إليه لأنه كان يستغرق منا حيزاً كثيراً واهتماماً كثيراً. لأن المضمر في نقاشنا لأزمات بوجوازية الدولة ورأسمالية الدولة أن هذه الأزمات لا حل لها، ولن تنفك الا بالسير في طريق ثورة بروليتارية، تحسم في إدارة الظهر نهائياً لما اسميناه خط الحياد أو عدم الانحياز، والبقاء في منزلة وسطى بين النظامين العالميين، والانخراط في دائرة النظام الاشتراكي العالمي، أحد الأحكام الأساسية التي منها كنا نستمد رأينا إلى أين يسير هذا النظام اقتصادياً هو أن تعيين موقعة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي عالمياً سيقرر طبيعة تطوره الداخلي.

النقطة الثانية- على رغم أن المنظمة لم ينقصها الإشارات أن الملكية العامة لوسائل الانتاج ليست شرطاً كافياً لقيام الاشتراكية، لكن أهم نقطة استدلال لدينا هي تتبع ومراقبة تطور حجم القطاع العام، ومقابله تطور حجم القطاع الخاص، ثم تطور حجم القطاع الناشيء بين القطاعين الأصليين الخاص والعام على هوامش القطاع العام، ما كنا نصطلح على تسميته النشاطات الطفيلية التي تؤطرها الخانات التي يتركها القطاع العام شاغرة، أو تلك التي يمد يده إلى القطاع الخاص فيعقد معه شراكة. وهنا أيضا كانت نقطة الاستدلال على سير أو عدم سير هذه الأنظمة في طريق يفضي إلى التنمية الاقتصادية الأنجح والمرتبطة بالتوزيع الاعدل هو رصد تطور حجم القطاع العام، ورصد تطور حجم القطاع الخاص، ورصد دور ووزن ما كنا نعتبره النشاطات الطفيلية المتسلقة على القطاع العام، حتى نحكم أن هذا النظام في بنيته الداخلية يسير على طريق الصيرورة نظاماً رأسمالياً، أنا أعيد بالذاكرة لمفاتيح القراءة لأخلص منها أن هذه المفاتيح أصبحت اليوم غير ذات موضوع. لا معنى الآن لقراءة الاقتصادات العربية إجمالاً واقتصادات رأسماليات الدولة الأوضح والاحسن تخصيصاً وفق هذه المنظومة من الأفكار، لأننا نجدها بلا مستندات، ثم أن الواقع العياني مربك ومستعص على هذه القوالب. وهده نقطة تحتاج إلي توضيح. من نافل القول أننا لم نعد نستطيع الكلام على تطور افتصاد عربي داخلي سواء بنظم الدولتية، أو بنظم الرأسمال الخاص الأكثر طغياناً عن منحى تطور مقياسه رؤية درجة ارتباط، أو عدم ارتباط هذا الاقتصاد العربي أو ذاك، بالنظام الرأسمالي العالمي وبالسوق الرأسمالي العالمي. فالكل مرتبط بالنظام الرأسمالي العالمي، وبالسوق الرأسمالي العالمي، وليس في عالم اليوم الآن متسع لعدم الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي وبالنظام الرأسمالي العالمي. واذا كان لنا أن نناقش في ما بعد مقولة فك الارتباط وفك التبعية، فسيكون من أوجب مسؤلياتنا الفكرية أن نؤشر إلى مدى الأوهام المرعبة التي مازال ينطوي عليها تكرار هذه المقولة في غير محلها، وعلى غير سياق فعلي، خاصة اذا كانت محاولة فك الارتباط والتبعية التى قادها المعسكر الاشتراكي منذ قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ حتى البيريسترويكا وانهيار الاتحاد السوفياتي ستعتبر مجرد هلالين في تطور الاقتصاد العالمي لا يثبتان شيئاً، تصبح كل قراءة من هذا النوع

قراءة تدير ظهرها للوقائع ولا تقدم لنا تفسيراً وليست صالحة لترشيد أي تجربة من التجارب. قراءة أي تجربة من التجارب الآن، أيا تكن نوع القوى الاجتماعية الواقفة على رأسها أو المصالح الموحية لها في خطة التنمية الاقتصادية، انطلاقا من مقولة فك التبعية وفك الارتباط تطرح مسألة الاكتفاء الذاتي، واذا لم تعين الاكتفاء الذاتي فماذا تعين؟ اذا لم يكن الاكتفاء الذاتى معناه أن كل بلد يخوض معركة تحسين شروط اندراجه في هذه المنظومة. اذا لم تكن معركته معركة تحسين شروط اندراجه وتحسين شروط استقلاله والخروج من تبعية مطلقة إلى نسبية، وتحسين التبعية النسبية، ودق أبواب ألوان من الاستقلال، فأين فك الارتباط وأين فك التبعية وأين الخروج من دائرة ذلك النظام اذا لم يكن ذلك يرادف دق باب محاولة الاكتفاء المطلق. ما أريد قوله إنه في الوقت الحاضر لم بعد هناك من مجال لمناقشة خطى هذه الانظمة على طريق التنمية الاقتصادية، بمقياس كم انها مرتبطة اصلاً ومسبقاً بفك الارتباط وفك التبعية بالنظام الرآسمالي العالمي، لأن ذلك هو شرط قيام تنمية حقيقية واستقلال حقيقي، هذا بات نقاش غير دي موضوع، غير ذي معطيات ووقائع وغير فعلي، فيما بات السؤال الحقيقي هذه الاقتصادات من حيث دقها باب التنمية نحو أي تنمية ناجحة ام غير ناجحة تسير، ونحو أي تعديل ايجابي أكثر استقلالية في موقعها ضمن النظام القومي العالمي المتراتب الحالي وفق المقياس الأول يمكن اصدار ورقة نعي لا تقدم ولا تؤخر، مثلما كأننا نناقش الصراع العربي - الصهيوني بمقياس الحرب العربية التي كان يجب أن تنجح في ازالة اسرائيل، فتنتهي من ذلك إلى اصدار ورقة نعي لهذه الأمة، وتدعو إلى زعيم يلهم الأمة بعد اجيال. الاستمرار في مناقشة الاقتصادات العربية على تفاوت وتنوع بناها حالياً، وكلها رأسمالية، وكلها ذات مواقع معينة موروثة في التراتبية العالمية، الاستمرار في مناقشتها وفق مقياس فكت أم لم تفك ارتباطها بالنظام الرأسمالي العالمى، أنهت أم لم تنه تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي، هو نقاش غير ذي موضوع . ألح على هذه النقطة الآن لأن هذا النقاش كان هو الموضوع، من هناك كان يتسلسل البحث من ارتباط البنية الداخلية، ببنى السيطرة الخارجية، فنطارد تجليات علاقة السيطرة الخارجية ببنية الاقتصاد الداخلي، ونقيس درجة الاقتراب من التنمية المستقرة التي تراكم وتحقق تقدماً إلى غير رجعة، ونقيم بنية اقتصادية مرشحة للتراكم، كان أول مقياس لدينا هو: كم قطعت وشائج علاقاتها بالنظام الرأسمالي العالمي أم أنها ظلت تابعة؟ هذا نقاش الآن غير ذي موضوع، تنهض في وجهة وقائع أن العالم لا متسع فيه لغير هذا النظام ذي الأجزاء المتباينة المواقع والمصالح والادوار والاوزان والبلدان والمصالح الاستراتيجية، والذي لم يعد يجدي في إجماله القول مركز واطراف، ولم يعد ممكناً معه القول مركز إلى الأبد واطراف إلى الأبد. هذا نظام فيه طابع السيطرة الإجمالية، ولكنه نظام حراك بين الاقتصادات والتشكيلات القومية والمحاور الاستراتيجية في العالم. وهذا نظام يفرض سيطرة لكنه لا يمنع الصراع داخله، والصراعات داخله ليس مقياس جدواها أوحد أن تكون صراعات كلية مطلقة، تفك او لا تفك الارتباط بالنظام مرة واحدة وإلى الأبد. مقياس جدواها هو بمقدار ما تحقق من تطور على طريق إقامة تنمية اقتصادية مسيطر عليها ومرشحة لتحسين موقع هذا الاقتصاد أو ذاك ضمن هذه التراتبية العالمية. هل نبحث من هنا أم من هناك،

هذا فيه الحد الفاصل بين مغادرة الترسيمة السابقة، وبين الاطلال على ترسيمة جديدة، وهذا فيه الحد الفاصل بين أن نذهب من النقيض إلى النقيض، من نقيض فك التبعية والارتباط إلى النقيض الذي يقول: لا شيء اسمه سيطرة امبريالية، لا شيء اسمه اخضاع وخضوع، لا شيء اسمه قاهر ومقهور، هناك قانون تبادل عالمي حر، هذا القانون القوة فيه للاكفأ والأنجح، وهذا يستفيد منه الجميع، والفائدة مرهونة بوجود الميزات المقارنة بين هذا الاقتصاد وذاك الاقتصاد، مما يندرج تحت خانة القراءة الليبرالية المعروفة التي تناقش أجزاء النظام العالمي، على أن العلاقة بين المسيطر والمُخضع هي علاقة بين متقدم ومتأخر، بمعنى متأخر زمنياً، وقابل بالتالي إلى كل أنواع اللحاق اذا ما ملأ هذه الفجوة التي تفصله عن النظام السابق. وكلنا نعرف كلاسيكيات الاقتصاد الأميركي على هذا الصعيد وأشهرها كتاب "روستو" الشهير مراحل النمو الاقتصادي من مرحلة الاقلاع إلى مرحلة نظام الاستهلاك، والذي يعتبر أن كل بلد مرشح لأن يسلك نفس المسار بين انفتاح وانفتاح، هناك فارق، وأي تنمية اقتصادية داخلية في ظل العلاقة مع النظام الرأسمالي العالمي تتحقق، لأن هناك تنمية وتنمية، ولأن مجرد العلاقة بالنظام الرأسمالي العالمي، لا تملى فوراً هذه العلاقة الخارجية ونمطاً معيناً اوحد من انماط التنمية الاقتصادية الداخلية، وإلا لا يعود هناك من معنى لكل هذه التلاوين التي تنهض حالياً بين اقتصادات بلدان الجنوب، ولا يعود هناك من معني لكل دراسة لمعنى تطور الاقتصاد العالمي في الخمسين سنة الأخيرة. نحن تعودنا مثلاً على قراءة حدث التطور الصناعى في عدد وافر من بلدان الجنوب وفق مصطلح شبه مؤامراتي، وأنه في مطلع السبعينيات، وبعد أن ادركت الاحتكارات الكبرى أن من مصلحتها أن تبحث عن يد عاملة رخيصة، وعن مواد خام سهلة المنال، قررت نقل اجزاء من صناعتها إلى بلدان الأطراف، وبذلك نشأت صناعات، واندرجت في خانة نفس الاستراتيجية الامبريالية التي هي ذاتها منذ أن تحولت الى امبريالية... وفي ذلك اسقاط كامل لأثر الاستقلالات التي شهدتها بلدان العالم الثالث، ولكل أثر المحاولات التنموية التي نجحت حيناً واخفقت حيناً في أميركا اللاتينية، لكل استقلالات المنطقة العربية، لكل كتلة باندونغ وعدم الانحياز، لكل التجارب من أمثال التجربة الناصرية. وبالتالى اعتبرت أن بني العالم الثالث هي بنى سلبية، لا وظيفة لها سوى التلقي، فيما الحق يقال إن كل بنية تنطوي على ديناميكية لها حدود، بمقدار ضعفها تكون أكثر تلقياً، ومقدار قوتها تكون أكثر فعلاً، مما يجرنا إلى اعتبار أن علاقة السيطرة الامبريالية هي علاقة ذات ممرين، ممر خارجي وافد، وممر استقبال داخلى ينطوي على شطر من التقرير في نتائج هذه السيطرة الخارجية. وعندما ندرس تجربة كل بلد، في حسن استقباله أو عدم استقباله للعوامل الوافدة خارجياً، كيف حاصرها وضبطها وقننها وفتحها كما يجب. وكيف اغلقها عندما يجب، نجد الفارق بين سياسة تنمية اذكى وأكثر اتصالاً بمصلحة البلد المعني، وأكثر قدرة على إعادة انتاج تشكيلته الاجتماعية، وأكثر ارتيادا لأفق تثبيت موقع له ضمن هذه المنظومة العالمية، اذا كنا الآن نرى أنه لا غنى عن إعادة رصد تطور الاقتصاد العربي في وضعه الراهن وفي احتمالاته، واستعمل مصطلح الاقتصاد العربي مضمراً منه اقطاراً ومستوى وبني وتوجهات ومحصلة اجمالية وموقعاً استراتيجياً، اذا كان لنا أن ندرس ويجب أن ندرس، وهذه مناسبة للقول

إن كفاحنا ضد الاقتصادوية لا يعنى عدم احلال الاقتصاد في المكان الذي يستحق من دراسة أي تطور اجمالي لأي وضع. وبالتالي دخلنا من قراءة نتائج السيطرة الامبريالية، ثم انتقلنا إلى رؤية النتائج في الحلقة الأولى المهمة، وهي الحلقة الاقتصادية، هذا أمر لا يتنافى اطلاقاً مع كل هجونا المقذع للاقتصادوية على امتداد كل الدورات السابقة للجنة المركزية. هذا هو الجانب الأول.

الجانب الثاني الوجهة الثانية للانفتاح. ليس صحيحاً ولا دقيقاً ولا محتماً أن كل الانفتاحات الاقتصادية الحاصلة اليوم في الأنظمة التي غلب دور الدولة على نموها الرأسمالي سابقاً. أقول ليس صحيحاً، وحتماً أن منحى الانفتاح، هو تقلص متسارع للقطاع العام ونمو لا حدود له للقطاع الخاص، قياس الانفتاح وفق هذا المقياس ضيق وقاصر عن الاحاطة بوقائع ما يجري، وهو يجعلنا حبيسي الإشكالية ذاتها، نجاح الانفتاح، أو عدم نجاحه، مشروعيتة أو عدم مشروعيته تقاس بمقدار بقاء، أو عدم بقاء القطاع العام وفق حجم معين، فيما آن الأوان لكي نناقش قطاع عام وقطاع عام، أين يشكل القطاع العام حافز نمو اقتصادي (نحن نتحدث في أنظمة رأسمالية، ولا نتحدث في شروط تحول الملكية الاجتماعية إلى سيطرة اجتماعية)، متى يكون القطاع العام عبارة عن بيروقراطية تعيق، وبالتالى حلول قطاع خاص مكانه متصالح مع الدولة على تسوية معينة افضل لديناميكية الاقتصاد، ومتى يكون العكس؟ الممنوع الأول الذي كنا نقف عنده ماذا تدرس في الاقتصاد المصري، طالما أنه رغم كل تاريخ العلاقات المصرية السوفياتية عام ١٩٩٩، حجم التبادل بين مصر والمعسكر الاشتراكي الاجمالى ٧٢٠ و٧٠٪ مازال مع السوق الرأسمالية، فأي تنمية نبحث في هذا البلد؟ هذا "التابو" مطلوب إزالته ليمكن البحث في انفتاح وانفتاح على الخارج، كذلك هناك بحث في انفتاح وأنفتاح في الداخل، ما دام مقياس البحث هو ما السبيل إلى اطلاق ديناميكية تنمية اقتصادية انجح مسيطر عليها، مترافقة مع الشروط السياسية الاجتماعية التي تجعلها تنمية برسم المجتمع بأسره، ومرشحة لتحسين موقع البلد المعني في هذه التراتبية العالمية. عندما كانت زاوية النقاش مجموعة استدلالات على مدى فك أو عدم فك الارتباط بالخارج، وعندما كانت مجموعة الاستدلالات هي مدى قيام أو عدم قيام قطاع عام أو قطاع خاص، كان المضمر في البحث ما شروط الانتقال إلى الاشتراكية، وكنا نرتب على النقد ترسيمة تقول: في سبيل قيادة عمالية لحركة التحرر العربية وانتقال أمين إلى الاشتراكية. اذا كان البحث الآن في الاقتصادات العربية له غرض آخر، فيصبح مطلوباً نقاش موضوع وجهة الانفتاح الاقتصادي الداخلي في كل بلد عربي لست بصدد أخذ ارقام ومقارنات من الجزائر إلى سوريا وصولاً إلى العراق حول الآتي: المسألة الأولى - الانفتاح بما هو افساح حيز اوسع للرأسمال الخاص، وهذا قائم في كل مكان، هذه الخانة التي تعطى للرأسمال الخاص، تعطى في أية قطاعات اقتصادية، تصب في خانة أي نشاط انتاجي، ترشح الانفتاح لإنتاج أي تنمية؟ تحت مصطلح الرأسمال الخاص، الأنشطة والوظائف عديدة، مما يعيدنا مرة أخرى إلى ما اعتبرناه في مناقشاتنا الماركسية الأصلية التي ختمناها: بروز أو عدم بروز بورجوازيات عربية نشطة، متمتعة بكفاءة المساهمة في بناء تنمية اقتصادية انتاجية داخلية حقيقية تنشد مكاناً متقدماً ضمن هذه التراتبية العالمية. الحكم الذي ابرمناه على ما أسميناه عجز البورجوازية العربية عن

الاضطلاع بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية، مع سياسات الانفتاح، ومع انهيار احلام التحول من ذاك الانجاز إلى الاشتراكية، يعود ليطل برأسه أمامنا اليوم: انفتاح في مصر وسوريا والجزائر والعراق واليمن، هذا الانفتاح في دائرته الأولى، ماذا يولد؟ هل يؤدي إلى ولادة نمط من المستثمرين، تنهض بينهم وبين البرجوازية الحاملة السابقة الوسيطة التي لا قبل لها بالمجازفة حيث يجب أن تجازف وبرعاية الدولة، أم يطلق أنشطة للرأسمال الخاص حول جدواها في ارساء تنمية اقتصادية حاسمة إلى غير رجعة ألف سؤال وسؤال؟ أي قطاع خاص، عندما كنا نقول في السابق قطاعاً خاصاً فمعنى ذلك أن الاقتصاد سائر على طريق الاختلال. الآن قطاع خاص، بأي معنى قطاع خاص ديناميكي نشط منافس مصارع محتكم إلى شروط تنمية على قاعدة إعطاء أولوية ما للسوق الداخلي ولإعادة انتاج التشكيلة الاجتماعية الداخلية، ولأقصى ما يمكن من التمركز على الذات، ولصراع فيه كل الأسلحة من أجل تلقى نتائج السيطرة الخارجية وحجزها وصدها وقولبتها والتحكم فيها. فأي ألوان من القطاع الخاص ينمو حالياً في العالم العربي؟ هذا سؤال فعلي. لا نستطيع أن نعتبر استمرار النظام الجزائري أو السوري أو العراقي أو التونسي أو المصري محتفظاً بحجم أكبر من القطاع العام دليل صواب مبدئي مسبق في سياسة الانفتاح الاقتصادي الموزونة والمتوازنة التي تمارسها، مثلما لا نستطيع أن نعتبر تقليص حجم القطاع العام مقياساً مبدئياً مسبقاً يدل على صواب توجه هذا النظام نحو اطلاق ديناميكية أهم. الأدق أن نرى في وضوح النسبة التي مازال القطاع العام في هذا الاقتصاد الرأسمالي يلعب دوره ضمنها بالاستناد إلى علة قيامه الأصلية. علة قيام القطاع العام في الدول الرأسمالية منذ نشأتها حتى اليوم، هو قيام الدولة بعبء في ميدان معين نتائجه ترتد على سائر مجالات الاقتصاد الوطني تحفيزا وتنمية، وهو أمر يأخذ أشكالاً متعددة في التاريخ، أحياناً تتولى الدولة مسؤولية قيادة النشاط الاقتصادي في مجال معين إلى عقود من السنين، ثم تسلمه إلى القطاع الخاص بعد أن تجتاز به الصعوبات التي لا قبل للقطاع الخاص بتجاوزها. فأي قطاع عام ما زال مستمراً في هذه البلدان؟ هل هو القطاع الذي يشكل صنو الدور النشط للدولة، أم هو القطاع العام الذي ما زال يعكس تمسك بقايا برجوازية الدولة بمواقعها الاقتصادية التي من على قممها تمسكت بمقاليد السيطرة السياسية في صيغة استبداد سياسي. هذه قضايا للنقاش. منذ أن لا يعدو القطاع العام مندرجاً في اطار اقتصاد ينهض على قاعدة السيطرة الاجتماعية الفعلية على وسائل الانتاج، لا يعود وجود القطاع العام مقياساً ايجابياً مطلقاً، ولا يعود تكتيك القطاع الخاص مقياساً سلبياً مطلقاً. أي قطاع عام ينهفض في سوريا الآن؟ أي قطاع عام يوجد في الجزائر؟ التحاليل أكثر من أن تحصي في الجزائر التي تأخذ المنحي التالى أن استمرار القطاع العام الجزائري مهيمناً حتى الآن على معظم الاقتصاد الجزائرى مرده أسباب عديدة ليس من بينها حسن الاختيار، أو أن ذلك الأكثر ملاءمة لاطلاق ديناميكية اقتصادية.

من مصادره أولاً، أن هذا القطاع العام بني مثقلاً، بحيث أن خصخصته معضلة اقتصادية، قبل أن تكون خطأ سياسياً أو صواباً سياسياً، نوع الصناعة والمشاريع ونوع اللاعقلانية التي حكمت الخطة.

ثانياً، إن استمرار هذا الحجم من القطاع العام قائماً على الاقتصاد الوطني يعود إلى أن بورجوازية الدولة الجزائرية الفاقدة الكثير الآن من مقومات سيطرتها على المجتمع، بقاؤها متربعة على هذا الهرم من القطاع العام هو مصدر قوتها الأساسية واستمرارها ممسكة بالسلطة.
ثالثا، أن ذلك يرسم الى أمد غير منظور حدوداً معينة لزخم وفعالية ودور ووزن القطاع الخاص، بما يبقيه قطاعاً ناشطاً في ظل ذلك القطاع العام وتحت وصايته، ليس لأن ذلك هو الأصح من أجل اطلاق اقتصاد جزائري أكثر نمواً وتوازناً وانتاجاً وإنتاجية، بل لأن في ذلك ضمانة لإبقاء السلطة في يد ممسكيها. منذ أن نخرج من دائرة تلك المقارنات نصبح أمام نقاش ديناميكية الانفتاح، المصري السوري العراقي المغربي... خارجياً وداخلياً وفق مقاييس درجة العقلانية التي تنطوي عليها ومدى اتصالها بالعوامل التي تجعل منها ديناميكية مرشحة لإنتاج تنمية اقتصادية بديلة، أكثر اتصالا بالسوق الداخلي، أكثر ارتباطاً بمصالح التشكيلة الاجتماعية الداخلية. أكثر مساهمة في إعادة انتاج هذه التشكيلة الاجتماعية، أكثر سيطرة على موقع هذا الاقتصاد، ضمن قسمة العمل الدولية وضمن تراتبية الاقتصاد العالمي. نحن الآن في التسعينيات نناقش إشكالية من نوع مختلف تماماً عن الإشكالية التي عكفنا على مناقشتها فى نهاية الستينيات، وظلنا نعيد انتاجها في السبعينيات والثمانينيات، ونحن نستدل على لا اشتراكية هذه الأنظمة وعلى لا استقلاليتها الاقتصادية وعلى تبعيتها وعلى فشلها في ميدان التنمية الاقتصادية. هذا كلام اذا كنت ألقيه في صيغة خلاصات، فهذا تنهض عليه وقائع وافكار. لنأخذ على سبيل المثال النظام السوري، اتي وفي ركابه سياسة الانفتاح الأولي، الحركة التصحيحية، أحد عوامل نجاحها أنها وفدت إلى السلطة ومعها خطاب للبرجوازية السورية، أننا ستفتح ثغرة في هذا الجدار، ولن نستمر نظاماً يسارياً على الصعيد الخارجي جزءاً من منظومة اشتراكية، ولن يستمر الاقتصاد مقفلاً على هذا النحو على الصعيد الداخلي هذا أول موجة انفتاح . ولكن كلنا يذكر بأن هذه الصيغة من صيغ الانفتاح، التي كان رديفها الانفتاح الأول الذي اجراه أنور السادات، هي شكل من أشكال التهيئة للنظام توسع الخانات التي تجعل الرأسمال الخاص قادراً على النفاذ الى إقامة شراكات أوسع مع القطاع العام، بما يغذي ارباحه، ويزيد ارباح البيروقراطية المسيطرة. هذا هو منطق الانفتاح، وليس انقلاباً في عقلانية النظام. هذا خاطب مصالح معينة في حدود معينة، وفتح صمام أمان ومنع، وهو يمسك بالبلد، أن يحصل انفجار ما في الحلقة الاقتصادية. هذا انفتاح اول - انفتاح ثان ، وتحت وطأة الأزمة التي شهدتها سوريا منتصف الثمانينيات، وكلنا يذكر أنه ذات مرة وصل احتياط البنك المركزي السوري من العملة الاجنبية إلى ٢٣ مليون دولار، هذا معناه دولة مفلسة، في ظل نظام كان حتى منتصف الثمانينات لم يحرر التجارة الخارجية بعد، ولم يحرر العملية المالية. كان القطاع المالي مؤمماً، وكانت التجارة الخارجية في معظمها مؤممة. الاختناق اجيب عنه في الرحابة في افساح المجال للقطاع الخاص بأن يخترق مساحات جديدة، ولكن في ظل القانون نفسه الذي ما زال يحكم منطق الشراكة بين قطاع عام وقطاع خاص. في خطاب الدولة السورية عن نفسها أنها تجري انفتاحاً بالقدر الذي يحافظ على جوهر التقدم للنظام بصفته نظاماً اشتراكياً. رؤيتنا لها يجب أن ترى في وضوح علة هذا التمهل في

عدم المجازفة بما باتت السيطرة عليه تشكل المرتكز الأول للسلطة، وهو السيطرة الاقتصادية على القطاع العام . هذه مناسبة للقول إن مصطلح الملكية، اذا لم نقرأه على أنه العقار أو المؤسسة التي تسجل باسم صاحبها في سجل عقاري ويورثها لأبنائه، اذا أعتبرنا جوهر الملكية هي السيطرة، فلا شك أن بيروقراطيات هذه الأنظمة تملك القطاع العام. وعلى قاعدة ملكيتها للقطاع العام تقرر حجم ووجهة سائر الأنشطة. وبالتالي هي تسمح لبرجوازية قطاع خاص بالبروز شريكة وليس أكثر، وتحت وصايتها، وفي ظل عقد يؤمن مصالح الطرفين. ولنا أن نناقش عندئذ كم أن مثل هذا الاقتصاد مرشح لكي يثمر تنمية، مرشحة للنجاح اذا كان عليه أن يجمع بين أسوأ ما في بلادة ببروقراطية القطاع العام، وأحقر ما في أنشطة القطاع الخاص. اعطي أحكاما بموجبها نعكف على دراسة تطور قطاعات كل اقتصاد من الاقتصادات موضع البحث. واريد أن أعود بالذاكرة عندما كنا نناقش التجربة الروسية، بأنه ما بين ١٩٢١، ما بين سياسة "النيب" (الاقتصادية الجديدة) التي وضع أسسها لينين، والتي قالت باطلاق المجال أمام نمو اقتصاد فلاحي كان من شأنه في رأي معظم المفكرين أن يعالج العطب التاريخي الموروث للزراعة الروسية. بين سياسة "النيب" التي قضت باطلاق الاقتصاد الفلاحى، وبين الحسم في التجميع القسري في الثلاثين، لم يكن هذا المدى الزمني الذي مر مدى زمنياً اثبت فشل السياسة الاقتصادية الجديدة في ميدان الزراعة الروسية. ليس لأنها فشلت، بل لأن عقداً من السنين طرح عام ١٩٣٠ سؤالاً: واذا استمرت السياسة الاقتصادية الجديدة على منوالها في الريف، ما الضامن لسلطة البلاشفة في الحكم؟ هذا للقول أن الطبقة في الحكم، برجوازية الدولة في الحكم تصبح مصارعة على جبهتين: مصارعة على جبهة النطق باسم المجتمع ككل، وضخ وجهة في التنمية الاقتصادية تخاطب مصالح عامة، ومصارعة على جبهة المحافظة على السلطة السؤال وظائف القطاعات العامة في مختلف نسخ انظمة رأسمالية الدولة العربية وبر جوازيات الدولة العربية، هل ما زالت مشدودة إلى علة وجودها الأصلية المعلنة عندما نهضت النخبة من البرجوازية الوسطى وجناحها العسكري، وزحفت على السلطة، وقررت أن برجوازية القطاع الخاص أقصر باعاً من أن تتمكن من ارتياد هكذا آفاق في النشاط الاقتصادي، وأنه لا بديل من حلول الدولة محل برجوازية القطاع الخاص، وشكل ذلك بداية انتفاضة اقتصادية، مهما قلنا في نتائجه بعد عقد أو عقدين من السنين، لكنها شكلت في حينه محاولة على طريق إنهاض الاقتصاد عبر إنهاض دور الدولة. كم ما زال من علة الوجود الأصلية في القطاع العام في الاقتصاد الجزائري والسوري والعراقي والمصري... وسائر الاقتصادات العربية التي شكلت الدولتية عنصراً أساسياً فيها.

ثالثا- حول شروط التنمية العربية

اذاً، كأننا نبحث ماذا؟ كأننا نبحث الآن في شروط تنمية اقتصادية لا شك بأن مضمونها الاجتماعي الآن رأسمالي، لكننا لا نعتبر رأسمالية مضمونها الاجتماعي عائقاً أمام النقاش في وجهتها وفي شروط نجاحها النسبي، في نوع التركيبة الاجتماعية السياسية التي يجب أن ترافقها،

في نمط سياسة التعاطي مع المحيط الخارجي التي يجب أن تصاحبها. وأكثر العقد المانعة لاستقامة البحث في البني الاقتصادية العربية الموروثة عن المرحلة السابقة، وخاصة في بلدان أنظمة برجوازية الدولة الزاعمة نفسها اشتراكية أو تقدمية. أكثر التعقيدات المانعة لاستقامة البحث هو أن نظل نحن في بحثنا اسرى مفاضلة مطلقة بين قطاع عام وقطاع خاص، واسرى لفظية لا محل لها في البنية الاجتماعية الفعلية لهذه الأنظمة. معنى آخر، لا يندهش أحد اذا ما وصل بنا البحث وكأنا نناقش ما شروط انطلاق واطلاق برجوازية نشطة ذات ديناميكية قادرة على التأثير في بناء اقتصاد وطني حقيقي؟ ما يجعل النقاش الذي اعتبرناه مقفلاً ما زال مفتوحاً. أصلاً، ومنذ أن نقتنع بأن مقولتنا القائلة إن قيام الثورة الاشتراكية هي شرط مسبق للتنمية الاقتصادية باتت غير ذات موضوع، ومنذ أن نكمل باحثين عن طرائق ومسالك نحو اطلاق وانطلاق درجات من التنمية الاقتصادية، هذا معناه أننا نقر بأننا أمام بحث في التسويات البرنامجية والاجتماعية والايديولوجية والسياسية، التي نرى بموجبها أن هناك طريقا للمفاضلة بين انتقال وانتقال إلى الرأسمالية، على قاعدة المفاضلة بين رأسمالية ورأسمالية. هذا هو جوهر البحث. وما اعتبرناه عيباً في السابق، لأنه كان مطروحاً في صيغة معينة، في الحركة الشيوعية العربية حيث قالت بالمراحل في الثورات (مرحلة بقيادة البورجوازية ثم تأتي مرحلة بقيادة البروليتاريا)، الباقي من هذا العيب هو هذا التسلسل التبسيطي، وهذا التصور الأكثر تبسيطاً للثورة أساساً، ولكل مقولة الثورة البروليتارية وديكتاتورية البروليتاريا. اذا نحينا جانباً، واذا كنا نعطف على فكر ناقش الماركسية ونقدها ثم قال ما خيارنا الاشتراكي وشرحه، ثم عرج على نقاش مطول في الديمقراطية، ثم وقف أمام وضع عالمي، ثم استخلص خلاصات ابرزها كان أن المنحى الاجمالي للتطور المنشود في أي مكان في العالم هو المنحى الذي يسلك مسلك توليد تسويات متوالية تقدماً عبر صراعات حادة، ومتوالية حدة على طريق التطور من محطة إلى اخرى. اذا منذ أن يصبح في خلفية تفكيرنا هذا النوع من النقاش نعود مرة اخرى لنفرج عن السؤال الذي علق: وما السبيل للافراج واطلاق عناصر التطور العربى من مختلف مداخله، الآن نتحدث من المدخل الاقتصادي، فيما سنكمل البحث من سائر المداخل الآن تكلمنا عن الأنظمة من حيث انفتاحها الاقتصادي، بعدها سنتحدث عن مدى الانغلاق السياسي لهذه الأنظمة وكيف ربطت الانفتاح الاقتصادي بالانغلاق السياسي، وكم أن مقولتنا صحيحة جداً في الحالة العربية، حيث لا رابط ميكانيكي حتمي بين ليبرالية اقتصادية وليبرالية سياسية، بين الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية السياسية. هناك عالم يتوسطها هو البنية الاجتماعية وماذا تفرض. أما الليبرالية الاقتصادية فهي قابلة لأن تتم في ظل الاستبداد، وقابلة لأن تتم في ظل ألوان من الديمقراطية فهذا الأمر الحكم فيه هو لنوع الوضع العربي، ثم أجملت شروط الثورة، ثم أجملت الاستراتجية والتكتيك، ثم حجزتنا في قفص التفرج والانتظار. أخلص من ذلك للقول: لا الوضع العالمي يجمل كما اجمل، ولا الوضع العربي كان إجماله صحيحاً، الوضع العربي منذ خمسين عاماً على الأقل : يسلك طريقه نحو التطور الراسمالي وفق بدائل متعددة وحاشدة، فيها الدولة والتقدم والتاخر، وفيها تمفصل القطاع التقليدي مع القطاع الحديث، فيها درجات من الارتباط بالسوق الرأسمالية

العالمية، وبالنظام الرأسمالي العالمي، لا يستوي هذا مع ذاك بين دول فيها انتاج داخلي مع دول لا وجود فيها لانتاج داخلي... وهذه هي التسويات الاجتماعية والصيغ السياسية التي رافقت هذا الانتقال، فلنخرج من ترسيمة اشتراكية رأسمالية. هذا الاطار في التطور العربي، اذا كنا نبحث مدخله الاقتصادي، هذه مناسبة للتدقيق أمام صلة النسب بين الانفتاحات التي بدأتها أنظمة بورجوازية الدولة في السبعينيات والثمانينيات، وها هي تستكمله في التسعينيات، صلة النسب بينها وبين شروط التنمية الاقتصادية الأنجح والأكثر اتصالاً بالسوق الداخلية الأكثر اتصالاً بإعادة انتاج التشكيلة الاجتماعية الداخلية، الأكثر ارتهاناً لتسوية اجتماعية، تجعل من التنمية شأن المجتمع باسره، الأكثر عقلانية في أختياراتها، الأكثر دقة في تقرير أين الانفتاح وأين الحماية، والأكثر محاولة لدق باب الاستقلال ضمن هذه المنظومة العالمية التي لا ترحم، بمعنى اذا اردت أن تفك ارتباطك بها كلياً، تستطيع أن تفك ارتباطك، ولكنك تنتهي كما نشهد بشكل فاجع منذ اشهر ببلد محاصر (كوبا) يساجل الدولة العظمى، حول حق مواطنيه في الهجرة إليها. لا شك أن الخطاب الاشتراكي الكاستروي مفخرة كرامة، لكن البقية الباقية من اقتصادات الاكتفاء الذاتي نشهد نموذجها في كوبا لا استطيع أن استمر أمضغ هذا الخطاب، وأغمض عيني عن قراءة التاريخ الفعلي للمعركة التي خاضتها كوريا الجنوبية، وهى الأكثر ارتباطاً باميركا استراتيجياً وسياسياً منذ اللبنات الأولى الاقتصاد من الحماية الجمركية، إلى اقامة الصناعات البديلة للمستوردات، إلى بدء المشاركة في الصناعات القابلة للتصدير، إلى الدخول في عالم التكنولوجيا. لا استطيع أن اعتبر ما يقال إنه في نهاية المطاف يبقى نظام كوريا الجنوبية نظاماً غير اشتراكي، ليس هذا هو موضوع النقاش، موضوع النقاش أن هذه الشعوب والبلدان، وهي في سياق معركة من أجل تنمية اقتصادية ما أكثر اتصالاً بحاجات ومصالح شعوبها، وأكثر ارتياداً لآفاق استقلال ما في علاقتها بالسوق العالمي، هذه الشعوب: ما هي النتائج التي حققها كل منها؟ بين اقتصاد سعودي قطاعه الانتاجي يساوي صفراً من حيث المردودية الاقتصادية، لأنه قائم على الكلفة المجانية للطاقة، قطاعه الانتاجي قشرة ملحقة باقتصاد ريعي، وهو مباع سلفاً لمدة أربعين عاما للشركات الاجنبية، بين موقع هذا الاقتصاد في المنظومة العالمية، وبين جنوبي شرق آسيا وسيرها على طريق التحول بقيادة اليابان، هناك فرق كبير. هذا الحديث يعطي للتنمية الاقتصادية معنى مهماً في النقاش العالم ثالثي الذي دار وازدهر في السبعينيات والثمانينيات وجد كتاب ومثقفون من انصار العالم الثالث، وهم جالسون في مقاعدهم الوثيرة في أوروبا، يناقشون ويكتبون كتباً من بينها واحد بعنوان: هل يجب ان نرفض التنمية؟ حيث أن كلفة التنمية في مثل هذه البلدان ستكون اقتلاع ثقافتها ومصادرة هويتها، وتبديد مقومات حياتها وسكينتها الاجتماعية... فهل يستأهل أن يقتلع ذلك باسم اسطورة تنمية أوصلت الإنسان في العالم المتقدم إلى هذا اللون من الوحشة والاغتراب؟ هذا كلام فارغ أمام منظر نراه على التلفزيون للاطفال الذين تحاول منظمة اليونيسيف اطعامهم، والذين يموتون كل يوم بالملايين. إن التنمية الاقتصادية ليست العنصر الأوحد والمقرر وحدها، ولكن ما دامت التنمية الاقتصادية أحد روافد التطور، فإننا يجب عندها أن نناقش شروط تطور هذه التنمية. وعلى أي حال، ما كنا حاسمين

في قرارنا أننا لن نستمر جزءاً من هذه القبيلة التي ما تزال تتمتم بالماركسية بطريقة ستجعلها قبيلة منقرضة بعد سنوات، فلا يعود ممكنا أن ندير ابصارنا عن الموضوع الذي يشكل الخبز اليومي لشعوبنا: أي تنمية اقتصادية ستتحقق وعوائدها ستعود لمن؟ ووفق أي مكان تحت شمس هذا النضال، العالمي سيكون لنا؟.

هذا هو الموضوع الفعلى الآن قياس الاقتصادات العربية، قياسها بقياس التنمية الاقتصادية، وهذه ليست ذات شروط تقنية علمية رياضية، لا يؤتى من اجل حسن تنظيمها بأفضل عالم اقتصادي. يؤتى من اجل حسن تنظيمها بأفضل سلطة سياسية، وكي يؤتى بأفضل سلطة سياسية، يجب أن ترسم على قاعدة أي تحالف اجتماعي يجب أن تقوم هذه السلطة، أو على قاعدة السماح بأي صراع اجتماعي يجب أن تقوم. ليس من الضروري أن ينتج عن التسوية الاجتماعية تحالف يمسك بالسلطة، من الممكن أن يمسك بالسلطة طرف، لكنه يسمح للصراع في المجتمع بأن يدور، بحيث لا تستطيع السلطة، الا أن تتلقى نتائج هذا الصراع. أنا لا اطرح بحثاً اقتصادياً بحتاً، ابحث في الاقتصاد لأقول بأن هذا مفتاح، وأننا لم نغادر الاقتصادوية من باب مغادرة الاقتصاد، نحن غادرنا الاقتصادوية كي ندخل إلى عالم الاقتصاد بواقعية ترابطه بسائر العوامل المقررة في درجة حصول او عدم حصول التنمية الاقتصادية. اقول إن برنامجنا سيحمل حكماً اجمالياً على الواقع الراهن للوضع العربي، على أنظمتها، على محاولات التنمية الاقتصادية العربية ذات المضمون الاجتماعي سمتها الغالبة أنها لم تخرج من تحت سقف العلاقات الرأسمالية في حكمنا الفكري، والتي اسفرت الآن عن مجموعة سياسات يجمعها أنها سياسات انفتاح، تعطف نفسها على الضرورات القاهرة، وكلها انفتحت عبر الأزمات. الانفتاح المصري بدأ بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ مع عبد الناصر، وذلك بعد مظاهرات الطلاب، حيث اصدر بياناً يشي أن تعديلات ما يمكن أن تكون آتية في الطريق، بلغة بالغة الإضمار، هذه الانفتاحات التي كانت ذات مدلولات اجتماعية معينة، والتي وجهتها العامة إقبال بورجوازيات الدول على عقد شراكات مع الرأسمال الخاص وفق احجام ونسب متباينة ومتفاوتة، تباين وتفاوت الانتقال الاقتصادي الموروث، حتى لو قررت الخصخصة لكن القطاع العام قد يتعذر بيعه، والآن الخصخصة في روسيا لم تنجح لأن لا احد يشتري. وفق مقدار الاثقال الموروث في الاقتصاد، ودرجة انفتاح بورجوازية الدولة على المشاركة في السلطة الفعلية، لأن هناك مشاركة في الربح ومشاركة في السلطة، لأن المشاركة في الربح لها شروط عقد صفقة، فيما المشاركة في السلطة لها شروط مختلفة. هذه الخلائط المختلفة من الانفتاح التي تتسم بشراكات قطاع عام وقطاع خاص، في كل مكان قطاع خاص نامٍ، وفي كل مكان قطاع عام "فاتح" الباب لشراكات، في كل مكان حراك ضمن الوضعية الاقتصادية، في كل مكان محاولة تكيف مع احكام العلاقة بالسوق الخارجية وبالنظام العالمي. هذه سمات عامة. لكن ليس في كل مكان نجاح بنفس النسبة، ولا النجاح هو نجاح إلى غير رجعة، ولا الأمر يحسم على صعيد محض اقتصادي فقط. يصبح الرصد المطلوب منا ليس رصد مدى رأسمالية أو غير رأسمالية مضمون التنمية الاقتصادية لأن هذا محسوم أنه الآن يتم في ظل العلاقات الرأسمالية. تصير بدائل خيارات التنمية المتعددة

مقدار تجسيدها لأولويات مرشحة لنهوض اقتصاد وطني أكثر انتاجية، ومرشحة للتمتع بمجموعة الشروط المستخرجة عادة من مختلف تجارب العالم الثالث والتي تعتبر شروطا إجمالية لمدى سلامة التوجه: أن يكون هناك حد أقصى ممكن من السيطرة على السوق الداخلية، ثانياً أن يكون هناك معالجة متنورة للمسألة الزراعيـة، لأن في ذلك واحداً من عناصر توفير شروط إعادة انتاج التشكيلة الاجتماعية الداخلية، وعادة الفارق بين الأنظمة في المراكز المتقدمة (أميركا واليابان وأوروبا)، والأنظمة ١٧ في البلدان المتخلفة. إن الأنظمة في البلدان المتقدمة محورها تأمين ما يعيد انتاج تشكيلتها الاجتماعية الداخلية، فيما في البلدان الأكثر تخلفاً محور مبادئها اقتصادي، هو ما ينحو منحى تلبية متطلبات موقعها المعين في التراتبية العالمية، وإعادة انتاح حاجات شريحة محظوظة من تشكيلتها الاجتماعية الداخلية. هذا معنى وجود ثراء فاحش في البرازيل وطيقة وسطي ما، وارياف لا حدود لفقرها. الآن الإنتاج مركب على قاعذة إعادة انتاح جزء من االتشكيلة الاجتماعية فيها بأن خطة تنمية اقتصادية أن تكون فيها سيطرة أكثر على السوق الداخلية، فيها العناصر التى تجعل منحاها الاغلب هو انتاج حاجات تشكيلتها الاجتماعية، مما يحل المسألة الزراعية في مكان أساسي، وبما يجعلنا نقطع مع أوهام ليبرالية و"ماركسولوجية"، بأن الصناعة، وصناعة التصنيع، هي المقياس الأوحد للتقدم، هذا ليس صحيحاً، لأنه اذا كان التقدم الاقتصادي غير قائم على اختلالات عميقة، وغير قائم على أن نتائجه الأخيرة انتاج تفاوتات حادة اجتماعياً، سيأخذ في الاعتبار أن نموا في القطاعات المؤثرة في تأمين الغذاء، في تأمين الحاجة الضرورية لتجديد قوة العمل، لا تصير عبئا على الاقتصاد الوطني من المستوردات الباهظة الكلفة، فيما عدم ابقاء الأراضى بوراً أو التوافق في اصلاح زراعي محفز من شانه أن يسد حاجة البلد إلى المستوردات من الغذاء الخارجي من الشروط اللازمة لتنمية اقتصاده، السيطرة على السوق الداخلي بإعادة انتاج التشكيلة الاجتماعية لتقليص الفوارق، وهذه مناسبة للقول بأنه صحيح أننا في نهاية القرن العشرين ما نزال نبحث بلدان الجنوب وفق منطق تطور رأسمالي، لكن الصحيح أيضاً أننا نبحث في نهاية القرن العشرين في بلدان الجنوب وفق منطق تطور رأسمالي، ليس شرطاً بأن يكون من الشروط التطور الرأسمالي في ظل الشراكة البدائية المتوحشة، بل أن من شروط نجاحه ألا يتم وفق شروط التراكم البدائي المتوحش، وأن تصاحبه ألوان من التسوية الاجتماعية، تجعل من ركيزته ركيزة ذات علاقة بالمجتمع، ومرشحة أن تحدث مزيداً من الاندماج الاجتماعي، وليس مزيداً من الاستقطاب، الذي لا يضع فقط حياة الجمهرة الساحقة موضع مظلمة اجتماعية، بل يعرض وحدة البلد للخطر، ونحن في بلدان يعادل النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية النجاح في تأمين احد عوامل الاندماج الاجتماعي، واحد عوامل الوحدة الوطنية، واحد عناصر الوحدة القومية. على هذه المقاسات نناقش تجارب الانفتاح القائمة حالياً في غير مكان من العالم العربي، وفي النقاش التفصيلي يتم التوقف أمام عينات متنوعة ومتعددة.

رابعاً - حول واقع الديمقراطية في العالم العربي

قبل أن نستكمل سائر القضايا المتعلقة بتطور مجمل الوضع العربي واقطاره النموذجية وسائر تراكيبه وبناه مما سيصل بنا إلى البحث، وماذا عن اليسار؟ وماذا عن الحركة الإسلامية؟ وماذا من كل ما هو فاعل حالي في الوضع العربي؟ اود أن أكمل نقطتي حول الانفتاح الاقتصادي لأقول إنه في موازاة هذا الانفتاح الاقتصادي، اذا درسنا ما يرافقه سياسياً في السابق، فلنقل بشكل عام بأنه على تفاوت المسلك السياسي للطبقات المسيطرة على قمم هذه الانظمة، من المؤكد أن الشوط الذي قطعته هذه الأنظمة على طريق ما يمكن اعتباره ليبرالية اقتصادية، لم يرادفه أي شرط مماثل من جانب هذه الأنظمة نفسها على طريق الانفتاح سياسيا. اذا كان الانفتاح اقتصادياً قادهم نحو اقتصاد تعددي، (وزن الاقتصاد السوري يقول بقطاعاته الثلاثة: العام والخاص والمختلط، حيث كل قطاع يقوم بوظيفته)، كم سمحت هذه الأنظمة وكم تسمح الآن معطوفة على اشتاتها من الأنظمة التي لم تخض تجربة لا رأسمالية دولة محكمة، ولا حكمتها برجوازية دولة مثل الحكم الذي ساد في هذه الأنظمة، كم قطعت على طريق التعددية السياسية، اذا أردنا لهذا المصطلح أن يكون سقفاً تتجمع حوله مجموعة من القضايا، تبدأ بحقوق الانسان والحريات السياسية على اختلافها، وحريات المعتقد والاعلام والمؤسسات التمثيلية والبرلمانات، وسائر اوجه العملية الديمقراطية مما لا أطرحه في صيغة وصفة ولا في صيغة ترسيمة فيها مجموعة من الأشكال والشكليات اذا أُخذ بها تكون الديمقراطية قد تحققت، لأنه أصلاً تعريفنا الديمقراطية أو فهمنا لها ينأى بها عن ورقة وصفة أو مجموعة شكليات نحن اعتبرنا أن مصطلح الديمقراطية الأفعل كان، في تاريخ التطور البشري، هو المصطلح الأكثر استعصاءً على القولبة والاختزال والتحديد الوحيد الجانب، هناك ديمقراطية وديمقراطية... بتعدد مراحل التطور وبتعدد التسويات التي انتجتها الصراعات، وبتعدد وسائل الشيخوخة التي أصابت التسويات، وبتعدد احتمالات ولادة

تسويات اجتماعية جديدة، وببقاء آفاق التطور مفتوحاً أمام الوضع البشري كله. مصطلح الديمقراطية بهذا المعنى مسار، له عناصر وعوامل، وتوجهات ومقومات ومعالم وعلامات ورايات وشعارات، وأوجه أكثر من وصفة أولى أو ثانية... واعفاءً لهذه الأنظمة من محاكمتها محاكمة سياسية جادة، أن تختصر الديمقراطية إلى مجموعة شكليات، لأنه قد نجد عندئذ (على الطريقة الأميركية أجب بنعم ام لا أن يكون من اصل ١٠٠ سؤال هناك ٧٠ سؤالاً صحيحاً لجهة الشكليات). نأخذ الانتخابات السورية، هل تعتبر هذا النظام انتخابياً؟ هذا يقاس به درجة تطور المجتمع، درجة تطور دور الدولة، وعلاقة الدولة بالمجتمع، الحيز الفعلي من الحريات السياسية، كون النظام سلطوي أم غير سلطوي، الأنظمة لا تختلف بين بعضها فقط باختلاف أنه هل هناك انتخابات أم لا؟ هناك انتخابات وهناك انتخابات مزورة، وانتخابات لا تنتج شيئاً، وانتخابات تأتي لتكرس ٩٩,٩٩٪.. ما هي قيمة كل الانفتاح السياسي في بلد محدد اذا كان متعذر احصاء عدد المسجونين السياسيين، واذا كان يمكن إبقاء سجين سياسي مدة ٢٥ عاما في السجن من دون

محكمة، واذا كانت سلطة البوليس مطلقة، واذا كان القضاء لم يصل إلى مستوى القضاء في مصر؟.

على هذا التعريف الغني لديقراطية تقيم أواصر وثيقة جداً بين الديمقراطية، وعناصر الحداثة العميقة، بما هي تطور المجتمع والفرد والامة والدولة والصعيد السياسي والتطور والثقافي والايديولوجي ومستوى مغادرة المجتمع لغيبياته. الديمقراطية منظور لها بأنها وثيقة الصلة بالحداثة، وتؤسس لنظام حرية ومساواة، حرية وعدالة، مأخوذة بهذا المعنى الجوهري. تصير مقياساً غنياً بموجبه نرى فقر الانجازات أو غناها. بهذا المعنى نستطيع أن نطلق حكما غير ظالم على كل انظمة الانفتاح التعددي الاقتصادي، على أنها ما زالت حتى الآن تحبس الانفتاح التعددي السياسي بالمعنى الجوهري للكلمة، من النظام الذي يخوض السجال علنا في الجزائر ويقدم لنا وسيلة ايضاح حاسمة، بأنه عندما انطلقت ثورة الخبز وقمعها الجيش وبرز في قمة السلطة اجتهاد يقول لا حل الا بالانفتاح، والانفتاح بشقيه الاقتصادي والسياسي، وهذه مناسبة للقول إن الجزائر ما بعد ابو مدين كانت بدأت أصلاً بالانفتاح الاقتصادي منذ مطلع الثمانينيات، وقبل مظاهرات الخبز كانت مزارع الدولة الجماعية قد فككت، وبيعت واعطيت للملاكين الفلاحين في أسوأ الظروف، وبما لا يعينهم اطلاقاً على القدرة على زراعتها. بعد المظاهرات خرجت أصوات في السلطة تفتي بضرورة أقران الانفتاح الاقتصادي بانفتاح سياسي. وكان هنات كتلة وراء ذلك في الحزب الحاكم، وفي أجهزة الدولة بقدر ما لأجهزة الدولة من استقلال، وكان هناك إغضاء طرف من الجيش، أنه اذا بقي هذا الانفتاح السياسي تحت السيطرة ومراقب، فلا بأس به، وحصل ما حصل وأتت الانتخابات التي صوت فيها الشعب الجزائري بشكل معين. تبين أنه في هذا البلد الذي حصل فيه مشروع انفتاح سياسي، وهو الانفتاح السياسي الأوضح، حيث أن رئيس الدولة آنذاك كان استثناءات للتيار الاسلامي، وألا يكون هذا تعامياً عن الحقيقة، فاذا كان هناك ديمقراطية فعلية، فالديمقراطية أن تعطى من لا يشاركك الرأي حق تشكيل حزب. وعندما تحقق ذلك تبين أنه انفتاح إلى رجعة. لماذا انفتاح إلى رجعة؟ لألف سبب وسبب. عندما ستلخص الأعطاب في مجرى التطور العربي حالياً، بالتأكيد لن يطلع معنا أنها اعطاب قشرة، تزول بمجرد توالي سلسلة من الانقلابات، تطيح بهذه الأنظمة وتنصب أنظمة مكانها، سيطلع معنا أن مجرى التطور العربي فيه عناصر تعقيد بنيوية موروثة. مكتوب علينا بأن نحرق مراحل امتدت عند سوانا قروناً فيجب أن نتدبر كيف تنجز عندنا بعقود. وبالتالي كل النَفَس الانقلابي لا يعود هو موقع البحث. أقول إنه في مثل الجزائر برز أنفتاح تعددية سياسية، ظهر فوراً أنه إلى رجعة، وعليه قامت حرب اهلية، والآن الحرب الاهلية تجتاز احد أكثر ممراتها عسراً، حيث ظهر عجز السلطة عن الاستمرار في الانغلاق، وعجز المعارضين عن الخروج حتى الآن من خطابهم الأيديولوجي المقفل، مما يجعل الديمقراطية في الجزائر صنمية الدولة والمجتمع في آن. هذا ليس معناه أنه لا يصح القول إن مآزق الديمقراطية لا تعالج الا بمزيد من الديقراطية، بل على العكس في رأيي إن مآزق الديمقراطية لا تعالج الا بمزيد من الديمقراطية. ولكن من الديمقراطية ما كوى، والادوية تختلف عن بعضها.

اذا مررنا على مصر فنجد انفتاحاً وانفتاحاً. هناك شيء من القضاء المستقل، معطوفاً على تقاليد القضاء المصري عمره عشرات السنين. الآن كما هو واضح نتكلم لغة ثانية، لم يعد نموذجنا كميونة باريس او السوفياتات تشريعي وتنفيذي وقضائي مجتمعاً. صرنا نقول إنه مطلوب أولاً دولة القانون، لأنه بذلك يمكن أن أنظم مظاهرة عمالية، وفي حال قمعها البوليس فيمكنني أحالته إلى المحاكمة، والقاضي لا يُشترى، وفي حال اعطاء حكم على البوليس فيمكن للمظاهرة أن تمر في مرة أخرى. بذلك يتم تنظيم لعبة الصراع، لذلك مهم وجود سلطة قضائية لذلك في مصر. يمكن الحديث عن شيء من استقلال السلطة القضائية بدليل مجموعة السوابق. وعندما يتم الحديث عن وزن المجتمع، فإن هذه النقطة تضاف إلى وزن المجتمع المصري. في مصر نظام أحزاب، لا شك أنه ليس نظام أحزاب حرة، نظام حر وطليق وغير مقموع. قانون الاحزاب فيه ثغرات كبرى وفيه أنه يحرم على جماعة الإخوان المسلمين أن تشكل حزباً، وسيكون علينا هنا أن نناقش بأن هذه الحركة الاسلامية، حرمانها من أن تشكل حزباً سياسياً، حيث نعتقد ان الأصولية ستفشل، هل هذا الحرمان هو الأفضل أم السماح لها هو مصير بعض الاحزاب المعارضة للسلطة، الأمر الذي يقفز بأنه لا مثيل له في سوريا. الانفتاح المصري، يمكن قياسه بمقياس القضاء والحياة الحزبية، وبمقياس النظام الانتخابي الذي تراوح القول فيه بالنسبية، وفق شروط تعسفية، ثم منع الترشيح المستقل، ثم السماح بالائتلافات، وآخر انتخابات قاطعتها الأحزاب المعارضة، ما عدا حزب التجمع الذي شارك، نستطيع أن نناقش أيضاً في قضية الصحافة في مصر، حقوق الإنسان... أي مجموعة المقاييس التي تتناول حرية الصحافة والأحزاب والاعلام وحقوق الإنسان واستقلال القضاء. العملية الديمقراطية التمثيلية، الفصل بين السلطات... فيطلع معنا أن الانفتاح المصري يمكن أن يسجل له اصابته أنه نظام سلطوي، مصاب ببعض الهنات الديمقراطية. مما تجد أنه في المقابل في سوريا التي خطت شأناً كبيراً على صعيد الانفتاح الاقتصادي، ما تزال تمارس انغلاقاً سياسياً مطلقاً لجهة الاحزاب والصحافة، لجهة أن الحكومة مسؤولة أمام رئيس الدولة وتؤدي الحساب له، ومجلس الشعب صلاحياته محددة... هناك أيضاً النظام في العراق، حيث أنه بعد هزيمته في حرب الخليج، أول عمل فعله صدام حسين أنه أعطى نفسه وساماً، هذا نظام، تطبيق المواصفات عليه تقودنا إلى مكان آخر.

يمكن أن ندرس درجات متنوعة من الانفتاحات السياسية التي ترمز إلى انفتاحات تعترف بالمجتمع. واعتراف الدولة أن ممارستها لسلطتها هي ممارسة تحت ضغوط المجتمع بالوكالة عنه، وليس بالنيابة عنه. لكن القانون العام هو أن الذي يصاحب الانفتاح الاقتصادي في الأنظمة التي بنيت على اكتاف رأسماليات الدولة أولاً، هذا الانفتاح الاقتصادي يصاحبه مضي في الاستبداد السياسي. مما يعني مرة أخرى، أنه ليس صحيحاً البته أن هناك علاقة ميكانيكية بين الديمقراطية واقتصاد السوق، بين الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية، وأن اللىبرالية الاقتصادية هي في نهاية المطاف، الليبرالية الأصلية، هي اقتصادوية مقلوبة تجعل المجتمع تحت سلطة وسطوة قوانين السوق، وقوانين الاقتصاد، وتحول الانسان إلى انسان اقتصادي، في حقبة معينة. وهذه مناسبة للقول إنه في اصل نشوء الرأسمالية لم يكن هناك شيء اسمه ديمقراطية، في اصل

نشوء الراسمالية تحلل علاقات، اقتصاد طبيعي وتقليدي ، ونشوء علاقات اقتصاد جديدة لها احكامها، أما الديقراطية فهي حصيلة عراك اجماعي دخل فيه العنصر الاقتصادي. هذا ليس معناه أن الليبرالية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي لا يأتلفان مع الديمقراطية . يمكن أن يأتلفا ويمكن ألا يأتلفا مع الديمقراطية. المثل العربي حتى الآن ينبئنا أن هذا الانفتاح الاقتصادي لم يولد حتى اللحظة نتاجاً سياسياً مماثلاً من جانب الأنظمة، معه أود القول أكثر، يبدو أنه لم يساهم ولم ينتج حتى الآن، الانطلاقة اللازم حصولها في المجتمع (لا أريد أن أقول المجتمع المدني، لأن هذا التعبير يستعمل كما كان، أحياناً في مكانه وأحياناً في غير مكانه، والمجتمع المدنى له تعاريف عديدة، على كل حال اذا كان النقاش نظرياً، الأصل الماركسي الهيغلي لمصطلح المجتمع المدنى، أنه مجتمع النشاطات الاقتصادية الحرة والخاصة، وهو يعرف في مواجهة الدولة). فيما هناك أبحاث ونظريات منها ما يفترض أنه منحى أن لا حواجز قاطعة وفاصلة بين الاقتصاد والسياسة على ما قدم لنا، لذلك نستخدم مصطلح المجتمع، بما في ذلك حصة المجتمع في الدولة، ونفوذ الدولة في المجتمع، المجتمع بقواه الحية مجتمع مدني، بمعنى أكثر أنشطة المجتمع استقلالاً عن الدولة.

على أي حال عندما قدم المجتمع المدني على أنه المجتمع المقابل للدولة، قدم على أنه مجتمع الاقتصاد الخاص، ومحيطه الاجتماعي (من لزوميات المجتمع المدني حسب المفهوم الكلاسيكي الهيغلي الماركسي بأن المجتمع المدني، هو مقابل الدولة الذي وجد هيغل الحل له في التسامي نحو الاندماج بالدولة، التي هي اعلى تجلياته، وقرأه ماركس قراءة اقتصادوية نقدناها، فاعتبر أن الدولة مجرد انعكاس للمجتمع المدني. وبالتالي، لم ير الا المجتمع المدني في نهاية المطاف، ولم ير مجتمعا آخر الا ما بعد المجتمع الرأسمالي بدولته الديمقراطية) أياً كان السجال الذي يمكن أن يحصل حول المجتمع المدني، أود القول، هذا الانفتاح الاقتصادي لم يواكبه انفتاح طوعي سياسي من قبل الطبقات القيمة على هذه الأنظمة، التي مارست انفتاحاً اقتصادياً، بل أنه حتى الآن لم يشحن المجتمعات بطاقة متحركة، بحيث تفرض بضغطها ما يوازي هذا الانفتاح الاقتصادي على صعيد توليد أشكال من الحياة الديمقراطية تؤسس لضغوط اجتماعية في المكان اللازم، وتؤسس لتحالفات اجتماعية وصراعات اجتماعية وتسويات اجتماعية من النوع الذي يحرر المجتمع من القبضة السلطوية الممسكة بها. هذا يطرح سؤالاً تاريخياً قي أوروبا كان لا يصح القول إن الديمقراطية هي الابنة الشرعية للبورجوازية، ولكن لا شك أنه في الصراع المديد من أجل مزيد من الديمقراطية، في جانب من معركة القيم الديمقراطية، والمؤسسات الديمقراطية، تلاقت مصالح البورجوازية طوعاً أو قسراً (قسرا بمعنى فرض القناعة، بمعنى اقتناع الطبقة بان مصلحتها قي هذه التسوية). دور البورجوازيات في البلدان الأوروبية لا نستطيع أن نعدمه في شحن المجتمعات بطاقة صراع، جعلت من نمو مجتمعاتها مفتوح الآفاق. السؤال: مع انفتاح اقتصاد وبروز بورجوازية قطاع خاص، لماذا لم تشكل بورجوازية القطاع الخاص حتى الآن عنصر ضغط تحديثي سياسي، على الأنظمة القائمة باتجاه قرن الانفتاح الاقتصادي بانفتاح سياسي؟ الجواب عليه قد يكون متعدد الأوجه، جواب اقتصادي وثقافي واجتماعي،

وجواب يتعلق بالتكون الاجتماعي التاريخي، ولكن يبقى أن جانباً من الجواب الاقتصادي بقي في محله. لأن ما أشرت إليه قبل حين، الآن بورجوازيات القطاع الخاص النامية على الهوامش التي تقدمها لها بورجوازيات القطاع العام، حاجتها إلى ما يسهل امورها كبيرة، حاجتها إلى أن تعقد صفقات مع بورجوازية القطاع العام كبيرة، حاجتها إلى مجتمع ديمقراطي علامة استفهام، لأنها قد لا تكون بحاجة إلى مجتمع ديمقراطي وإلا نكون أمام بورجوازية ذات مشروع، وليس أمام بورجوازية ذات مصالح، والحال أننا لا نشهد حتى الآن في كل البلدان العربية، التي انطبق عليها قانون الانتقال من رأسمالية الدولة إلى أنفتاح اقتصادي، لا نشهد انبثاقاً لبورجوازيات تحديثية ذات مشاريع تحديثية. هذا يطرح مسالة أنه مثلما أن وضعنا الاجتماعى والاقتصادي والإجمالي له شروط تتعلق بمنع التجنيس، له شروط بدور القوة الاقتصادية الدافعة. لا أريد الانتهاء من مداخلتى أنه بمقدار ما نأتي بشبه البروليتاريا واحفاد العراة مقدار ما يتطور المجتمع اقتصادياً، واضح أني أريد أن أصل بالقول أن قوى التحديث المتضافرة من جميع المداخل بمجتمع طبقي، في ظل اقتصاد رأسمالي، كيف تخطو وتحبو وتندفع، وكيف تدفع بنا نحو طي مراحل ومسافات من التطور سابقة، وبالتالي للبرجوازية ذات الديناميكية النشطة الذكية الواعية دورها. حتى الآن نرى أمامنا أنشطة ذات مشاريع انفتاح اقتصادي لا يواكبها مشاريع انفتاح سياسي تتجه نحو اكتمال المقومات، يقابلها حركة أصولية ما بينهما) اذا وضعنا بقايا اليسار جانباً (لسنا أمام ديناميكية مشروع سياسي بورجوازي لديمقراطية ما في هذه الأجزاء من العالم العربي، بالتأكيد مختلة لغير صالح الطبقة العاملة وسائر الفئات الاجتماعية، ولكنها مؤسسة لتسوية اجتماعية أكثر حداثة. هذا يعيدنا مرة أخرى لشروط انبثاق طبقة وسطى. هناك سوابق في التطور الديمقراطي لا مفر منها: دور الانتلجنسيا، ودور الطبقة الوسطى، في دفع عملية التنور والتنوير والتحديث خطوات إلى الأمام، هو طور ضروري وليس كافياً. شهادة لغير صالح الانفتاح الاقتصادي أنه ليس انفتاحاً يولد ديناميكية طبقية في المجتمع، تنشد اكمال الانفتاح الاقتصادي، بانفتاح سياسي تستقيم معه محاولة تحديث اكرر هنا أنها ليست مستحيلة، وأن حكمنا بالاعدام على كل البرجوازيات ليس في محله، وهذه الأنظمة التي ننظر الآن إلى قياس درجة تطورها وتقدمها ضمن سلم الشعوب المختلفة والخاضعة، قادتها انتلجنسيا وطبقات وسطي وبورجوازيات. وليس نيلاً من أفقنا الاشتراكي الأخير، إن هذا الأفق الاشتراكي ممره مجتمع طبقي متعدد الفعاليات، ومن فعالياته ما هو من طبيعة كل فئة اجتماعية. ولادة طبقة من المستثمرين، الذين تشدهم المجازفة نحو التوظيف في القطاعات الانتاجية المقررة لنوابض نمو الاقتصاد الوطني، مع ولادة انتلجنسيا قادرة على أنه ومن دون أن تفقد هويتها الأصلية، تجني ثقافة التحديث، فلا ارى في غياب هذين الشرطين كلاماً على تنمية اقتصادية، وما يصاحبها من شروط اجتماعية وسياسية، يصير كلاماً واقعياً وعلى قاعدة معينة. اذا كنا نحاكم تجارب الانفتاح الحالية، فهذه التجارب تتيح المجال لولادة شرائح من البورجوازية الطفيلية فعلاً، المنتفعة المتسلقة النامية في الهوامش، التي تركتها لها مصالح بيروقراطيات القطاع العام، والملحقة سياسيا بالمشاريع الاستبدادية لهذه الأنظمة. في مصر كبار رجال أعمال الانفتاح موجودون في

الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، الذي يرعى اشد اشكال الاستبداد في النظام السياسي. في سوريا بورجوازية القطاع الخاص، هي البورجوازية الملحقة بالنظام، مشاركة في الاستثمارات من دون أن تغلق المجال لنمو مشاريع بورجوازية تنويرية، يمكن أن توصل ما بينها وما بين تراث ليبرالي اسبق، أي تعود لحقبة كان فيها بدء تكون عناصر نهوض عربي. هذا الاستكمال السياسي للنقطة الاقتصادية يوضح الموضوع، ويضعنا أمام مشروع حكم إجمالي على أوجهه الاقتصادية السياسية العامة، وبالتالي الاجتماعية للأنظمة التي لعبت فيها رأسمالية الدولة دوراً حاسماً، دون أن يعفينا ذلك من درس متأن ومستفيض لسائر انماط الأنظمة العربية، من أنظمة الاقتصاد الريعي التي لا تحكم المجتمع فقط، التي تطعم المجتمع وتحكمه، وتشكل اعلى درجات الاستبداد السياسي من أنظمة الخليج إلى الأنظمة التي حققت بعض النجاح في ارساء صيغها السياسية الداخلية على بعض قواعد التسوية، من المثل الأردني إلى المثال المغربي والتونسي .

الحكم الأجمالي الذي أود قوله الا يجعلنا ذلك امام المفاضلة التي يشطح لها بعض معلقي الأعمدة في الصحف، تحت وطأة النزعة الانتقامية من الماضي اليساري، فيصير أمام كل لفتة من جلالة أي ملك، نرى ديباجة حول الأخلاق الملوكية المختلفة عن الرعاع والدهماء... بعيداً عن هذا الكلام الذي لا معنى له، والذي ينسى ويتناسى في غمرة ما يتناسى أنه اذا كان قد كتب على المنطقة العربية أن تتجرع كأس تسلط أنظمة بورجوازية دولة طوال ثلاثين عاما، فلم يكن ذلك سوى نتيجة انهيار الصيغة الليبرالية التي لم تستطع أن تقف على قدميها، بحد أدنى من مواصفات التحديث الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. يمكن أن يكون هناك توصيف منصف خصائص وخصوصيات النظام المغربي والأردني والتونسي في نسخته الجديدة، وهو حالة فريدة في تاريخه الاقتصادي والاجتماعي، وهو من بلدان الخيار الاشتراكي (وإن كان على الطريقة البورقيبية، لكنه كان حكم الحزب الواحد على غرار الناصرية)، مهما كانت القراءة المنصفة لهذه الأنظمة التي تبدو اكثر استقراراً واستيعاباً للمعضلات والمآزق التي تواجهها بالمقارنة بين بعضها وبعض الانظمة العربية الأخرى، لكن لا صحة البتة للقول إن هناك طريقا آخر معبداً في العالم العربي تحتله انظمة معينة، هو طريق الليبرالية بشقيها الاقتصادي والسياسي، المتجهة نحو الإفراج عن التطور، هذا النموذج الليبرالي وصف في غير محله. لأنه بمعنى من المعاني، النظام المغربي نظام حاجز ومحجوز واستبدادي، وهذا لا يُقرأ فقط في ضوء حجم استقراره، واتقانه لإدارة اللعبة الداخلية وفرض السكينة على المجتمع، هذا يُقرأ أن هذه مهارات اكتسبت عبر القمع المتمادي للحركة الوطنية جيلاً وراء جيل، وهذا نوع من السلطة التيوقراطية (امير المؤمنين يقف ويمر من أمامه الشعب المغربي مقبلاً يده في المناسبات)، وهذا نظام من أكثر الأنظمة الملكية استبداداً. لو كان النظام السعودي يعرف كيفية اجراء تمثيلية برلمان، لكان حقق صورة شبيهة. والكل يعرف بأنه في المغرب، اذا اردت أن تناقش بمقياس كم أن المجتمع مستعص على الدولة، نداً لها وقادراً على الوقوف في وجهها، قضاء مستقل، أجهزة مهذبة، دولة قانون، حرية احزاب لا قيد لها، ملكية دستورية مقيدة، فيمكن أن نصل من ذلك إلى أن هذا نموذج ليبرالي مكتمل الأوصاف، لعله سيوصلنا بتطوره الطبيعي، ومن دون أن

تدخل عليه طوارى، تزخمه بمشروع سيكون علينا أن نضع مواصفات الديمقراطية، وما هي قواه في المغرب. وهناك النظام الملكي في الأردن الذي لا نستطيع الا أن نرى في الحياة الحزبية الحالية موسماً من مواسمه، هذا النظام عمره اربعون عاماً، وهو نظام قمع مديد لكل الاحزاب، هذا النظام اعطى الاحزاب بمقدار ثم عاد وفصَّل الدوائر، بحيث جعل العامل العشائري هو العامل الحاسم في انتخاب أو عدم انتخاب هذا الشخص، أو ذاك لهذا المقعد أو ذاك، وها هو في طريقه إلى ضبط هذه التجربة. نحن في مطلق الأحوال في العالم العربي أمام مصطلح راج كثيراً، وهو تجارب ديمقراطية موجهة، وهذا مرَّر علينا وعلى الشعوب جميعاً أنها مرشدة لأنكم قاصرون، ولا تعرفون الخيط الأبيض من الخيط الأسود. الديمقراطية الموجهة هي ديمقراطية محددة بحدود وظائفها في هذا الظرف. هذه هي اللوحة الإجمالية، فهل تنقلنا فوراً الى مسالة: وما برامج الاحزاب للتخلص من هذه الأنظمة؟ كلا! نحن هنا نقرأ الوجه الخارجي لمجتمعاتنا واقطارنا العربية. هذه تنقلنا فوراً ومباشرة إلى النقاش في دواخل المجتمعات العربية، لأن هذه تجارب مجتمعات، ولىست نزوات مجموعة من العسكريين العرب، توالدوا بعد عام ١٩٤٨ فحكمونا على كره منا. هذه نتائج لهذه الدواخل في المجتمعات العربية، وبالتالى نظرة على "المجتمعات المدنية العربية"، لأننا نخطىء كثيرا اذا اعتبرنا أن الحالة العربية الآن هي حالة مجتمعات عربية ناتجة، لم يبق لنا الا أن نكسر قىد السيطرة السلطوية عليها. هذا ليس صحيحاً. السيطرة السلطوية قائمة على مجتمعات مدنية عربية تمر في طور انتقال عسير، ما هو هذا الطور؟ وهل من مجال لتصور انتقالها مبسطاً؟ واذا غادرنا الاقتصادوية حيث كنا نعتبر أنه ما إن تفك الحجر عن التطور في مستوى معين من مستويات البنية، حتى تعم التداعيات سائر المستويات. اذا خرجنا من هذه الترسيمة، فهل من مجال لتصور انبثاق ونمو وتصلب واستقواء مجتمعات مدنية عربية بغير صراع مديد، وما هي شروطه؟ وكم أن هذا الصراع ستحكمه تسويات، وبالتالي كيف نقرأ هذه المرة قراءة، هي في نهاية المطاف متحزبة، التيارات الطاغية الآن على سطح المجتمعات المدنية العربية والتي من مادتها سوف تشتق مختلف البرامج والتوجهات. مما يجعلنا نبحث فنتجاوز ما الاقتصاد، وما النظام السياسي، وأية طبقة حاكمة، نحو بحث ينطلق ما هو المجتمع ودرجة تطوره في مختلف مجالاته، ومستوى وحدته، ومستوى تكونه إلى غير رجعة، وفئاته. الحديث عنها بأي معنى، هل هو مكون من افراد، طبقات، طوائف، اثنيات، أم هو مكون من طبقات وطوائف وأفراد واثنيات في آن معا؟ وبالتالي لا نستطيع وضع قياس مبسط نقيسه بمقياس كم نجح وكم سقط... هذا مجتمع مدني مكتمل وهذا مجتمع مدني غير مكتمل... وفي الاخير، ومما في ذلك أعز امانينا ومفاهيمنا من العلمانية إلى ما سواها، هل ستستطيع أن تسقط على الواقع العربي صافية كالبلور أم هي محكومة بأن تجتاز ممرات من التسوية الفكرية والثقافية لا نهاية لها؟ والتسوية، اكرر هنا، لا تعنى انتفاء الصراع، التسوية تسوية صراع، وبالتالي لا ينال من حقك بأن تكون في أحد جانبي الصراع. لكن ينال من وعيك كثيراً أن لا تدرك بأن هذا الصراع لا يحسم مرة واحدة وإلى الأبد. واشىر هنا إلى الموقف الأرعن الذي يتخذه الشيوعيون الجزائريون حالياً برفض الحوار مع جبهة الانقاذ لأنهم علمانيون،

هذا موقف لا معنى له، حديث عن علمانية في أي مجتمع؟ هذا يذكر بأن هذا الحزب ما يزال جالية اتية من المتروبول، وهو مثلما ناقش المسألة الوطنية الجزائرية نقاشاً أوصله عام ١٩٥٨ إلى أن يبحث في هل الجزائر فرنسية أم غير فرنسية؟ فهو لا يرى عام ١٩٩٤ طريقة خلاص الجزائر الا بأن يعلي صوت الحرب الاهلية التي لا نهاية لها ضد الحركة الإسلامية. هذه علمانية نصف عمياء مقتطعة من سياق وموضوعة في سياق آخر، فيما علمانية عبد الحميد المهري (امين عام جبهة التحرر الجزائري) الذي يرافع بأن طريق الانتهاء من جبهة الإنقاذ، هو بإعادة الانتخابات وتمكينها من ان تجرب حظها في الحكم، هذه تنطوي على اخطار أقل من ذلك الموقف الأرعن من مناقشة مجتمعاتنا على أنها ناجزة التكون المدني، وهناك انظمة شريرة على رأسها فاسدة يجب الأطاحة بها، هذه أصولية ديمقراطية بالمقلوب، هذه لا ترى عمق تعقيدات الموضوع. لذلك الأطار الذي رسمناه بأن أي طور انتقال سياسي اقتصادي يشهده العالم العربي ككل وكيف نقرأ الانفتاح الاقتصادي كيف نقرأ الانفتاح سياسي أو حدوده، ولماذا لم يولد هذا لذاك؟ كم ما نزال نفتقد مرة أخرى المعضلة التاريخية إياها لطبقات وسطى، بورجوازيات متنورة ذات ديناميكية قادرة، في التاريخ أي ثورة ١٧٨٩، كان دور البورجوازية في غرفة الجمعية الوطنية، فيما الطبقة العاملة والدهماء... هي الموجودة في الشارع. أي طبقة تلعب دوراً يكون بالقياس إلى مساهمتها في تحريك الكتلة العامة من كل ذلك نخلص إلى أننا يجب أن نناقش مجتمعاتنا اندماجها وتطورها، ما معني مصطلح الثقافة العربية، المصالحة بين الهوية والتراث وما بين الحداثة، كلها مواضيع لا يستقيم معها الا إمعان النظر ملياً وطويلاً في هذه القضايا بصفته اذا كان تطور المجتمعات يقرأ ولا بد أن يقرأ أيضاً من مداخل أخرى، وعلى تضافر المداخل يمكن الوصول الى نتيجة، بعد ذلك هناك النقطة المتعلقة بالعلاقات العربية، والتي ستضعنا مرة أخرى أمام السؤال الذي شرعنا في الجواب عليه: أمة عربية بأي معنى؟ نحو أي تكون وما شروط التكون؟ وحدة عربية بأي اتجاه، وما الدرس المستمد من كل التجارب الوحدوية العربية السابقة؟ كم هو شرط حاسم لاطلاق وانطلاق برنامج نهوض عربي حقيقي أن يتم في اطار وحدوي؟ وكم هو شرط حاسم أن نقلع في بحثنا عن هذا الاطار الوحدوي عن تكرار المغامرات الوحدوية الانقلابية الحمقاء. هذا كله سيكون للنقاش مرة أخرى. انطلاقاً من ذلك يمكن أن نستأنف، ما يجب قوله إن كل الملاحظات اسئلة في محلها ستشكل لوناً من التفاعل مع المداخلة، مفيد لجهة تمكننا من أن نؤسس على ما قيل استكمالاً آخر.

مداخلة الأمين العام
تعقيباً على مداخلات اعضاء اللجنة المركزية

حول المداخلة السادسة التي قدمت في هذه الدورة

ما ورد في النقاش من ملاحظات وأسئلة تقع في محلها، وتدل على تفاعل حقيقي بين اللجنة المركزية وبين ما هو مطروح. من الطبيعي أن يظل ينطبق على المداخلات القيد الذي يجعلها متدرجة الوضوح، لأن مداخلة المداخلات التي توضح كل شي، مرة واحدة وإلي الأبد مستحيلة، ومرة أخرى أكرر الطريقة التي نحاول أن نجرف فيها مسائل من جل إلى جل، فكرياً وسياسياً، وهذا لا بديل له حتى تفهم كل فكرة، بالاستناد إلى ما جرى نحته من مفهوم. في الأمس كنت ما ازال مكملاً في النقد، سابقاً أعطيت قراءة نقدية لخطنا النقدي للوضع العربى، امس بدأت اعطي قراءة نقدية للوضع العربي. يظل ممره وإلى أشعار آخر نقد النقد، إلى حين الصياغة الأخيرة، وإلى أن تفتح هذه المنظمة صفحة فكرية جديدة لها مقدمات وعليها تترتب نتائج، سيظل كل نقد الوضع الراهن عالمياً، عربياً، لبنانياً، واحداً من ممراته نقد النقد السابق الذي توسلناه. ولم يكن اختياري في الأمس للمدخل بريئاً. كان في الإمكان اختيار مدخل آخر غير الاقتصاد، لكن احببت في الأمس أن أقول بأن الانتقال من الاقتصادوية ليس معناه الانتقال إلى مقاربة ثقافية لاوضاع المجتمعات. الانتقال من الاقتصادوية هو انتقال إلى الاقتصاد الفعلي لا أكثر ولا أقل. ويبقى الاقتصاد حاضراً في كل تحليل راهن وقادم، سواء في الوضع العالمي أو العربي أو اللبناني. ليس ضرورياً اذا اخترت مدخلاً إلقاء ضوء على الحيز الاقتصادي في المجتمع. هذا الا يساوي بالتعريف فخ للوقوع في الاقتصادوية. حتماً الحيز الاقتصادي هو بالتعريف مهم، يمكن عبر تركيزك رهنه بسائر العوامل التي تضعه في مكانه، لذا اكملت في الأمس أنه يمكننا أن نستمر في الحديث عن الصراع العربي الصهيوني، ووقع السيطرة الامبريالية من دون أن نقول نفس الكلام. نأخذ المداخل نفسها دون أن يكون ذلك شرطاً لترداد نفس الكلام، أو الوقوع في فخ أن الروافع وعوامل النهوض دائما خارجية، فيما البني الداخلية هي بني سلبية، لا تفعل سوى أن تتلقى. يمكن البدء في تحليل العناصر المنفتحة للخارج من دون أن ينتهي بك ذلك إلى تضخيم هذه العناصر فوق ما تحتمل، ومن دون أن يصل بك ذلك بالضرورة إلى توصيف البنى الداخلية على أنها بني سلبية، لا تفعل الا ان تتلقى. اعود إلى هذه النقطة، لأنه لولا أن هناك ضرورة للكفاح ضد اقتصادوية هي قراء تنا السابقة، لكان من الممكن أن لا اطرح مداخلة قد تكون اثارت لديكم جميعاً التباساً بأن الأمين العام في ما يطرحه من قراءة للوضع العربي في وجهه السلبي والوجه الايجابي البديل، ولأن المدخل اقتصادي، فإنه يطرح ما سبيل الانتقال اللازم أو الناجح للراسمالية؟ ليس هذا عنوان المشروع الذي اطرحه. ولأسارع إلى القول، إن عنوان المشروع الذي اطرحه هو ما سبيل الانتقال اللازم والناجح إلى الديمقراطية؟ دفعت مداخلة الأمس ثمن هذه الملابسة لأنه ما يزال في رأيي ضرورة الدخول من نفس المدخل الاقتصادي لكفاح الاقتصادوية امر لازم، لتحطيم الكثير من الاعطاب في كيفية إمعان النظر في الواقع. هذا يجعلنا اليوم نواجه الأسئلة التي اثارها لديكم المدخل الاقتصادي ولا أقول الاقتصادوي، لأن مداخلتي في الأمس لم تكن اقتصادوية ابداً، كانت محاولة في قراءة الاقتصادي

قراءة غير اقتصادوية. سأجيب عن جملة الاسئلة وبعدها انتقل الى الاستطراد، حيث سيصبح النص الأخير هو الموضوع الذي سبقته مقدمة، فتصير مداخلة الأمس تقديماً للموضوع الذي سيكتمل في نصنا التحليلي البرنامجي الأخير، بعد أن يكون سوء التفاهم قد تبدد مع اللجنة المركزية والتنظيم، ويحل محله حد أدني من التفاهم بحيث يمكن البدء بارتياح من المحل الذي نريد من دون أن يشتبه بالمدخل. هذا هو السبب الذي يدفع الإعادة مرات، وأحياناً إعادات في الجوهر لذات الموضوع. لكن ليست نقطة تفصيلية إعادة الجوهر من مداخل متعددة. هذا من أهم الوسائل لترسيخه، وتبيان صحته وإعطاء مثل على المنهج غير الاختزالي في وجه المنهج الاختزالي.

١- حول المركز والأطراف

مداخلة الامس لم تسقط مقولة المركز والأطراف، أنا اسقطت قراءة اقتصادوية تبسيطية ميكانيكية جامدة لمقولة المركز والأطراف بتوصيفاتها، بمقدماتها وبالنتائج المترتبة عليها. أنا دعوت لإعادة الاعتبار لمقولة المراكز والأطراف في النظام العالمي قراءة ديناميكية، فلا تسقط عليها ايديولوجيا عالم ثالثية لم يعد لها مكان. أنا كنت البارحة اطرح مداخلة في امتداد الكفاح المستمر ضد الايديولوجيا العالم ثالثية التي أصبحت في مكان، واوضاع العالم والعالم الثالث في مكان آخر. أما القول بأن لب النظام العالمي علاقات سيطرة، فسأثبته من البداية. وأما توصيف هذه السيطرة بأنها امبريالية فأنا قلت إن انهيار المعسكر الاشتراكي لا يلغي مصطلح الامبريالية، ليس المعسكر الاشتراكي هو الذي اخترع مصطلح الأمبريالية. اذا هناك علاقات سيطرة امبريالية هي الناظم والحاكم للنظام العالمي. وعندما نقول علاقات سيطرة هذا معناه أننا أمام نظام عالمي، ليس نظام امداد ولا تبادل حر بين متساويين. لا التبادل متساو ومتكافىء، ولا فرقاؤه متساوون، نحن أمام نظام عالمي، نظام من السيطرة الأمبريالية العالمية فيه تراتبية على رأس هرمها المسيطر، وعلى قاعدة الهرم المسيطر عليها. لكنه ليس صحيحاً أن نظام السيطرة الأمبريالية العالمية يتكون بأوزان ومواقع مراكزه واطرافه مرة واحدة وإلى الابد، ولا يمكن أن يصيبه التغيير أو التبديل أو التعديل، الا اذا انهار هذا النظام عالمياً. النقطة التي نساجل ضدها أن هذا أولاً غير صحيح علمياً لانها قراءة ما فوق تاريخ النظام الرأسمالي العالمي، تاريخ النظام الرأسمالي العالمي هو تاريخ نشوئه وتطوره ونموه وصيرورته نظاماً من السيطرة الأمبريالية على النطاق العالمي، شهد ويشهد ويمكن أن يشهد تبدلات وتبدلات ناجمة عن أنه نظام يؤطر صراعات، وهذه الصراعات، صغيرها وكبيرها، ما هو مفصلى منها وما هو أقل مفصلية، فاعل ومؤثر في بنية هذا النظام. ولنقلع نهائيا عن انتظار المسار الكبير الذي في صباحه سنجد النظام وقد انهار انهياراً كلياً. في الأمس كل ما فعلته هو أني اعدت الاعتبار لهذه المقولة بدعوة لقراءة ديناميكية. مثلما قرأنا العلاقات الرأسمالية ضمن المجتمع الواحد على أنها منذ التراكم البدائي إلى آخر نسخة من نسخ دولة الرفاه مع نهاية القرن العشرين، على أنها علاقات ذات مسار

متطور. ليس صحيحاً أنها ثابتة وجامدة جموداً، وثباتاً مطلقاً، فيما قوى الإنتاج فقط هي التي تتغير، أنا أدعو لقراءة العلاقات الرأسمالية ضمن النظام العالمي على أنها علاقات مرشحة للتبدل على الدوام، مع تشديدي على أن ذلك يتم تحت سقوف. لهذا النظام سقوف تحميه، ولكن تحت هذه السقوف، ليس هناك سكون مطلق. وبالتالي لا نستطيع القول إنه بموجب العلاقة بين المراكز والاطراف، نشهد يومياً وسنوياً وعقدياً وقرنياً إعادة انتاج حرفية لموقع كل مركز من المراكز في مكانه، وكل طرف من الأطراف في مكانه. مطلوب قراءة تاريخية، ولا شى، يمكن أقناعي نظرياً أن اليابان هي آخر الوافدين، وبعد اليابان صار ممنوعاً، لماذا؟ اليابان اخذت عقوداً بشروط معينة، النقاش صحيح عندما يكون حول الشروط التي بموجبها يمكن أن تنهض أو لا تنهض يابان أخرى. لماذا لا نستعيد أن بريطانيا كانت مطلع القرن العشرين رأس هرم التظام العالمي، كل قول يقول أن لا مركز يعلو بريطانيا بعد اليوم قول خاطىء، لأنه آتى مركز فعلاها . والآن ما زالت اميركا مركز المراكز، ولكن من يستطيع أن يقول إنها ما زالت مركز المراكز، بنفس المعنى الذي كان أيام مشروع مارشال، أيامها كانت أميركا بصدد إعادة بناء أوروبا، الآن هي مركز المراكز بالنسبة إلى أوروبا على قاعدة التنافس، وهي مركز المراكز بالنسبة إلى اليابان على قاعدة تنافس شديد. والآن كلنا نقرأ في اليوميات أن اليابان سلاحها الاقتصاد، فيما سلاح اميركا هو السياسة في الصراع. اليابان تطلب إبقاء اللعبة حرة، اميركا تقول أما أن تأخذ هذه الاتفاقية، وأما ستفتح كل الملفات التي تهز علة النمو الاقتصادي لليابان. هذا ما حاولت أن اشدد عليه من أجل الخلوص بتلخيص يمس احد جوانب ترسيمتنا في قراءة الواقع، وفي النظرة النقدية إلى الواقع، لأن ترسىمتنا في قراءة الواقع كان لها ركائز ثلاث، والجواب على هذا الواقع كان له أيضاً ركائز ثلاث. واعني بالواقع أننا كنا نقرا الوضع العربي بمرآة أنظمته الأكثر تقدماً، وكنا نعتبر أنه من الحلقة الأكثر تقدماً نستطيع أن نفهم المآل الاخير للوضع العربي الراهن والقادم، ومن الحلقة الأكثر تقدماً نستطيع أن نفك الحجر عن مجمل تطور الوضع العربي. كان لدينا أولاً تنسيب لعلاقات الوضع العربى بمحيطه الخارجي لنظرية المراكز والأطراف، لسكونيتها، مما كان الجواب عليه أن أول توصيف لهذا النظام العربي المتعدد التسميات، النظام الناصري... أنه محكوم بالتبعية لنظام رأسمالي امبريالي عالمي. هذه التبعية يُعاد انتاجها على الدوام، ولا تفتأ تتفاقم.

المقولة الأولي في التشخيص هي تنسيب الوضع العربي في علاقاته بالوضع الخارجي، وجوهره الاقتصادي مع محيطه السياسي والاجتماعي، مشدود (هذا النظام العربي بتسمياته المختلفة) إلى علاقات تبعية ضمن منظومة النظام الامبريالي العالمي، وبحكم أن هذا النظام يعيد انتاج مواقع ضمنه، من دون أي تغير جوهري وفعلي وملموس، فنحن يُعاد عندنا انتاج التبعية من جانب هذه الأنظمة. الجواب الأول على ذلك هو فك الارتباط. أنا اناقش في الأمس لأقول إن الوضع العربي ينتمي الى نظام من السيطرة الأمبريالية العالمية فيه حراك داخلي، هذا الحراك الداخلي يسمح بخوض معارك بناء حيز الى هذا الحد او ذاك، متسع من الاستقلال عنه وفيه. بين جواب ينتظر إما الانهيار الشامل للنظام أو فك الارتباط الكامل معه، مما كان يشى به تحليلنا

السابق، وبين جواب يقول إن هذا النظام في داخله حراك ويسمح بالصراع. نظرة تعيد الاعتبار لواقع ديناميكية النظام الامبريالي العالمي، هي شرط ضروري لإعادة الاعتبار لواقع ارتباط الوضع العربي بهذا النظام الامبريالي العالمي، واحتمالات تعديل شروط هذا الارتباط. لقد خرجنا من المطلقات التي كانت تقول إن النظام مقفل اقفالاً مطلقاً، والوضع العربي تابع تبعية مطلقة، والحل الأخير حل مطلق ليس أقل من ثورة عالمية. هذا يعيد النقاش لحيويته ويخرج من التعويذة التي تتناسل من بعضها، فيما الوضع يسير في مكان آخر، والعالم كله يسلك طريقاً آخر. وبالتالي ليست المشكلة في مصطلح الأمبريالية ولا بالقول إن العالم يعيش واقع سيطرة امبريالية، ولا بالاستنتاج أن النظام العالمى هو نظام قومي عالمي - متراتب، ومهم التشديد على ذلك، لأن فيه يكمن سر السيطرة، فعلي عولمة الاقتصاد وعلى اتساع مساحة الاقتصاد المتعدد الجنسيات والعابرة للقوميات، هذه المنظومة ما زالت تحكم بواقع سيطرة قبضة من الاقتصادات القومية التي تقف على رأسها. ليس كل رأسمال الآن هو كوريا الجنوبية شارك في الشركات المتعددة القوميات. البرازيل شاركت أحياناً في الشركات المتعددة القوميات، لكن ذلك لا يعني أنها تقاسم السيطرة على النظام العالمي، ولا ينفي ذلك أنه في النتيجة عبر الاقتصاد المتعد د القوميات، السيطرة لأميركا وأوروبا الغربية واليابان. وهذه هي النظرة غير الميكانيكية في قراءة الصعيد الاقتصادي، والصعيد السياسي في النظام العالمي. سبق وكررت أكثر من مرة أنه ما زال الصعيد السياسي في النظام العالمي مشدوداً إلى منبته كنظام دول قومية، فيما الصعيد الاقتصادي بلغ حداً من العملقة الخرافية والتداخل الخرافي. على هذا التوتر بين أطار سياسي له مسقط رأس، وما بين أطار اقتصادي بات شامخاً في تعديه للاطر السياسية الأضيق، هذه أحدى العلل في أزمة النظام العالمي، لىست مهمتنا الآن أن نقفز من ذلك إلى رسم مجموعة سيناريوهات، تقول ما الاطار السياسي الملائم بين العولمة اقتصادياً وبين العولمة سياسياً... يمكن أن نبحث مطولاً في وظيفة الأطر الدولية المتداخلة من السوق الأوروبية المشتركة (التي أصبحت الجماعة الأوروبية)، إلى صندوق النقد الدولي، إلى البنك الدولي، إلى المتحد الاقتصادي الأميركي، الى سوق جنوب شرق آسيا، لنقول إننا نستطيع أن نقرا على امتداد القرن الحادي والعشرين وجهة تقترب حثيثاً من محاولة إلحاق التداخل السىاسى بالتداخل الاقتصادي. هذا موضوع بحث آخر.

٢- حول القطاع العام والقطاع الخاص

بالنسبة إلى القطاع العام، لم يكن ابداً مقصوداً أني اطرح البارحة نظرتنا للقطاع العام في برنامجنا. نحن برنامجنا في نهاية مطافه ليس القطاع العام، بل سيطرة اجتماعية على كل وسائل الإنتاج. في الأمس كنت اناقش في الوضع العربي الراهن، أناقش بديلاً لنقاشنا السابق، في ظل أنظمة برجوازية الدولة الذي قلت بأننا حسمنا في صعىد أول ارتباطها بالوضع الخارجى. نحن سابقاً لم يكن يخفى على أحد، على رغم أني قلت إنه لم تكن تنقصنا الاشارات بين آن وآخر أنه بين الملكية الحقوقية الوسائل الانتاج، وبين الملكية الفعلية لوسائل الإنتاج هناك فوارق، نحن من

الأطراف الماركسية التي كانت تكرر هذه الجملة، لكن تكرارها شي، وصيرورتها موضع إعادة نظر يومية شيء آخر. لتنتقل إلى مراقبة نشوء وتطور وحياة أنظمة برجوازية الدولة حتى نقيس مدى زيغانها عن الاشتراكية، أو مدى اتصالها بالاشتراكية. واحد من المقاييس لدينا كان تفحص كم هو حجم القطاع العام، وكم هو حجم القطاع الخاص، وكم أن الاقتصاد سائر نحو اقتصاد قطاع عام موصول بالتحول الاشتراكي، باعتبار ذلك من أدلة انفتاح هذا التطور على الاشتراكية.

لا نقول أننا كنا مثل الحزب الشيوعى اللبناني، لكن منشأ كل النظريات التي تناسلت من بعضها، والذي قال بعضها أن كل تحرر وطني هو الاشتراكية، وما أن تقول تحرر وطني حتى تقول تطور لا رأسمالياً، منشؤه أنه في الدول الحديثة الاستقلال، دور الدولة في الاقتصاد كان هاماً وحيوياً، جسدت دورها الهام والحيوي في قطاع عام واسع. هذا القطاع العام الواسع يعني ملكية عامة لوسائل الإنتاج واسعة، في ضوء ملاحظة ملكية عامة لوسائل الإنتاج واسعة قيل: اشتراكية. كتاباتنا الأولى (ومعها الرعيل الأول من الشيوعيين) أنه في عصر الأمبريالية وحركات التحرر الوطني بات التحرر الوطني ممراً مباشراً نحو الثورة الاشتراكية لماذا؟ لو أن الثورة الاشتراكية منظور إليها وفق نقاشاتنا، وفصلت بامتداد ماذا أتت الاشتراكية من الحداثة. ثم كنا ننتقل للتأكيد بأنه يستحيل على المجتمعات الحديثة الاستقلال أن تسلك طريق تطور رأسمالي، اذا لم يكن هذا طريق تطور راسمالي، فأي طريق هو؟ منهم من قال مباشرة طريق تطور اشتراكي، منهم من كان أكثر حذاقة فقال طريق تطور لا رأسمالي. كله مبني على أي ملاحظة عيانية، على نمو القطاع العام. أنا ركزت في مداخلتي أن القطاع العام ليس دليلاً مطلقاً، لا على أن قيام المجتمع يسلك طريقه نحو الاشتراكية والتقدم الأقتصادي والاجتماعي، أو حتى على أن كل قطاع عام هو من يصنع الديناميكية الاقتصادية النشطة. هناك قطاع عام وقطاع عام، في حينها، وعندما كنا نبدأ بتشريح الأنظمة نقول إنها أولاً تابعة خارجياً، فهذا يسقط أول شرط، ثانياً لا يظهر أن القطاع العام سائر إلى نمو وتطور، فهو يراوح، وعلى هوامشه ينشأ رأسمال طفيلي خاص، وكبير خبراء الدراسات الرصينة على قاعدة ماركسية لتطور رأسماليات الدولة (عصام خفاجي). كل مؤلفاته رصد لحجم القطاع العام وكم كبر، ورصد لحجم القطاع الخاص وكم صغر... في العراق وسوريا ومصر...لأننا كلنا كنا ننتمي إلى مدرسة جوهرية واحدة، ما يفعل في الاقتصاد يقر ر في سائر دوائر المجتمع. هذه هي الاقتصادوية، من دون أن نتعب أنفسنا في التحليل، التحول الايديولوجي والثقافي والسياسي والعلمي والتقني والذهني... مرهون بأن تنجح في التحول الاقتصادي. فاذا حولت اقتصاد منغوليا إلى اقتصاد ذي شكليات اشتراكية، فتصبح منفوليا مثلها مثل بريطانيا! كان بعضنا يقول إن القطاع العام ليس مقياساً مطلقاً، وإن تقلص القطاع الخاص نحو اختفائه من مقاييس الاشتراكية، لكن كان يقال في المقابل أن مصادرة القطاع العام الاقتصاد لا يكفي وحده حتى نقول هذا هو الطريق نحو التنمية الاقتصادية الناجحة الموصولة بالتحول الاشتراكي. لا بد وأن نضيف الركيزة الثالثة الطبيعة السياسية للسلطة، لم يكن يقال إنها التي تقرر دوراً للقطاع العام محفزاً نهضوياً، ديقراطية أو غير ديمقراطية، بل كنا نحدد هذه الطبيعة السياسية بأنها بروليتارية أم غير بروليتارية؟ أنا

اناقش في الأمس بأن هذا مصطلح في غير محله. ما اريد أن اصل إليه أن القطاع العام اذا كانت تقوده دولة ذات طبيعة ديقراطية، هو الحافز الأكبر للنشاط الاقتصادي. في الأمس كنت اناقش القطاع العام في دولة سلطوية، في اقصى حالات النجاح في التجارب البشرية، ولعقد من السنين، لحقبة معينة، قطاع عام في ظل نظام سلطوي متسلط، ممكن أن يشكل وسيلة اطلاق نمو اقتصادي محجوز، ولكنه محكوم بالتحول اقتصاداً بيروقراطياً اذا لم تكن الدولة ديمقراطية، وعندما يصبح القطاع العام قطاعاً بيروقراطياً يفقد اخص خصائص مبرراته الأصلية أنه استحدث ليطلق ديناميكية اقتصادية لم يكن بمقدور القطاع الخاص اطلاقها، هذه هي النقطة التي كنت انقدها، ولا أقيم مفاضلة بين نظرة بدت وكأنها واقفة على مسافة واحدة بين القطاع العام والقطاع الخاص. قطاع عام جزء من أي نظام؟ جزء من أي توجه؟ هل هو جزء من توجه بيروقراطي مؤبد؟ أنا أعطى مثلاً من التجارب العربية حيث يصبح القطاع العام عنصر إثقال للاقتصاد، لا يستنتج من ذلك أن وجود القطاع العام خطأ في سياق النمو الاقتصادي، بل يستنتج من ذلك أن النظام غير الديمقراطي، لا يستطيع أن يقود تنمية اقتصادية طويلة النفس ومديدة. هناك تحليل منحاز ومعلن النوايا سلفاً. في الأمس عندما ألقيت نظرة على الأنظمة العربية، قرأت قراءة بديلة، فاقترحت بالنسبة إلى الركيزة الأولى - أن أمعن النظر جيداً في موقع كل نظام عربي ضمن منظومة السيطرة الأمبريالية العالمية، حتى نرى الكتلة العربية قياساً إلى سواها، وكم تحسنت شروط خضوعها وتبعيتها، وليس انطلاقاً من حكم أنها تابعة لهذا الحل في فك التبعية، كيف؟ بنشوء نظام اشتراكي عالمي منافس للنظام الرأسمالي العالمي، أو بانهيار النظام العالمي . هذه ترسيمة مريحة، وهذه يسجلها الكثيرون الآن اقتصاد تابع، تبعية تعيد انتاجها طالما أن قوانين السوق الرأسمالية هي الحاكمة.، الحل هو فك التبعية، وفك التبعية ماذا يتطلب؟ الخروج من دائرة النظام، هذا الخروج يتطلب نظاماً اشتراكياً، قيام النظام الاشتراكي يعم الكون... هذا الموضوع كنت اقرأه قراءة لها علاقة بالواقع، هذه قراءة بحاجة إلى تجاوز بالنسبة إلى الركيزة الثانية الطبيعة الاقتصادية لهذه الأنظمة، أن نضع عليها صفة بورجوازية نشطة، أو برجوازية خاملة، لا يتعلق الأمر بأن بورجوازية القطاع العام هي النشطة، وبورجوازية القطاع الخاص هى الخاملة، ليس هذا هو الواقع . لماذا اقول هذا؟ لأنه في الخمسينيات حل القطاع العام محل البرجوازية في القطاع الخاص، لأنها وصفت بحق بالخمول، وبالقعود عن ارتياد آفاق انتاجية تتطلب مجازفة ومغامرة وابتكاراً ومخيلة خلاقة، فأتت الدولة وحلت محلها. ما كان في سياق ذلك الزمان ضرورة من ضرورات التطور، بعد أربعة عقود الآن وفي التسعينيات أناقش. أنا لا أناقش تاميم قناة السويس في ٥٦ ، ولا أناقش قرارات التأميم، ولا منطق توزع التوظيفات، ولماذا رسا على القطاع العام في عدد من الأنظمة العربية كل الأنشطة الانتاجية المفتاحية؟ ولماذا ظل القطاع الخاص اسير بعض الهوامش؟ ما علاقة خمول القطاع الخاص بالقياس لما هو مطلوب من نهضة اقتصادية تنموية؟ وما علاقة الحوافز التي أدخلها القطاع العام بقيادة الدولة في حينه؟ نقرأ أنه بعد اربعة عقود من الزمان، اذا بقينا على الترسيمة ذاتها، القطاع العام يساوي منتهى الديناميكية، والقطاع الخاص هو المشتبه بخموله دائماً، وعجزه عن أن يرتاد آفاق

التنمية، هذا ليس مقياساً مطلقاً. أنا أحلل الوضع نحو أن ارسم الشروط الاجتماعية السياسية الدائمة لتجديد نهضة القطاع العام، واطلاقه مرة أخرى جزءاً من عملية تنموية اقتصادية فعلية، وليس لقول بفشل القطاع العام. لقد فشل القطاع العام البيروقراطي بقيادة دولة ذات نظام سلطوي، غير ديمقراطي مقفل.

هذا الاستبداد الذي حصل في التاريخ، هناك خلاصة يكاد يكون متعارف عليها عالمياً، أن النمو الاقتصادي للرأسمالية يجتاز اطواراً، ومثلما كان هناك تراكم بدائي له احكامه، في السياسة تجتاز اطواراً نرد أن بلداً من بلدان الرأسمالية في العالم يمر بطور كان النمو الاقتصادي الرأسمالي فيه بقيادة نظام سلطوي قامع. ولكن القاعدة العامة تقول بأنه لا يمكن لنمو مديد ومستمر أن يظل على وتيرته بقيادة نظام سلطوي. كل التجارب الرأسمالية الكبرى في التاريخ فيها حقبات أولى سلطوية، إما الملك كان يقودها، وإما نظام ارستقراطي في السياسة كان يقودها، أي يطعم النشاط الاقتصادي البرجوازي الحديث بقبضة نظام ارستقراطي، لكن إلى حين لأن هذه السلطوية تقود فتستنفد نفسها، وبالتالي تصبح الديمقراطية من لزوميات النمو الاقتصادي. هي من الشروط الخارجية على النمو الاقتصادي، ولكنها تصبح من الشروط المقررة للنمو الاقتصادي. كلامي في الأمس كان يبدل ثلاث أدوات قراءة، يبدل بين مركز اطراف، فك ارتباط أو ارتباط، بقراءة دقيقة للموقع الفعلي في المنظومة الرأسمالية العالمية واحتمالاتها، قطاع عام أم قطاع خاص؟ من أجل القول بديناميكية اقتصادية مفتوحة نحو التنمية، ما شروطها؟ بالتأكيد لن تحميها لا بيروقراطية دولة ولا نظام سلطة. هذا يفتح بحثاً حول طبيعة السلطة السياسية ديمقراطيتها هي التي تقرر وظيفة القطاع العام، وديمقراطيتها تعود فترد على سائر الأوجه العملية الاقتصادية في المجتمع.

٣- حول شروط التحول الاشتراكي في المنطقة العربية

هل ما طرحته في الأمس كمداخلة تستبدل ما كان عنواناً للبرنامج الذي اسمه في سبيل توفير شروط تحول اشتراكي من المنطقة العربية. كل موضوعاتنا كانت تتقاطع عند نقطة نقرأ ونشرح ونوضح الطبيعة الطبقية للسلطات القائمة كى نقول في المقابل: في سبيل توفير شروط التحول الاشتراكي في المنطقة العربية، وهى شروط اقتصادية اجتماعية سياسية اقتصادية، ذات مواصفات سقفها سيطرة المنتجين المباشرة على وسائل الإنتاج، اجتماعية ذات مواصفات جوهرها قيادة طبقية حاسمة، قيادة الطبقة العاملة هي الوحيدة القادرة على الاضطلاع بهذه المهمات، سلطة سياسية ذات طبيعة بروليتارية. الآن بات واضحاً لنا في ضوء كل المقدمات، أن هذا بات غير ذي موضوع، لن يكون عنوان برنامجنا في سبيل توفير الشروط اللازمة للتحول الاشتراكي. ما اطرحه ليس البديل: في سبيل توفير الشروط اللازمة للانتقال إلى الرأسمالية. ولذلك مطلوب من كل الرفاق الذين داخلوا باتجاه كأننا نعود من الاشتراكية إلى جادة الواقعية

الرأسمالية، أن يعيدوا النظر بذلك. هذا يذكرني بأسباب الحاحي على أن الحداثة ليست ابنة الرأسمالية، بل الرأسمالية في الحداثة، والاطار الاشمل للمجتمع هو اطار نظامه، وليس اطار علاقات الإنتاج، فالعنوان لا بد أن يتصل بمرحلة تطور المجتمع، واطاره وضمنه علاقات الإنتاج. ليس من عنوان: في سبيل تحول اشتراكي نتقل إلى في سبيل تأمين انتقال ناجح إلى الرأسمالية في المنطقة العربية. مداخلتي لا تقع في هذا الباب، واضيف اذا كان الانتقال الناجح للرأسمالية يعني تنمية اقتصادية ناجحة، فلا نصفها بالاشتراكية، لانها ليست اشتراكية. وبالتالي هي ما تزال في دائرة علاقات انتاج رأسمالية، وإن يكن لا يوجد علاقات انتاج رأسمالية مجردة، بل علاقات انتاج رأسمالية متطورة، كيف؟ وبأي صيغة ووفق أي توازنات؟ اذا كان الموضوع في سبيل الانتقال لتنمية اقتصادية عربية ناجحة، بالتأكيد فإننا لا نعطيها مسبقاً عنواناً اشتراكياً، وإن كنا نضمر أن مآلها اشتراكي. وهذا أمر ناقشناه. من اجل تنمية اقتصادية عربية ناجحة يمكن أن تشكل مع عوامل آخرى ممراً متمادياً نحو مآل اشتراكي، واذا كانت هذه التنمية الاقتصادية العربية ليست خارجة كلياً على منطق العلاقات الرأسمالية، فيها من العلاقات الرأسمالية الشيء الكثير، يمكن أن يكون فيها من تجاوز العلاقات الرأسمالية الشيء الكثير، هنا نعود لأهمية الإثراء الذي حققناه في قراءة نمط الإنتاج والعلاقات الرأسمالية والبنية الاقتصادية... لا ثبات أبدياً. اذا كان الأمر من الزاوية الاقتصادية، من اجل تنمية اقتصادية ناجحة بمضمون اجتماعي غير اشتراكي، وبمضمون اجتماعي ما زال تحت سقف العلاقات الراسمالية، وإن كانت محوره تبني من المعاني، لكن هذا جزء من المشروع، ليس هو كل المشروع، وهذا مدماك من مداميك المشروع، ولكنه ليس عنوان المشروع، لحين تعود من طرح غير واقعي وغير مسند موضوعياً، وليس نغير واقع لأنه يحمل من المطامح الشي الكثير، نحن مع كل طموح كبير، وبمعنى من المعاني ستعتبر الاشتراكية غير واقعية إلى أن تتراكم مقوماتها، اذا كان برنامجنا ليس برنامجاً ذا راهنية اشتراكية، لكن برنامجنا يريد أن يكون برنامج التمفصل ما بين مقومات الحداثة على كل جبهاتها، ومنها الجبهة الاقتصادية، وتزخيم عنوان هذه الحداثة في السياسة وهو الديمقراطية، حتى نكون امام تنمية يكن أن تنجح اقتصادياً، ويمكن أن تندرج في اطار مشروع سياسى اوسع. هذا هو المقصود بالتحليل الأخير للموضوع العربي، وهذا ما يقربنا من اكمال البحث.

٤ - حول واقع السلطلة في العام العربي

أمس قرأنا الانفتاح الاقتصادي والانفتاح السياسي، وقلنا أن لا وجود لعلاقة ميكانيكية، وأننا في السياسة امام أنظمة سلطوية، بأي معنى؟ أنظمة سلطوية بمعنى أنها تقود الاقتصاد وفق الترسيمة التي اشرنا إليها، تقود الاقتصاد قيادة قد تنجح في اخراجه من بعض اختناقاته ، لكنها غير مرشحة لأن تقوده قيادة مفتوحة على تنمية اقتصادية شاملة عناصرها ونتائجها المجتمع، ومحسنة لموقع البلد المعني في النظام العالمي على سائر الاصعدة السياسية والاجتماعية

والايديولوجية والثقافية، هذه انشطة سلطوية تتسلط على المجتمع فتصادره وتلحقه، ولا تطلق عملية تطوره الصراعية في كافة الميادين، ولا تعتبر نفسها حصيلة تمثيله، بل تعتبر نفسها وكيلة عنه. بهذا المعنى أنها تخنق تطور المجتمع. واذا كان لنا أن نستعمل تعبير المجتمع المدني في هذا المجال بلون من التسامح الفكري، لا يدخلنا في نقاش علم العلوم، بأن معناه كان في القرن السابع عشر هو المجتمع السياسي، واعتبر نقيض المجتمع الطبيعي، أي مجتمع الانتماء للدين ولقبيلة وللعشيرة، المجتمع السياسي كان هو المجتمع المدني، ثم بعدها في فترة من الفترات حدد بالقياس إلى الكنيسة عندما كانت الكنيسة هي السلطة الفعلية، ومع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أصبح المجتمع المدني محوره الحياة الاقتصادية القائمة على الشأن الخاص ومحيطها الاجتماعي، فيما الدولة صعيد سياسي، وفق المنظور الليبرالي كان الموقف أنه كل الحجم للمجتمع المدني مع أقل ما يمكن للدولة. كانت التسمية الحد الأدني من الدولة، والحد الاقصى من حرية المجتمع المدني. على أي حال الليبرالية ما زالت تساوي هذا التعريف حتى اليوم. الماركسية نظريتها المقلوبة لم تعترض على ذلك، لأنها اعتبرت أن هذا الحد من الدولة أكان أدنى أم اقصى هو انعكاس للمجتمع المدني. هي لم تعترف بصعيد سياسي له وظيفة أخرى، وهذا يعيدنا لما نقدناه مراراً: فقر النظرية الماركسية في الميدان السياسي. اقصد أن اقول إنه ومن دون ان ندخل في هذا المبحث الذي ينطلق من تاريخ تطور مصطلح المجتمع المدني على امتداد قرون، وصولاً إلى التبحر بنظرية غرامشي الخاصة الفريدة في بابها والتي لا شبيه لها، والتي كانت قائمة أساساً على تسفيه مقولة الفصل بين الاقتصاد والسياسة في الماركسية التقليدية، وبذلك كان ناقداً لماركس، وعليه كان المجتمع المدني في النظرية الغرامشية هو الذي يجسد مؤسسات الكتلة المهيمنة، ثقافتها وقواها، على المجتمع المدني والدولة في آن، لأنه كان يرى في المجتمع المدني حجماً من الدولة، وفي الدولة حجماً من المجتمع المدني. وهذا يجرنا إلى بحث عميق حول الفارق بين القمع والهيمنة، لا مجتمع الا مصالح مهيمنة. ما يجعلنا نستخدم تعبير المجتمع المدني، أو المجتمع العربى أو المجتمعات العربية بشيء من الرحابة الفكرية هو أن تاريخ تطور التمارين بين مجتمع مدني ودولة، هذا تاريخ تطور الفرد والأمة والمجتمع والدولة، كلها بحيث يصبح لتماىزاتها فواصل وحواجز حاسمة. المنطقة العربية تجتاز طور انتقال عسير يصعب الحديث معه عن المصطلحات مأخوذة كما هي. قمت بهذا الاستطراد لاقول إن الأنظمة السلطوية هذه، قرأنا نمط قيادتها للاقتصادات العربية، اذا كنا سنقرأ نمط قيادتها للمجتمعات العربية، فحد أدني نستطيع القول إنها، بانحباسها السلطوي، بكونها مقفلة بدرجة عالية جداً على كل تحول ديمقراطي، هي لا تقود ولىست مرشحة لأن تقود عملية نهوض بالمجتمع من بواباته المتعددة. نهوض المجتمع واستواؤه على مرحلة من مراحل التطور كثر تعقيداً، لنهوض هذا المجتمع جبهات من الاقتصادي إلي الايديولوجي، تقيس مدى رعاية كل دولة من الدول القيمة على شؤون مجتمع معين، تبدى قدرتها على رعاية برنامح شعبي، هذه الجبهات مجتمعة. هنا لا نحتاج إلى كبير تحليل حتى نطور الأفكار التى سبق ذكرها، تحت عنوان غلبة الاستبداد السياسي على علاقة الأنظمة العربية بشعوبها. وفي ظل الاستبداد السياسي

يمكن أن نتحدث عن فاصل زمني قصير من النمو الاقتصادي أو الانفتاح الاقتصادي، لكن في مطلق الأحوال لا نستطيع أن نتحدث عن نهضة اجتماعية سياسية ثقافية ايديولوجية متكاملة الحلقات في ظل الاستبداد السياسي، النهضة الاجتماعية التي يجد الفرد فيها مكانه، والمجتمع مكانه، والثقافة مكانها، والايديولوجيا تحولاتها، والسياسة صعيدها، والعقد الاجتماعي حريته، هي الدولة التي لا تقود هذا المجتمع قيادة استبدادية. الاستبداد السياسي نقيض للنهوض، وهذه مناسبة للعطف على مشاريع النهضة السابقة ودرس قصور الأنظمة الراهنة عن ادائها، وأسباب هذا القصور، معطوفة على أسباب تاريخية سابقة، حتى نستطيع أن نلقي ببعض التوجهات التي ترشح محاولة النهوض العربي المتجددة إلى شيء من النجاح. هنا البحث طويل ومحير الانتقاء والاختصار، لكن لا بد من أن نسجل عدداً من المسائل الأساسية التي تعيننا على ما يجب أن يصاغ على أنه برنامج نهوض اطاره السياسي الأساسي هو العنوان الديمقراطي.

٤- حول تكون المجتمعات العربية

أي نظرة على المجتمعات العربية حالياً يجب أن تأخذ في الاعتبار عدد من الفوارق الأساسية ما بين هذه المجتمعات، سواء نظر إليها في تاريخ تكونها الاجتماعي، أو نظر إليها بتاريخ قيام الدول ضمنها، (هناك دول قديمة العهد ودول حديثة العهد، وهناك مجتمعات قديمة التكون، ومجتمعات حديثة التكون)، وهذه مناسبة للقول إنه في كل انتقاء لرؤيتنا، التي عنها سينبثق برنامجناء إلى رصد بنيوي للوضع العربي، أنا ادعو سلفاً إلى الحذر الشديد من منزلق الوقوع في التعميم المطلق، الذي هو اقصر الطرق إلى التعمية. ما بين مجتمعات الدول فيها راسخة على امتداد قرون، وما بين مجتمعات نشأت دولها منذ بضعة عقود، فوارق أساسية في المستوى الذي بلغته عملية ولادة الفرد الحديث، والمجتمع الحديث، والوحدة القطرية الوطنية التي ترشح هذا المجتمع إلى أن يتكون كياناً سياسياً إلى غير رجعة، لأن هناك كياانات سياسية تتكون لكن إلى رجعة. وبالتالي الدور الذي يمكن أن تضطلع الدولة به في هذا البلد، ومدى انفصالها عن مكونات يفترض أن الدولة الحديثة هي تجاوز لها، فالدولة الحديثة هي تجاوز للميتافيزيك، تجاوز للقبيلة والعشيرة والطائفة، لكن كم في العالم العربي من دول هي دول قبائل وعشائر وطوائف تملك غلافاً شكلياً من اغلفة التجاوز، لا يمكن الاعتداد بمدى رسوخه، ورسوخ دوره على رأس هذه المجتمعات، حتى نقيس درجة تطور الوضع العربي حالياً. ارى أن العنوان المهم الذي يمكن أن يساعدنا على تأطير شتات البحث حتى لا ندخل في أبحاث مجزأة فيها سائر الجبهات: مثل الجبهة الثقافية قد توصلنا إلى البحث في الثقافة السائدة، والمثقف العربي، وفي احتمالات الوضع الثقافي العربي، ثم تكمل في انماط واشكال الأنظمة السياسية العربية من الملكي الاستبدادي، إلى الملكي الدستوري، الى الجمهوري الاستبدادي، إلى الجمهوري الرئاسي، إلى البرلماني... في درجة العلمنة ضمن المجتمعات العربية بمعنى الشوط الذي قطعته في كل مجتمع

من المجتمعات العربية على طريق الحداثة، بمعنى ولادة الفرد المتحر ر من الجماعة الدينية أو الاثنية الأصلية، التي الكائن مجرد عضو بسيط فيها. ليس لدينا مجتمعات عربية صافية العلمانية، وليس لدينا مجتمعات عربية صافية الميتافيزيك. أيضاً هنا مبحث في درجات تطور الايديولوجيا الحاكمة، هذه الايديولوجيا، ما هو دور الدين فيها، والانتماء للقبيلة، والانتماء للجماعة التقليدية. نحن امام مروحة من المجتمعات، من الجزائر إلى البحرين، هناك مبحث لا أول له ولا آخر... وهكذا يمكن أن نكمل البحث لنصل إلى وضع المرأة العربية، وهو موضوع جوهري يطل على عدد من المسائل، ويمكن في دراسة مدخلها وضع المرأة العربية تنتهي مذيلة باستنتاجات كثيرة، تتناول الوضع الاجتماعي العربي، ومفتوحة على الوضع السياسي العربي، ومربوطة باحتمال صياغة برنامج تغيير في العالم العربي، موضوع الحرية والمساواة بين الناس، هذا حجر كيمياء الحداثة. الكلمة باتت تستعمل ببلادة، يستطيع نظام وبلد أن يدعى لنفسه أن المساواة فيه قائمة، ويدهش اذا ما ذكرته أن المساواة بين المرأة والرجل غير حاصلة. حتى الانظمة الديمقراطية المتقدمة، عندما تدرس تواريخ تقدمها وتأخرها، من جملة المؤشرات التي تستخدم تعيين السنة التي بات فيها حق الاقتراع العام اقتراعاً حراً ومتساوياً للجميع، وفي أي سنة اعطيت المرأة حق الاقتراع. اذ لم تكن الحرية والمساواة ألفاظاً ايديولوجية يجري استخدامها استخداماً ارادوياً، واسقاطها على الوضع الذي تريد، اذا كان لهما معنى محدداً فهذا المعنى له رقعة شاملة، تضعنا امام دراسة لوحة المجتمع ، والمجتمعات العربية بافرادها وطبقاتها، لأنه بين انبثاق الفرد ووجود طبقة، وجهان لعملية تطور اجتماعي واحدة. فالطبقة هي الجماعة الحديثة التي حلت محل الجماعات القديمة. الطبقات الاجتماعية بنت الحداثة، بدء الخروج مما اعتبرناه طبقات المجتمعات السابقة على الحداثة، الذي كان تكونها حصيلة تضافر مجموعة عوامل، منها العقلاني، ومنها اللاعقلاني المستمد من خارج دوائر العقد الاجتماعي المتساوي. الحداثة تفرض أن تدرس ولادة الفرد الحر، ليس الحر في ذاته فقط لكن المعطى حريته، الفرد والطبقات الاجتماعية، والتماسك الاجتماعي واللحمة الاجتماعية الداخلية، لأن هذا المثلث مجتمع فيه محاور تماسك سياسية ثقافية اجتماعية عامة، وفيه تشكل اجتماعي طبقي حديث، وفيه افراد احرار متساوون، هذه الجدلية التي منها نقرأ مستوى الحد اثة الذي بلغه هذا المجتمع. مما يجعلنا نطل على الصعيد الثقافي، وعلى الصعيد الايديولوجي، ومستوى تطوره، ومستوى تحرره من قوالب المجتمع التقليدي السابق.

٥- حول معضلات الانتقال إلى الدىمقراطية في العالم العربي

هذا كله يقال من أجل أن يؤطر ويكون له مدخل، عنواته الأدق: معضلات الانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي. هذا العنوان هو الأكثر ترشيداً للبحث، مع التنبيه إلى أهمية أن يبقى هذا العنوان عنواناً يؤطر بحثاً غنياً في كل مستويات البني الاجتماعية العربية، ولا يتحول إلى طلسم سحري آخر. بالغ الاهمية أن لا تتسم التعبئة في سبىل انتقال متأصل للديمقراطية في

العالم العربي مثل التعبئة التي اتسمت بها المواسم الايديولوجية السابقة، حيث كانت الشعارات التي تشكل حلاً لكل المشاكل في كل زمان ومكان، محطة في الكلام الأخير. المقصود دراسة معضلات ومشكلات وتحديات، الانتقال الى الديمقراطية في العالم العربي ، الذي يصح وصف حالته العامة الأجمالية، من حياته الاقتصادية، إلى حياته الايديولوجية، إلى بناه الثقافية، إلى تراكيبه السياسية إلى طبقاته الاجتماعية، إلى أثنياته المستمرة، إلى تراكيبه الاجتماعية الموروثة، يصح معه القول بأن هذا العالم العربي في مجتمعاته يجتاز طور انتقال عسير، من التقليد إلى الحداثة، تحت عنوان الانتقال إلى الديمقراطية. هذه هي الخلاصة الإجمالية التي في ضوئها تقرأ انظمته وتشكيلاته الاجتماعية والاقتصاداته ومؤسساته السياسية، واحزابه وتياراته الفاعلة، وثقافته السائدة، والايديولوجيا الطاغية ضمنه والتعديلات التي أدخلتها الحداثة القسرية. (لسنا بارادتنا منتمين إلى عالم حديث، نحن شدَّدنا إلى الانتماء الى عالم حديث)، التعديلات التي ادخلها انشداده القسرى إلى هذه الحداثة، التعديلات بمعنى ما دمرته من بناه، ودماره ايجابي، وما دمرته من بناء، ودماره سلبي، والالتواءات التي ادخلتها في تطوره، والرد على هذه الالتواءات التي اصابت تطوره. وهذا ميدان فسيح لنقاش يضع الخارطة الإجمالية التي تحتها يمكن أن يرصد العالم العربي متحداً إجمالياً، ويمكن أن ترصد مجتمعات العالم العربى، ومحاوره الاستراتيجية مجتمعاً مجتمعاً، ومحورا محورا. إن قياس درجات التقدم بناءً للمقاييس التي اشرنا إليها يفرض علينا قراءة، للتباينات القائمة بين مختلف درجات تطور الاقطار العربية، على طريق ولادة مجتمعات مدنية عربية، للافراد فيها وزن، وللطبقات الاجتماعية فيها وزن، وللمجتمعات فيها وزن ، وللدولة فيها دور سوي، وآفاق التطور مفتوحة وفق توجهات يمكن رصدها. يصير هناك اطار من سمته نناقش ما كان يعتبر سابقاً، من باب تحصيل الحاصل، الذي سيقرره التطور في جانب معين من جوانب المجتمع. ما يعيدنا مرة ثانية إلى أهمية التاشير على خروجنا من القوقعة الاقتصادوية. معضلة الانتقال إلى الديمقراطية الآن في العالم العربي ليست فقط معضلة سلوك سلطوي ديكتاتوري من الأنظمة، هي أيضاً معنضلة سوية المجتمعات العربية أمام تحديات الانتقال إلى الديمقراطية. لكن دعونى اسارع لوضع حد فاصل بين ما يجب أن يساورنا من شكوك تستدعي نقاشاً معمقاً، وصياغة برنامجية محددة حول مدى ما بنته مجتمعاتنا العربية، والعالم العربي من أهلية دق باب حياة ديمقراطية بمختلف المعاني الغنية التي اعطيناها للديمقراطية، وانبه إلى أنه يجب الاستمرار محتفظين بالوعي الذي توافتنا عليه، من أن الديمقراطية لا تساوي على صعيد الحياة الاقتصادية ليبرالية، وأن الديمقراطية ليست حيلة من حيل البورجوازية، وأن الديمقراطية هي اطار التسوية الاجتماعية في مختلف أبعادها ومعانيها، تسوية في الاقتصاد، تسوية على صعيد الصراع الاجتماعي، والتسوية على صعيد التمثيل السياسي، والتسوية على صعيد الثقافة، والتسوية على الصعيد الايديولوجي. اذا اعتبرنا أننا نناقش مدى تطور أهلية البنية التحتية للديمقراطية، وآخذة بمؤسسات الديمقراطية بما هي اسماء لمسميات، نقاشنا مشروع جداً في اهلية هذه المجتمعات لحياة ديمقراطية، تفرض نفسها على مجرى تطور هذه المجتمعات، وعلى الأنظمة الحاكمة لها في آن. هذا ليست له علاقة بالنقاش

الذي ساد في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات تحت عنوان: ما قيمة الديمقراطية السياسية في ظل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، الجواب: للديمقراطية السياسية أهمية حاسمة في الصراع من أجل طي المزيد من المسافات في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، جواباً على سجال يعتبر بأن الشعوب بحاجة إلى تدريب على الديمقراطية، لأن هذه الديمقراطية المنتزعة من سياق اجتماعي آخر، غير قابلة لتطبيق في بلداننا، وبالتالي نحن في حاجة إلى مرحلة من التدريب، وهذا التدريب له موجباته ومداه الزمني وكلفته، مما كان ينتهي مباشرة إلى مصطلحات: أما الديمقراطية الموجهة أو المستبد العادل، أو القيادة الأبوية. وقد شهدت الأنظمة العربية ولادة عدد من الأنظمة التي قد نختلف كثيراً في نقاش التسمية الأصوب لها طبقياً، لكنني لا اعتقد أن بإمكاننا الاختلاف على أنها في السياسة، كانت أنظمة ابوية حيال مجتمعاتها، متناسلة من بعضها، يستوي في ذلك نظام عبد الناصر في مصر، مع النظام السوري، مع نظام صدام حسين في العراق، مع نظام بومدين في الجزائر... ولا أريد أن اتحدث عن الأنظمة ذات الآباء التقليديين التي ما زالت الملكيات الوراثية فيها تلعب ادواراً متينة. اذاً الكلام الآن حول مستوى أهلية المجتمعات العربية للولوج في الحداثة، وفي الديمقراطية، هو ليس كلاماً يمكن أن نقبل منه أن ينتهي إلى اعتبار هذه الشعوب قاصرة، وبحاجة إلى فترة من التدرب والتعلم، على قاعدة وضع مقاليد مآثرها في يد أنظمة ترى لها ما يناسبها. رصد هذا الواقع سبب أدعي للقول بأنه لن تتعلم هذه المجتمعات الديمقراطية الا تخوفاً من الصراع في سبيل الديمقراطية. والمكاسب الأخيرة للديقراطية؛ الطريق إليها سلسلة من الخسائر، وليست المكاسب، حتى تستوي وتستقيم مؤسسات المجتمعات المدنية العربية، وتصبح مرشحة لتوليد تسويات اجتماعية، ذات مضمون اقتصادي، ذات وجه ثقافي، ذات مساحة ايديولوجية، ذات توازنات سياسية تمت إلى الحياة الحديثة بصلة، وتفتح الباب وسيعاً أمام استقامة الصراع الطبيعي في هذه المجتممات، واعني بالصراع الطبيعي، الصراع الذي لا يعود فيولد حروباً أهلية تشي بركاكة تكون هذه المجمعات، وبسرعة انفصام عناصرها الأولى بالمعنى الذي يشهده العالم العربي الآن في كل مكان. هذا بحث اذاً في الدولة وتكونها، في الاحزاب، في المؤسسات السياسية والثقافية، في الأيديولوجيا السائدة، في درجة التطور على طريق الفصل بين الدين والدولة... هذا بحث شامل، وهو يرشدنا إلى قياس درجة التطور في كل مجتمع من المجتمعات. أمس اعطيت أمثلة تناولت عدداً من الاقطار العربية على سبيل وسائل الايضاح.

٦- حول الديمقراطية والخيار الاشتراكي في العالم العربي

أريد أن اكمل في نقطة هامة جداً، وحتى لا يضيع البحث، هذا النقاش كله ما الذي يربطه بخيار اشتراكي؟ في هذه المحطة من البحث أريد أن أظهر أنه ليس مقطوعاً عن خيارنا الأصلي. هذا البحث الرحب، رحابة البحث عن سبل تطور المجتمع في كل ساحة، والبحث عن سبيل توليد تسويات متوالية تقدمت في المجتمعات العربية عموماً، وفي العالم العربي إجمالاً. في ما

ناقشناه طويلاً، وتعارفنا عليه، وحسمنا فيه، بالنسبة إلى مصطلح الديمقراطية، كما نفهم الديمقراطية التي هي تجمع بين مشروعية الصراع (بل أن أساسها الصراع)، أي مشروعية التحزب، مما يعطينا سلفاً تحت يافطة الديمقراطية، الحق في أن نكون على موقع معين، ومسافة معينة ضمن الصراعات الاجتماعية، وحدها الآخر هو الاعتراف بأن الصراع التعددي في مجتمع منفتح سياسياً، وقائم على الاعتراف بالتيار الآخر والفريق الآخر والرأي الآخر، بتداول السلطة، بتداول القدرة علي الهيمنة على توازنات معينة في المجتمع، هذا المفهوم للديمقراطية يسمح لنا بأن نكون اشتراكيين، بالغي الاعتقاد أن النسخة الاشتراكية من الديمقراطية، هي الديمقراطية العليا، وهي الديمقراطية الأكمل، وهي الديمقراطية الأنجح. وبالغي التشدد بأن الطريق إلى اظهار تفوق هذا الخيار الاشتراكي لترجمة الديمقراطية هو طريق ديمقراطي. هذا الممر الديمقراطي للتطور العربي الذي نشدد عليه لا يشي بحياد في الخيار الاجتماعي في ظل هذه الديمقراطية، والا نكون نعدم تاريخ تطور الديمقراطية في مضامينها الاجتماعية والسياسية، وفي الوجه الفكري الذي اتخذته لأن هذه الديمقراطية، هي اطار ذو تاريخ يرقى إلى أكثر من ثلاثة قرون، وقد ظللت تسويات متفاوتة في مدى قربها أو بعدها من المساواة والعدالة الاجتماعية، والعلمانية الحقة، والحداثة الثقافية، وطي المسافة عن الغيبيات الخ... البحث الذي نجريه الآن لا ينأي بنا أطلاقاً عما اعتبرناه الخيار الفكري الاستراتيجي، ما دمنا حددنا لهذا الخيار ممرات، فقلنا إن الحداثة باطارها السياسي الديمقراطي هي الممر نحو مثل هذا الخيار. ما هي الأمثلة التي يمكن أن نأخذها على وجه التحديد والتي يساعد الخوض فيها في هذا الطور من البحث على اضاءة القضية أكثر، قبل أن يصير الموضوع موضوع صياغة، تدمج كل هذه المفاهيم مع بعضها البعض. الكل يرغب في مناقشة قواعد ما هو قيد السجال حالياً، هل من قواعد يجب الاحتكام لها على صعيد الحياة السياسية الديمقراطية في المجتمعات العربية وفي العالم العربي؟ الآن لسنا امام خطاب ديمقراطي واحد في العالم العربي، نحن أمام سلسلة خطب ديمقراطية، هناك الخطاب الذي ما زال يكرر مصطلح الديمقراطية الشعبية على لسان الأنظمة، وهناك خطاب ديمقراطي يعطف على الليبرالية الأصلية التي سادت برهة من الزمن في عدد من المجتمعات العربية، واتت تطورات الخمسينيات وما لحقها لتدخل المنطقة العربية في موجة من الشعبوية اصبح للديمقراطية فيها معنى آخر، مضموناً آخر (احد كتاب "الحياة" كتب عموداً صريحاً في تمثيل هكذا تيار، بأن المثقفين والمناضلين العرب، والمنشغلين بالسياسة العربية والاحزاب، عادة عندما يؤرخون لنصف القرن الماضي، لبداية الانحدار العربي، وبداية الهزيمة العربية يضعون عام ١٩٦٧، وبعضهم يضع ١٩٤٨، مقاله كان تحت عنوان (١٩٩٧ ام ١٩٥٢؟ مع ولادة الأنظمة العسكرية العربية أم مع الهزيمة أمام اسرائيل؟)، هناك خطاب ديمقراطي عربي اقول إنه ليبرالي مبالغ، مرتد إلى تمجيد الومضة من التطور الليبرالي التي شهدتها المنطقة العربية. هذا الخطاب مطلوب منا أن نقول فيه رأيا تقويمياً، لأن الحقبة الليبرالية الأسبق لا يمكن أعدامها، ولكن من قال إن عدم اعدامها يعني الاقتداء بها، أو العودة لها. أقول إن هناك عدة خطب ديمقراطية، لأنه لم يتكون حتى الآن في المجتمعات العربية، وفي العالم العربي عموماً،

الخطاب الديمقراطي الذي يمثل الآن الحصيلة التوافقية وقد اصبح معها الخطاب الديمقراطي خطاب المجتمع. نحن ما نزال في مخاض ولادة خطاب ديمقراطي جامع، لكن قبل هذا الخطاب الديمقراطي الجامع علينا أن نرى تلاوين خطب الديمقراطية القائمة. الأنظمة ذات خطاب ديمقراطي يصح القول فيه إنه الديمقراطية الموجهة، الديمقراطية المقننة والممسوك بها، وهناك خطاب ديمقراطي أهله يدعون إلى اعتبار الموجة الليبر الية الأسبق الأولى، موجة كان فيها من الأصالة والصحة والانجازات، ما لو ترك له المجال، لقاد التطور العربى وفق منحى أكثر نجاحاً وأكثر جواباً على معضلات تطوره. هناك خطاب ديمقرامطى يجتاز طور انتقال عسير ما بين شعبوية سابقة، وما بين أنفتاح ليبرالي مستجد، تحت هذا العنوان الأصح أن نحشد كل المؤسسات المولودة حديثاً من لجان حقوق الإنسان، إلى المؤتمرات التي تجمع بقايا الحركات القومية السابقة، والتي تقرأ في خطابها الشيء ونقيضه، وهو أمر بالغ التعبير عن واقع اجتماعي معين، لأننا لا نستطيع أن ننسى أن الخطاب العربي يولد في ظل تحدي حقوق الانسان، ودولة القانون، وتكون الأمة وصراعها في سبيل حق تقرير مصيرها، وصراع عربي – صهيوني، ومعركة تحرر وطني مستمرة. يولد في ظل عوامل وازنة في اتجاه خطاب ديمقراطى شعبوي، خطاب يعتبر الديمقراطية وسيلة تعبئة، وليست مستقراً للتطور الاجتماعي، ولذلك نقرأ النص الصادر عن المؤتمر القومي العربي في بيروت، أو عن مؤتمر لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان العربية، أو عن مؤتمر المحامين العرب، وهذه كلها اطر ومؤسسات أقرب إلى الليبرالية، وهذه مع الثمانينيات ومطلع التسعينيات بدأت تكتسب وزناً متزايداً وبدأت تؤشر إلى نمو في حيز المجتمع المدنى العربي، هذا خطاب يربط طور انتقال عسير من ديمقراطية شعبوية، طغت على المنطقة العربية، إلى ديمقراطية منفتحة على مقوماتها الأصلية. أقول إن النقاش الذي شرعنا فيه منذ عامين حتى الآن، اذا كنا نصنفه لجهة مدى صحة وفرادة وجدة مقاربته للديقراطية، يمكن أن أجازف بالقول إنه أحد نماذج هذا الانتقال العسير، من وعي ديمقراطي شعبوي سابق، حول شروط الديمقراطية، إلى وعي ديمقراطي متجدد، يعتبر أن الديمقراطية هي شرط الشروط، وليست الديمقراطية بحاجة إلى شروط كي تقوم. بدل أن تقول التنمية الاقتصادية شرط الديمقراطية، فكر يقول إن الديمقراطية شرط من شروط نجاح التنمية. هذا الخطاب في منزلة بين المنزلتين، بين استواء مصطلح الديمقراطية على مضامين متقدمة وفق آخر نسخها تقدماً (بتسويتها الاجتماعية على الصعيد الاقتصادي والسياسي أكثر تقدماً ، بعلمانيتها أكثر وضوحاً، ثقافتها الحرة أكثر تفتحاً، التوازن بين الفرد والمجتمع فيها أكثر دقة...)، ويمكن أن نرصد حركة المجتمعات ونعين أين الديمقراطية أكثر تقدماً. هذا الطور من الانتقال من ديمقراطية شعبوية سابقة حيث كانت الدمقراطية فيها دائماً، من المبادىء الستة لثورة يوليو ١٩٥٢ . الديمقراطية الاجتماعية شروط الديمقراطية السياسية، ومن دون العدالة الاجتماعية لا وجود لديمقراطية سياسية، وحرية الفرد من حرية الوطن، هذه لم تكن شعبوية بلا سبب، هذه شعبوية حركات التحرر الوطني التي اطلقت موجات شعبوية، يصرف النظر عن كل خلافاتنا في رصد تكونها الطبقي، والفرز في الأدوار بين الطبقات الاجتماعية في صفوفها. القاعدة في حركات التحرر

الوطني كان الاختلاط الطبقى، وبروز الشعب كتلة متجانسة، وليس القاعدة التمايز الطبقي، اذا اعتبرنا الناصرية النسخة الحية والأكثر حيوية من حركة التحرر الوطني في الخمسينيات والستينيات، فالأصح أن نقول إن الناصرية كانت شعبوياً أكثر ما فرزت طبقياً. هذا اذا كنا نقرأ قراءة تاريخية، فهذا الخطاب الديمقراطي المشدود إلى شعبوية ذات جذور بنوع التحديثات في المنطقة، حيث الفرد فيها يبحث عن نفسه، وعن طبقته، وعن هويته، وعن أمته، وعن حق تقرير مصيره على الصعيد العالمي في آن معا. وهذا طور بالغ الاستثنائية مرت فيه المنطقة العربية، هناك خطاب ديمقراطي ناشىء يشكل تجسيداً للانتقال العسير من ديمقراطية شعبوية، إلى ديمقراطية مستوية على مضامين فكرية اجتماعية سياسية حديثة. هناك تيار رابع، استمرارية الديمقراطية مقروءة بنظارات ماركسية. هذا لم ينته. نحن راجعنا ماركسيتنا، لكن الماركسية العربية تعيد انتاج نفسها الآن، يشهد على ذلك احزابها ومنتدياتها وأفكارها ومفاهيمها... وهذا ليس موضوعاً بسيطاً، لأنه موضوعياً هذا يصادر حيزاً من القوى الحية للمجتمعات المدنية العربية. أنا وصفت أمس مسلك الشيوعيين الجزائريين، قلت هذا توصيفاً مفجعاً لأنه يخصم من القوى الحية للمجتمع الجزائري، فعالية كان بالأمكان أن تصب في اتجاه يُحصن الخيار الديقراطي، ويُحدد الخطاب الديمقراطي الجزائري، ولا يُغرّبه (لأن هذا بالمنظار الجزائري تغريب، فرانكوفونية بالفكر وليس باللغة، هذا يضع نفسه في موقع وزير الداخلية الفرنسي، الذي يمنع الحجاب في المدارس الفرنسية، حيث الحُجة أن المدارس علمانية. ومن اجل أن يشكل ذلك مصدر اجماع في فرنسا بأنه يجب حماية الطابع العلماني للمدرسة، كان سبقه حروب دينية بين الكاثوليك والبروتستانت، ومسيرة طويلة من التطور...) كم أن الحركة الشيوعية العربية الآن قوة بالتعريف، تمثل قوة حية موضوعياً من قوى المجتمعات المدنية العربية، ما خطابها حول الديمقراطية، وليس خطابها الديمقراطي لأني لم اعثر حتى الآن في الحوارات، على انفتاح حقيقي يمكن أن يجعل من الحركة الشيوعية العربية فريقاً ذا مصداقية في الحوار الجاد. لكن هناك خطاباً ديمقراطياً ما زال معطوفاً على الماركسية، يجب أن نلحظ أن له مكانة، وأنه يلقي علينا أيضاً مسؤولية نقاش من حيث وزنه واهميته، وهل نسقطه من الحساب أو نأخذه في الاعتبار. اذا انتقلنا من خطاب الأنظمة إلى خطاب الارتداد، إلى الليبرالية الأصلية، الى الخطاب الديمقراطي شبه الشعبوي المتحدر من حقبة سابقة، إلى خطاب ديمقراطي مشدود إلى الماركسية، إلى الخطاب الديمقراطي الاسلاموي، الذي على الرغم من التباينات القائمة في صفوف الحركة الإسلامية عموماً، والتي تستحق أن ترصد، لكن يمكن القول إنه خطاب ديمقراطي ينظر إلى الديمقراطية، وفق نسخة شبيهة إلى حد ما بما كان ينظر إلى الديمقراطية على أنها ممر نحو دكتاتورية البروليتاريا، التي لا يعود بعدها من مجال عن حديث عن ديمقراطية بالمعنى البورجوازي للكلمة. الطابع الغالب على خطاب الحركة الإسلامية هو خطاب ديمقراطي شعبوي اسلامي، يتوسل هذا الشعار لإيقاع هزيمة بالأنظمة الحاكمة، ومعظم اجزائه ما زال يغمغم عندما يطرح عليه سؤال: وماذا بعد قيام الحكم الإسلامي، هل ستحتكمون إلى التعددية وتداول السلطات؟ الأكثر تنوراً يقول نعم، ومهم أن يكون هناك اطراف أكثر تنوراً، والأقل هو الذي يقول بأنه

عندئذ للشريعة احكامها، والأحكام التي تطبق في دار الاسلام غير الاحكام التي تطبق خارج دار الإسلام. تحت هذه اليافطات الخمس هناك "معركة" فكرية كبرى تعكس طور الانتقال العسير في مختلف المجتمعات العربية، وبالتالى ليس في محله الآن استعمال مصطلح الديمقراطية المصرية، (هناك مدلول التعبير الديمقراطية الفرنسية أو البريطانية أو الأميركية أو الديمقراطية على الطريقة اليابانية) فيما الديمقراطية المصرية، هل هي ديمقراطية حسني مبارك أم خالد محي الدين؟ أم جماعة الأخوان المسلمين؟ أم الاصوليين الإرهابيين؟ أم القوقعة القبطية؟ ديمقراطية من؟ لم نصل إلى ولادة الديمقراطية التي تشكل في جانب منها تتويج توافق اجتماعي مرَّ بممرات عسيرة، لكنه حسم، فأصبح منسوباً إلى البلد والى المجتمع، لأنه بات الناظم لكل الصراعات. ليس لدينا بهذا المعنى خطاب ديمقراطي، لا عربي عام موحد، ولا خطب ديمقراطية منسوبة إلي بلدانها واقطارها. لدينا هذا الطور من الانتقال العسير على طريق بلورة خطب ديمقراطية، هو طور انتقال عسير لأن مجتمعاتنا تمر بطور انتقال عسير. بهذا المعنى اذا كنا سنخرج وبمبادرة، فلنعد انفسنا منذ اللحظة باننا سنتطاول، وسنطمح إلى أن نكون جزءاً من معركة كبرى حول مفهوم الديمقراطية، تشكل مفتاحاً للمعركة حول سائر المسائل المتصلة باوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية العربية. جواباً على هذا السؤال الذي يطرح حول وعينا لهذا الممر الديمقراطي الذي نعتبره ممر الممرات في العالم العربي نحو النهضة والتحديث بكل معانيها وواجباتها، هل مفهوم الديقراطية طابعه جدي، ويعكس قراءتنا للحداثة، وللمضامين العلمانية المتقدمة في أرقى حضورها، وكم فيه من التسويات؟ أنا اقول إنه لا تناقض اطلاقاً بين أن نكون اصحاب أهلية وتصميم على ابراز شروط الحد الأقصى من استقامة الد يمقراطية أداة لانهاض الحياة العربية، وبين استعدادات الحد الأقصى لتسويات تنعقد طالما أن هذه التسويات تشكل إفراجاً متمادياً عن مجرى التطور المحبوس في المجتمعات العربية. لا تناقض بين أن تجلس إلى مائدة حوار بين مختلف التيارات الايديولوجية المتصارعة حول مفهوم الدمقراطية تكون علمانيا عنيداً، وبين أن تكون في طليعة المتنورين والأذكياء، في ضرورة التوصل إلى تسوية مؤقتة، يحكم بها التطور الراهن. وقيامها شرط للتقدم نحو تسويات أكثر تقدماً، وبديلها حرب أهلية يمكن أن تطيح بكل ما حصلناه حتى الآن. على أي حال سيكون لدينا حقل نعرفه جيداً اسمه لبنان، سندرسه، هذا البلد كيف كان وإلى أين وصل، وكيف تعاطينا معه، وكيف فهمناه وكيف نفهمه حالياً وأين الحد الفاصل بين الصواب والخطأ، وهل الحد الفاصل دائماً بين الصواب والخطأ، هو التمسك بالشعار الأصح علمياً، أم معرفة اشتقاق التسوية التي يجب أن تكون مقبولة على الرغم من أنك صاحب رأي في الشعار الأصح علمياً. من لزوميات الخيار الديمقراطي أنه تصح فيه الكلمة الشهيرة: "عنادي في الدفاع عن رأيي لا يعادله سوى عنادي في الدفاع عن حقك في أن تقول الرأي المعاكس"، هذا يبدو كأنه حكمة شكلية، لكن هذا المضمون هو الذي يترقى مع الديمقراطية من محطة إلى محطة. المتطور فيه هو حجم انجازات التسوية التي يظل لها هذا الأطار الديمقراطي. وبالتالي هل كلامي عن رصد آفاق التطور الديمقراطي في العالم العربي مجتمعات واطاراً جامعاً يشي بالدعوة إلى قبول تسويات متوالية

على الطريق؟ أنا أجيب نعم. لأن المجتمعات المدنية في الغرب لم تولد بقرار، أو بإجراء وحيد، ومرة واحدة وإلى الأبد.

٧- حول العلمانية والدين في العالم العربي

لا تولد العلمانية مرة واحدة وإلى الأبد، ولا التحديث الاقتصادي، ولا الثقافة العلمية، ولا يتحرر المجتمع من الخرافة والميتافيزيك مرة واحدة وإلى الأبد، وباستمرار هناك تسويات تنعقد في مختلف الميادين. بما في ذلك أن العلمانية في أحد وجهيها تسوية مع الدين. تقلب القول المنسوب إلى الدين "ما القيصر لقيصر وما لله لله" وترميه في وجه الدين، وهذا ما يفرقها عن الالحاد الذي في دراستنا لتجربته التاريخية التي مرت بها البشرية على امتداد ما يقارب العقد، خرجنا بنتيجة أنه تحول ديناً آخر كان أضعف الادیان، انتهى بأن الارثوذكسية في روسيا امسكت الشعب الروسي... العلمانية في وجه أول منها صراعي تحرري حاسم، أنه يريد اخراج المجتمع بافراده وطبقاته ودولته وأوجه حياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية العامة، يريد أن يخرجها من نیر الفكر الغيبي، من ربقة الدين، من سيطرة الدين، خطوة أولى قطعتها العلمانية عندما كفت يد الكنيسة عن ممارسة السلطة السياسية. وهذه مناسبة للقول إن الإسلاميين لا يخترعون جديداً عند ما يقولون إن الاسلام دين ودولة، لأن المسيحية كانت أيضاً ديناً ودولة. كانت الامبراطورية امبراطورية مسيحية، وفي صراع مديد تحول البابا إلى حاكم على الفاتيكان، قبل ذلك وجد أكثر من إمبراطور يصارع البابا وصولاً الى اهانته، حتى فصلت السلطة عن الكنيسة. العلمانية بوجهها الأول صراعي أن يكف الدين عن أن يتدخل في شؤون الدولة (بصفتها تلخص المجتمع وكل المؤسسات)، ومراكمة ثقافة سائدة تجعل المجتمع متحرراً في حياته العامة من مقولات وسيطرة واحكام الدين. الوجه الآخر هو وجه مصالحة باعتبار الدين مشروعاً على أنه شأن خاص. وهذا ليس مصالحة ملفقة، ولا مصالحة هي مجرد تنازل عما بالإمكان عدم التنازل عنه، هذه مصالحة قاعدتها الفعلية أن مساحة من حياة الإنسان الخاصة ما زال فيها كم من المجهولات يعطي للميتافيزيك أساسه الفعلي. إما أن نستعيد "انتى دوهرنغ" وداروين وندخل في بحث لا أول له ولا آخر حتى نبرهن على أنه لا وجود للخالق، ولا وجود لما وراء الطبيعة... أو أن نعتبر أنه ما دام هناك حيز من المجهولات التي لا جواب عليها سوى اللاأدري، فهذا الحيز من المجهولات هو الذي يسمح لتصور قوى ما فوق الطبيعة على أنها حاكمة إلى هذا الحد أو ذاك. حيز المجهولات عندما كان حيزاً كاسحاً كان دور الميتافيزيك كاسحاً. وهناك علاقة حاسمة بين تقلص حجم حيز المجهولات بفعل تطور العلم والثقافة والحداثة، وما بين القدرة على تقليص سلطة الدين ودور الدين في الدولة، وبالتالي تحرير الجمهور من هذه الأحكام. ولكن العلمانية هي تسوية بين العام والخاص حول الدين، وهذه نقطة دقيقة جداً، والا فلا نعود نفهم لماذا في لحظة واحدة، هذه المجتمعات العلمانية الصارمة في علمانيتها في الحياة العامة، عند أول حدث، تبرز على أنها مجتمعات متدينة. اذاً هناك حيز فعلى جرت المصالحة عليه. عند ما

نسمع بلداً أوروبياً يحكمه اليمين، معنى ذلك أنه عادت فحكمته القوة الأكثر تسامحاً وميلاً لتقديس وحماية حيز الدين في الحياة الخاصة. وصولاً إلى معركة أنه من حقوق المواطن الخاصة، أن يختار مدرسة خاصة كاثوليكية غير المدرسة العامة. وحتى الآن المعركة دائرة حول هذا الموضوع. وموضوع مثل موضوع حق المرأة في الانجاب، ما زال النقاش حوله يتحول إلى نقاش من حقها في الانجاب، إلى نقاش يقوده الفاتيكان ومعه مدارس عديدة، تقول إنك تتكلم عن حق الإنسان، فيما أنا أتكلم معك عن حق يكسر الإنسان والإنسان. اذا لا يمكن أن نشهد علمانية مطلقة، ومصطلح علمانية مطلقة غير صحيح، هو متناقض، العلمانية هي صيغة المصالحة بين العام والخاص، هي صيغة التسوية، هي الصيغة الأكثر تقدماً، التي تتسع رقعتها ويتضاعف زخمها، بمقدار ما تحقق المجتمعات من خطوات على طريق السيطرة على مقدراتها. كل خطوة يحققها مجتمع بأفراده وفئاته وثقافته، على طريق السيطرة على مقدراته، معناها المزيد من الإزاحة لقوى ما ورائية ومزيداً من التهميش لدور الدين حتي في الحياة الخاصة. هذا التقسيم بين حياة عامة وحياة خاصة، شكل لتسوية صراعية لأنه تقسيم قسري، عندما تتسع رقعة العلمانية فإن دور الدين في الحياة الخاصة- يصبح يتناقص شيئاً فشيئاً. اذاً الخطاب الديمقراطي لا تقاس درجة انتاجيته بمقياس درجة تطرفه في الأخذ بما يعتبره مبادئ أصلية مقدسة في الديمقراطية. انتاجية الخطاب الديمقراطي تقاس أيضاً بمدى قدرته على أن يسلك ممرات فعلية نحو عقد تسويات مع الواقع تنهض به تباعاً. وهذا ما يعطي معني للمقولة التي ألححت عليها مراراً وأكررها الآن، للمسألة المتعلقة بضرورة ارتباط الدعوة إلى العلمانية، بتعريض الدين إلي نقاش وسجال وحوار فكري وثقافي عقلاني، لأن هذه الثورة في الدين هي الشرط الكافي الآخر، والتي تنتهي بأهل الدين إلى أن يرضخوا لمقولة "ما لقيصر لقيصر وما لله لله". هذه مسألة بالغة الأهمية، في جعل المجتمع يرقى إلى طور العلمانية. الايديولوجيا الأصلية في كل مجتمع (الأصل في كل مجتمع الجماعة والعشيرة والعائلة والقبيلة، الجماعة الدينية...) وبالتالي انتماء الإنسان إلى هذه الجماعة، سواء كانت جماعة دينية واسعة أم ضيقة. التحرر من أسار هذا الرابط له اوجه عديدة، منها أن ثورة في مفهوم الرابط الديني ذاته حصلت، خاصة وأنه عندما نعود إلى موضوع مثل تكون الأمة، وفي حالتنا تكون الأمة العربية، ونعدد مجموعة العناصر والعوامل الوازنة في اتجاه احتمال تبلور أمة عربية، فنخرج بلغة وثقافة وتاريخ وعادات وتقاليد وفترات ترابط مصالح اقتصادية... ثلاثة أرباع العوامل المعززة في صيغة لغة وثقافة وذاكرة تاريخية وتاريخ مشترك وتقاليد وعادات... هذه، العنصر الثقافي فيها يدخله الدين، اللغة والتاريخ والذاكرة المشتركة كلها دخلها الدين، اذاً، من اجل استقامة الهوية القومية، نحن بحاجة إلى عقلنة ما للدين، حتى يمكن أن يندرج عنصراً ايجابياً من عناصر الهوية الثقافية العامة. لا يستطيع أحد أن يهرب من علاقة الثقافة العربية بالاسلام، يجب أن تصبح الثقافة العربية علمانية، ولكن علمانيتها ليس مرهوناً اطلاقاً بقطع أواصر الصلة بين تراثها وبين الاسلام، علمانيتها موجة إعادة قراءة هذه الصلة بإعادة قراءة الظاهرة ذاتها. عنصر تأسست عليه امبراطوريات لا يستقيم انبعاثها مع ما هو من متطلبات العصر الحديث، نشوء دولة قومية على عوامل معينة فيها الدين بمعنى ثقافي،

وليس فيها الدين بمعني أحكام ومعاملات وقيود. اذاً العلمانية العربية مسوقة إلي أن تولد أيضاً من رحم المساهمة في التحفيز على اصلاح ديني. ما الاصلاح الديني الذي يجعل من مقولة الفصل بين الدين والدولة ليست فقط مقولة وافدة على أهل الدين من خارجهم، إنما مقولة لها يقابلها ويرحب بها من داخل الدين، وهذا حاصل تاريخياً، وهناك في لبنان من ينادي بأفكار تفتى بفصل الدين عن الدولة، باعتبار الاسلام ليس أحكام دولة، وليس ولاية فقيه، ولا كما يترجم في الأصولية مع بقاء مسائل الأحوال الشخصية، والمسائل التي تثبت الهوية الدينية، على أي حال، إن الثقافة الغربية التي انتهت ثقافة علمانية أكثر صفاء، في اطوار من تاريخها هي ثقافة مسيحية متعلمنة، ثقافة الصراع ضمن المسيحية. ومعنى الاصلاح البروتستانتي في تاريخ المسيحية في أوروبا اقتصادي وغير أقتصادي، هو فك الحجر عن هذا الطلسم الذي لا يجعلك تأتى الدين الا على كتلة متراصة لا يمكن النفاذ منها.

٨- حول الحركة الإسلامية الأصولية في العالم العربي

على هذه المقدمات يصير هناك مجال لمناقشة أوجه الخلاف والصراع والتقاطع مع الخطاب السىاسى الديمقراطي "للحركة الأصولية في العالم العربي"، لماذا نحن الآن مضطرون إلى تصنيفه في دائرة الخطب الديمقراطية، لأنه حتى الآن هو خطاب معارضة. وهذه مناسبة للقول إنه بين المعارضة والديمقراطية هناك فارق كبير. يمكن أن تكون معارضاً، إلى حين استلامك السلطة تمارس ابشع انواع الديكتاتورية. ويمكن أن تكون صاحب خطاب ديمقراطي فيه ألوان من المعارضة محددة ومعينة. الآن المظهر الديمقراطي للخطاب الاسلام في العالم العربي أن موقعه معارض. وبالتالي هو حكماً يلقي بنفسه داخل المجتمع المدني العربي، وهذه مفارقة يجب أن نعيها. المجتمع المدني الغربي، من لزومىات قيامه انفصاله عن الكنيسة، وفي وجه الكنيسة، فيما الآن مجتمعات مدنية عربية تخطو خطواتها الأولى نحو التكون، والانفصال عن سلطويات مطلقة، في اطار هذه المجتمعات المدنية العربية يشكل التيار الاسلامي كتلة من كتلها إلى اشعار اخر، يتطور هذا المجتمع المدني العربي فيبلغ مرحلة تصبح المقاييس حاسمة، لجهة أن التيار الاسلامي هو جزء من القوى المتسلطة على المجتمع المدني، فيما المجتمع المدني جرى تصنيفه على نحو آخر. نتحدث عن الحركة الإسلامية الأصولية (وهذه نقطة تكاد تكون مجهولة لدينا)، كمدخل للتعاطي بيننا وبينها، ما اقتراحنا في هذا المعطف، وهذا الطور الانتقالي العسير الذي تجتازه مجتمعات النهضة الجهيضة التي تعيشها المجتمعات العربية. لأسباب سياسية اجتماعية ثقافية طبقية اقتصادية... وهنا اسجل وجاهة السؤال حول أن النهضة القادمة ليست فريدة في بابها كمحاولة، هي معطوفة على محاولات سابقة، فيحسن بنا أن نمعن النظر في الأسباب المتعلقة بإجهاض المحاولات النهضوية السابقة، ما يمت إلى الحدود التاريخية مهم تعيينه، وما كان منها بنيوياً نحدده، حتى لا نقع فيه مرة أخرى. لانتكاسة النهضة السابقة عوامل داخلية وخارجية، وهنا لن نسقط عوامل دور السيطرة الأمبريالية الخارجية، في وضع الحواجز

أمام حصول نهضة عربية تتفلت من مناطق السيطرة، لكن هذا العنصر كان وما زال فعله مرهوناً بمدى سلبية البنى الداخلية، وانهيارها امام هذا الوافد، وعدم قدرتها بفئاتها الاجتماعية المختلفة على أن تشكل عوامل رد. وبالتالي يصبح البحث بحثاً بمقياس درجة تكون العناصر الخام للمجتمعات العربية، طبقات اجتماعية، فئات ذات مصالح، تحصيل، ولادة فرد، ولادة مشروع مجتمع، ولادة عوامل تكون قطر، ولادة عوامل تكون وحدة أمة، وبالتالي توفر عناصر تبحث عن قيادة وبرنامج، مما يجعلنا أمام بحث محدد وعياني، بالنسبة إلى كل قطر عربي على حدة. في قراءتنا لهذه الولادة المندلعة في الحركة الإسلامية في طول العالم وعرضه، لا نستطيع الا أن نميز بين صعيدين، واحد منها يجعل ولادتها مشروعة، والثاني يعلنها ولادة غير مشروعة كمحاولة لصياغة المستقبل العربي. المشروع في هذه الولادة أنها مثلت وتمثل ثأراً من جانب المجتمعات المدنية العربية في مواجهة الدول التي تسلطت عليها، ثأراً يستمد مادته من الذاكرة. كما اشرت سابقاً أنه في مواجهة العجز عن القفزة الحاسمة إلى الأمام، الثأر يتخذ الدعوة إلي قفزة حاسمة إلى الوراء. ونحن ندرس كيفية تكون مجتمع مدني عربي، لا شك سنجد أنفسنا أمام لحظات تاريخية متلاحقة، لا تتساوى من حيث خصوبتها في مدى ترشيح هذا المجتمع أن يكسر ويحقق انجازاً لا رجعة عنه. لا شك أنه في دراستنا للمائة عام الأخيرة، ليس صحيحاً اطلاقاً أنه لم تتوافر اللحظات التي كانت توحي بامكان أن يحقق مجتمع أو مجتمعات عربية قفزة نوعية على طريق التحول في ظل اجوبة حاسمة في ارتياد المستقبل. كون العالم العربي الحديث، والكيانات، والمجتمعات التي ولدت من رحم الامبراطورية العثمانية الإسلامية تشهد على ذلك. نحن عالم عربي مولود بالتعاكس مع الرابط الديني، كسبيل لارتياد آفاق المستقبل. وصعب جداً القول إن الخمس وسبعين سنة الماضية من القرن العشرين، لم تكن عقوداً الغالب فيها هو أن المجتمعات العربية، والعالم العربي يحاول دق باب التحول من تحت سلطة الغيب الدينى إلى سلطة حديثة ومتطورة. حتى الدين عندما اندرج عنصراً من عناصر التحرر الوطني، اندرج في ظل منظومة فكرية يغلب عليها الطابع القومي. يستوى في ذلك الوطنية الجزائرية مع الوطنية الفلسطينية. كان هناك محاولات همت بها هذه المجتمعات العربية لألف سبب وسبب، هذه الدول الأبوية التي ولدتها الخمسينيات والستينيات والسبعينيات لم تستطع أن تطلق المجتمعات هذه من قماقمها خوفاً من المفعول المرتد، فحجزتها في منزلة بين المنزلتين فأفلست. أما أن تكون أمام قوى جاهزة للرد بقفزة حاسمة إلى الأمام، وهذا غير حاصل، واقع حال اليسار العربى منعه من أن يكون مثل هذه القوة لألف سبب وسبب، منها أنه التبس هذه الانظمة (لا يكفى أن تكون منظمة العمل الشيوعي تمردت طول خمس وعشرين سنة داعية إلى الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي، وعن الأنظمة العربية، حتى يشكل ذلك شهادة لليسار تجعله جاهزاً الآن بديلاً للأنظمة). القاعدة العامة لليسار، والتي نشاهد ابشع فصولها في الجزائر، أنه إلتبس مع هذه الأنظمة. هذا المجتمع يأخذ ثأره من هذه الأنظمة بالارتداد إلى منظومة مطمئنة للفرد وللجماعة، وسط بنية اجتماعية كل ما فيها عاصف، الاقتصاد والثقافة والموقع الدولي للبلد المعني،

والمعارك القومية تستنفد، والصراع مع اسرائيل يصطدم بالجدار الأخير، ومحاولات الوحدة فاشلة، والاتحاد المغربي فارط، والوحدة السورية المصرية، والوحدة اليمنية كلها فاشلة...

اذا كنا امام مشروع ولادة فرد عربي يجد مكانه في الطبقة والدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة المتطورة، والعلمانية التي تفصل بين العام والخاص، فمن المشروع أن يمر في فترة معلق فيها، لا هو جزء من جماعة دينية قديمة، ولا جزء من قبيلة أو عشيرة أو اسرة... دفعت المجتمعات العربية، بأفرادها وفئاتها الاجتماعية وكتلها وطوائفها وتجمعاتها، ثمن أنها تعبر عن قديم مطمئن إلى جديد يعد بحلول. هذا الجديد الذي وعد بحلول برز أنها تهاوت جميعاً. ليس مستعصياً على الفهم الادراك بأن المجتمع يأخذ بثأره بالعودة إلى جواب فيه السكينة، وعلى كل حال يشي به الخطاب الذي يتمتم به أعضاء الحركات الأصولية وقادتها في كل مكان من العالم العربي، الحل في الاسلام لأن الإسلام دين ودولة، وفي الاسلام حل لكل المشاكل في كل زمان ومكان. وعلى ذلك لا الحياة الفردية بطقوس، والحياة العامة بأخويات لم ينقص اصحابها الذكاء، لأن هناك اقتصاد ظل اسلامي حالياً. (أول فوز حققته هيئة الانقاذ على الحكومة الجزائرية أنه عندما حصل الزلزال نزلت الحكومة وجبهة الأنقاذ، إغاثة جبهة الإنقاذ تفوقت على إغاثات الحكومة، أي أنها أثبتت وجودها في المجتمع أولا)، هناك جانب يجب أن نقرأه قراءة غير متبرمة به كظاهرة، وتعتبر أن هذه وافدة إلينا مع مجموعة من الحروب التي نظمت أو المخططات التي نظمت خارجياً، وبالتالي في امتدادها لدينا حركة أصولية تخرب. هذه نظرة لا هي مستنيرة، ولا هي تأخذ بنظر الاعتبار الواقع الحاصل، وهذه مناسبة للقول إنه ليس صحيحاً إن الثورة الإسلامية في ايران شكلت الرافعة الأهم للحركة الأصولية في العالم العربي. لا تواصل بنيوياً حتى الآن بين الجمهورية الاسلامية الإيرانية، وبين الحركات الأصولية الفاعلة في العالم العربي. حزب الله في لبنان موضوع بحث آخر لأنه امتداد مذهبي. هناك شى، أعمق يجب أن نبحث عنه. بالنسبة للحركة الأصولية، في ما هو مشروع في ولادتها، مشروع بمعنى مفهوم. وهذا إلى اشعار آخر يجبرنا على تصنيفها من قوى المجتمعات المدنية العربية، التي باسم إبادتها تبيد الأنظمة العربية، الكثير من المجتمعات المدنية العربية. لا نستطيع أن نفهم قمع النظام الجزائري للحركة الإسلامية الأصولية في الجزائر على أنه قمع يتم بأهداف محددة فكرياً، إنه يتم ليبين قوى معادية لقيام مجتمع مدني جزائري. فيما نحن نعرف أن هذه الدولة الجزائرية خسرت الرهان مع هذه التيوقراطية الدينية، لشدة تسلطها على المجتمع المدني الجزائري، وحبسها لحاجاته الأساسية، فوجد لنفسه متنفساً في هذه الحركة، لا نستطيع الا أن نرى وجه المشروعية المفهومة في ولادة هذه الحركة الأصولية ما دامت معاكسة للأنظمة.

ولعلي في ذلك ارد على السؤال الذي طرح حول الصراع بين الحركات الأصولية والأنظمة في العالم العربي، في هذه النقطة بالذات لا نستطيع الا أن نكون على تفهم لمبررات ولادة هذه الحركات الأصولية، ولا نستطيع الا أن نكون على مسافة من العنف الأعمى الذي تمارسه هذه الأنظمة لأننا نشتبه به عنفاً موجهاً لإبادة مجتمع مدني وحبسه في قمقم، وليس العكس، فيما الوجه الآخر من هذه الحركات الأصولية، بصفتها مشروعاً يخاطب المستقبل، في رأيي، نحن

كقوة ديمقراطية وعلمانية وكتيار ينشد تجدد نهضة عربية، على صعيد الصراع الايديولوجي، لا مجال للمهادنة اطلاقا مع هذه الحركة الأصولية والأجوبة التي نصوغها. أين وجه التسوية؟ التسوية سياسية وليس ايديولوجية، نقبل بمقدار ما ترجح كفة فوائدها لفك الحجز عن ولادة مجتمعات مدنية عربية متطورة، وتقربنا من أفق قيام هذه المجتمعات. وجواباً على من يسأل، وما ضمانات أن لا تؤدي هذه التسويات إلى دمار يلحق بقوى من المجتمع المدني العربي على يد هذه الحركات الأصولية في حال أن التسوية اختلت لغير صالحها؟ لا جواب الا القول إن هذه بعض الخسائر التي ستدفع، والحل يكون في منع اختلال التسوية لصالح هذه الحركات على نحو ساحق، وذلك لا يكون الا برد ايجابي قوامه سرعة استنهاض قوى المجتمع المدني العربي الديمقراطية العلمانية، حتى تنهض نداً لهذه الحركات الإسلامية، لا ضمانة بالمنع والقهر والسلخ والنبذ والتهميش. هذا التفاقم في العنف الآن، تم ويتم تحت مطالعة تحصين المجتمعات بضمانات، ضد ما يمكن أن يفد عليها بسبب امكان وصول التيارات الاصولية إلى الحكم. الخسائر الحالية هي خسائر النهج الأول وليس النهج الثاني. علماً أن ذلك ليس مبسطاً. ومن قال إن كلفة النهضة العربية الحقيقية المتكاملة الأوجه، المترابطة الحلقات، من الاقتصادي إلى الاجتماعي إلى السياسي إلى الثقافي إلى الايديولوجي، ذات كلفة أقل من ذلك. لنقلع نهائياً عن أن حركة التحرر الوطني العربية ولدت فوجدت نفسها أمام انقسام عالمي جاهز بين معسكرين اشتراكي وراسمالي، فلم يكن أمامها سوى أن تنحاز إلى المعسكر الاشتراكي، فعصمها ذلك من مظاهر الضعف وقوّاها، ثم تصورت أنها بفك الحجر عن التطور بالحلقة الاقتصادية تدخل عالم الحداثة الرحب، فتحل معضلاتها مرة واحدة ولى الأبد. يجب الانتهاء من هذه المنظومة التي صورت لنا في حينه بأن في إمكان مجتمعاتنا أن تحقق انجازات الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية دفعة واحدة في آن، وأنه في عصر انقسام العالم وانتقال البشرية إلى الاشتراكية وولادة حركة التحرر العالمية وتحالفها الوثيق مع المعسكر الاشتراكي... بات ممكناً القفز على كل هذه، وحرقها دفعة واحدة، والوصول من مفتاح معين تحول في العلاقة الدولية يضعنا إلى جانب المعسكر الاشتراكي، وتحول في تركيب الملكية في الاقتصاد الداخلي، ينقلنا إلى حيث يستعصي هزيمة هذا التقدم إلى الأمام، وبالتالي يصبح التحول السياسي والثقافي والفكري والايديولوجي هو تحصيل حاصل.

هذا الثمن السهل الذي عليه بنينا منظومات من الأفكار والأحزاب وتوالدت تحولات. الآن عندما ننظر إليها بعقل بارد، نخرج بنتيجة أننا نرى كاسترو حالياً، كما رأينا السادات عندما خلف عبد الناصر، بأن مصائر التطور لا تتقرر بمصادفات صنعتها احداث اسبوعين أو سنة أو سنتين. دخل كاسترو على انقاض باتيستا إلى هافانا، اتى ليتحالف مع الاميركان فرفضوا التحالف فصار عند الاتحاد السوفياتي، فيترتب على ذلك أن أميركا اللاتينية تصبح اشتراكية. لا تصير هكذا، بل يصير شيء آخر، يصير الذي صار. الانجازات العصية على العودة لا تسرق بهذا الثمن البخس. من لزوميات نهضة عربية متجددة أن الكلفة فيها باهظة، ومن جملة الكلفة الباهظة أن هذا الصراع المُستأخر، هذا الصراع المُهدأ الذي لا يفتأ يحتدم ويخبو منذ القرن

التاسع عشر، بين مقاربة ديمقراطية علمانية لمستقبل التطور العربي، وبين مقاربة دينية غيبية لماضي وحاضر ومستقبل التطور العربي. هذ المُستأخر لم يعد ممكناً استئخاره. سيدفع الثمن، ونامل الا يكون الثمن يحمل انتكاسات كبرى إلى آماد طويلة. سيدفع الثمن صراعاً، وبالتالي اذا كان هناك ما يهدد المجتمعات العربية بان تفد عليها موجة أصولية لا تبقي ولا تذر، وتحدث فيها خسائر كبرى ، اذا كان هذا لا مرد منه تاريخياً، فهذه مناسبة للقول إن الدكتاتورية لا ترده. اذا لم ترده حيوية المجتمعات، فلا ترده الدكتاتورية، بل يمكن أن تغذيه وتعطيه حججاً. واكرر ما قلته بالأمس أنه ما دامت الحركة الأصولية متصدرة هذه المجتمعات المدنية العربية، اذا استمرت المعادلة على ما هي عليه الآن فستصادر المعارضة. اذا إلتبست مواقف التيار الديمقراطي العربي العلماني في كل مكان، ولم يحسن التمييز بين ولادة مشروعة، يجب أن تفهم وبين صراع ايديولوجي حاسم يجب أن يخاض، وما بين تسويات سياسية متوازنة لمصلحة المجتمعات يجب أن تعقد، فالتفاقم سائر إلى مزيد من المصادرة من جانب هذه الحركات الأصولية الإسلامية. والتفاقم إلى جر الأنظمة والدول والاحزاب والتيارات والحركات كلها إلى مباراة حيث تنجح الحركة الإسلامية، فيما نحن لا ننجح، فعلى صعيد محض ايديولوجي، لا نتيجة لحوار بين ايديولوجيتين مختلفتين، حوار بمعنى حصول نقاط تقاطع. الحوار الذي يجب أن يكون له ترجمات على الصعيد السياسي يجر هذه الحركة الإسلامية إلى المباراة، حيث لا تستطيع أن تقدم اجوبة ملموسة، أو متقدمة عن الاجوبة التي نقدمها. اذا اخذنا هذا الأمر على صعيد عملي فيطلع معنا أنه اذا كان مطلوباً موقفنا من التعددية الحزبية وشمولها التيار الاسلامي، فهل نحن مع الشمول؟ بلا، أنا شخصياً مع هذا الشمول. اذا كان الموضوع الترخيص لاحزاب اسلامية، أو لا يرخص لها، فالترخيص للاحزاب الاسلامية ليس منبع المشكلة. على أي حال، المفارقة الحاصلة الآن أن أقوى الحركات الإسلامية وافعلها هي التي لا تحوز على تراخيص. وأكثر الحركات الإسلامية تهذيباً هي التي نالت تراخيص، والتي جرت إلى لعبة التسويات. وبالتالي هذا التعامل مع الحركة الإسلامية على صعيد سياسي، ووجهه المتعلق بالصراع الايديولوجي معها، في اطار فهم اشمل لما هو مسار ديمقراطي، أكثر طبيعية بكثير من التصور بأننا نستطيع مع أنظمة ذات طبيعة سياسية استبدادية، أن نقيم حلفاً إلى حين يُخلص المجتمعات العربية من شبح الحركات الأصولية، وبعدها نتفرغ لصراع مع هذه الأنظمة، هذا ممر تاريخي لا وجود عملياً له.

٩- حول مصطلح حركة التحرر الوطني في العالم العربي

بالنسبة إلى النقطة المتعلقة بالتحرر الوطني، ليس لدي شيء ضد مصطلح حركة التحرر الوطني، نتفق على تعويم المصطلح أو لا نتفق، أنا رأيي ليس هذا الموضوع. الموضوع الأهم هل في أوجه النهضة العربية المتجددة، في خاناتها هل هناك خانة أساسية مقررة اسمها التحرر

الوطني والتحرر القومى؟ الجواب العام. ما يهمني اولاً هو وجه المعركة، وبالتالي ما دمنا نقول إن المنطقة العربية تخضع لسيطرة امبريالية من أوجهها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتجليات التالية، وما دمنا نعطف ذلك على صراع في حلقة أهم واكثف هي حلقة الصراع العربي الصهيوني، فلا شك بأننا في ما ننشده من نهوض عربي هو في صميم معركة تحرر وطني قومي مستمرة. وبالتالي على هذا الصعيد لا إسقاط. اذا كان البحث هو بحث في مصطلح التسمية الشعارية، فهذا له بحث آخر، أصلاً لم نكن راسين على تسمية وحيدة، حركة التحرر الوطني العربية، أم حركة التحرر والتقدم العربية، أم حركة التحرر الوطني الديمقراطي العربية، كانت ترد بالنسبة إلينا بأوجه عديدة. أما اذا كان الموضوع في الجوهر، فلا اسقاط. نحن جزء من منظومة نظام عالمي هذه تراتبيته، ونحن في اسفل هذا الهرم، وتمارس علينا أوجه السيطرة هذه، وعلى أوجه السيطرة هذه تترتب هذه النتائج والإعاقات، وتنعقد الصلة بين العوامل الوافدة من السيطرة الخارجية والبنى الصادرة عن التخلف الداخلى. نحن أمام معركة للتقدم الاجتماعي لها وجه آخر هو التحرر الوطني. أما مسألة البرنامج فهل يقول في سبيل حركة ديمقراطية عربية أم في سبيل حركة تحرر وطني ديمقراطي علماني عربي، أنا لا ادرجها هنا الا في خانة الايحاء اللازم بما هو جديد لدينا عن الخطاب الذي يكتبه الشيوعيون منذ ثلاثين سنة. وهذا ما سيواجهنا لاحقاً، لبنانياً وعربياً، أي اسم سنأخذ؟ أما النهوض العربي في أوجهه المترابطة، من الصراع العربي الصهيوني، إلى التحرر اللازم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً من السيطرة الخارجية، وحيث هناك فارق بين الاقتباس الطوعي الديمقراطي الثقافي مما هو كوني من قيم وعلوم وتقدم وثقافة، وما بين الخضوع لاستلاب، فهذه من وجوهها البارزة. واذا كان الموضوع نحت مفاهيم، فإن مفهوم التحرر الوطني ما زال يحتفظ بحيزه كاملاً، اذا كان الموضوع نحت مصطلح نطلقه على انفسنا، فهذا أمر آت علينا.

١٠- حول الوحدة العربية

هناك موضوع الوحدة العربية والموقف منها. اتصور أننا حوَّمنا أكثر من مرة في الأبحاث السابقة حول مجموعة افكار لا نحتاج إلى أكثر من تلخيصها. حوَّمنا حول النقطة التي تقول إن التجزئة العربية الموروثة هي تجزئة اجتماعية مركبة، لا تقتصر فقط على ما هو مرسوم من اقطار قسم إليها العالم العربي، أي أننا لا نعاني من تجزئة العالم العربي إلى ٢٢ كياناً فقط، بل نحن نعاني تجزئة اجتماعية مركبة تجزئ الـ ٢٢ كياناً إلى مجموعات واثنيات، ومستويات في البنية الاجتماعية، تمر بمرحلة بالغة العسر في نشدانها التوحد. ففي قراءة عميقة للتجزئة العربية وتدعو إلى التعميق، تدعو إلى الخلاص نهائياً من اوهام الاصطناع (التجزئة المصطنعة بالتجزئة المفروضة، التجزئة المفتعلة، التجزئة الوافدة...) نقرأ التجزئة على أنها موروث عربي حقيقي. هذا الموروث العربي الحقيقي له بناه، وبالتالي وبلا مبالغة، للتجزئة مؤسساتها، فيما مؤسسات الوحدة هي الغائبة. هذه هي المقولة الأولى. المقولة الثانية لا شك في أن فعلاً استعمارياً كولونيالياً

وامبريالياً مورس ويمارس لتأبيد وترسيخ هذه التجزئة العربية، فعلاً كولونالياً وامبريالياً وصهيونياً إلى أقصى حد ممكن، مهم بالنسبة لنا رؤية التجزئة على حقيقتها، لا هي مجرد نتاج فعل خارجي محض، ولا هي فقط بنى موروثة تجرجر نفسها فقط، هي تقاطع بين مصالح وافدة ترى في استمرار تجزؤ العالم العربي ما يلبىها، وبين بنى تمر في اطوار عسيرة نحو التوحد، وتنكفئ ثم ترتد ثم تتقدم. هذه القراءة للتجزئة تحصننا سلفاً أمام كل المعالجات الوحدوية التي تضرب شعارياً في فراغ، وتحوِّم فوق سطح العالم العربي دون أن تستطيع النفاذ إلى دواخله، اذا كان هذا هو مفهوم التجزئة، معه يجب أن نلاحظ بوضوح بأن ديناميكية التوحد على الصعد القطرية، وعلى الصعيد العربي العام ديناميكية يشوب زخمها الكثير من التقطع، وهي ديناميكية ما زالت حتى الآن شبه محجوزة. لسنا أمام ديناميكية داخلية منطلقة نحو التوحد، مما يجعل انتصاب الحواجز الخارجية في وجهها، هو المعضلة الأساسية التي تواجهها. وبهذا المعنى، من مظاهر معضلات تعثر تكون المجتمعات المدنية العربية، أن وحداتها الداخلية متعسرة، وأن أواصر الوحدة بين مختلف اقطار العالم العربي تجتاز امتحاناً عسيراً. مهم جدا هنا أن نؤشر إلى أن هذه الدينامىكية تبدو الآن خابية. لماذا هي الآن خابية؟ لدينا بحث طويل هنا، ربما يكون علينا أن نعي وندرك بان ديناميكية توحد وتوحىد، توحد في الأقطار، وتوحيد بين الأقطار، في ظل شروط السيطرة الامبريالية الوارثة للكولونيالية في نهاية القرن العشرين ، مختلفة عن شروط التوحد والتوحيد التي عرفتها اصقاع أخرى من عالم القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وبالتالي هناك مزيد من العقبات أمام هذه الديناميكية، مما لا يعود معه من مجال لكي نشتق أجوبة على ما يبدو مراوحة مشتقة من حروب التوحيد في القرن التاسع عشر، أو انقلاب التوحيد في القرن التاسع عشر. مع هذا، هناك منظومة سقطت كانت ضمن ادبياتنا، ونحن نمجد حرب التحرير الشعبية على الطريقة الصينية الفيتنامية، وعلى الطريقة الجنوب شرق آسيوية، وعلى الطريقة التي شرع فيها في أميركا اللاتينية مع كوبا، وتقطعت انفاسها مع استشهاد غيفارا، نحن في منظومتنا لا يصعب علينا أن نعثر على ما اعتبر شروط التوحد والوحدة في هذا العصر، نحن كان لدينا جواب أنه في القرن العشرين، وبعد صيرورة الرأسمالية امبريالية، الوحدة القومية باتت مرهونة بنمط القيادة الطبقية، وبالتالي كان لدينا محطة فكرية بموجبها نقول، نجحت الوحدات حيث قادت حركات التحرر الوطني الطبقات العاملة والبروليتاريا. هذا مثل الصين وفيتنام... على الأقل الآن وإلى أن يهدأ روعنا ونراجع هذه الحصيلة في ديارها (اخشى انه بعد دينغ سياو بينغ والانتقال من التعددية الاقتصادية إلى التعددية السياسية نصبح أمام معضلة الصين)، هذا المستند الفكري لم يعد مستنداً يمكن أن يشكل محطة كلام. لا على طريقة البورجوازية البسماركية، أو الارستقراطية الإيطالية. تحقيق هذه الوحدات يمكن ببساطة نستمد منها أمثلة ونطبقها، ولا على طريقة حروب التحرير الشعبية بقيادة بروليتاريا بقي لها مدلول. بات علينا أن نجد نقطة التقاطع بين برنامج لحركة التحرر الوطني العربية طابعه الأساسي ديمقراطي، وبكل الغنى الذي نعطيه لمصطلح ديمقراطي، وبين السير على طريق تحقيق مزيد من التوحيد داخلياً، ومزيد من الاقتراب من اطار الوحدة العربية. مرة اخرى الديمقراطية طريق

إلى الوحدة العربية، بأي معنى؟ البرنامج الديمقراطي في كل قطر عربي، طريقاً لوحدته، وطريقاً للوحدة العربية العامة، بأي معنى؟ مطلوب تعميق الفكرة، الصلة بين الوصول، إلى مستويات أعلى من التوحد وبين المجازات هذا البرنامج. كيف تكون العلاقة جدلية حقاً بمعني من الجانبين؟ كيف يكون كل انجاز جديد على طريق التوحد الداخلي، وكل تقارب بين الأقطار، وفي ما بينها على الصعيد الخارجي، عنصر يزخم برنامج النهوض؟ وكيف كل خطوط على طريق النهوض، تزخم المسار نحو التوحد الداخلي والوحدة الخارجية. في مطلق الأحوال، اذا كنا ندرس تجارب المنطقة العربية، فهذه التجارب منذ عبد الناصر في سوريا، ومنذ عبد الناصر في اليمن، مروراً بعبد الكريم قاسم في الكويت، ثم بالقذافي بكل منوعات مشاريعه، وصولاً إلى صدام حسين مع الكويت، انتهاء بعلي عبد الله صالح في اليمن الجنوبي، مداً وجزراً، تقدماً وتأخراً، الجامع العام أن الوحدة العربية بانقلاب مستحيلة التحقيق. المفهوم الانقلابي لتحقيق وحدات عربية فشل، والذي نجح هو الانقلابات المضادة. كل الذي عاصر حقبة الخمسينيات والستينيات ملأ الدنيا وشغل الناس شعار الوحدة العربية. وقامت غير محاولة "دسترت" على أرض الواقع، وفي النصوص، ليتبين بعدها بأن الشرط المحوري الذي افتقدته محاولة النهوض في مختلف وجوهها، وهو الشرط الديمقراطي، هو ذاته الشرط الذي بدا أنه حال دون رسوخ هذه الوحدات وتطورها. يمكن الآن أن نجازف بمقولة قوامها، أن مستوى التقدم على طريق التوحد القطري الداخلي، وعلى طريق صياغة الوحدة العربية ما بين الأقطار العربية، مرهون بمدى تطور العلاقات الديمقراطية، داخل الاقطار وفي ما بينها. وبالتالي يعيد ذلك الاعتبار لما رذل في الخمسينيات والستينيات من مفاهيم وحدوية دعت إلى التدرج، دعت إلى ربط العام المشترك بالخاص المختلف، فناقشت في الوحدة والاندماج، في أفضلية الكونفدرالية والفدرالية. على سبيل المثال، كمال جنبلاط كان واحداً في لبنان من مدرسة عربية لا ترى في غير الاتحادية اطاراً واقعياً ممكناً لنظم العلاقات ضمن العالم العربي، واحد من مدرسة والت عبد الناصر سياسياً، ولكنها خالفته في النظرة إلى الوحدة الاندماجية، حالفت البعثيين في سوريا، ممثلين بالبيطار وعفلق والحوراني، ولكن نصحت بأن لا تسلك سوريا سلوك الإرتماء الاندماجي الذي سلكته عام ١٩٥٨. كان من القيادات التي قالت في تلك المرحلة بتحقيق الممكن على طريق الوحدة بين الاقطار العربية. بديلاً للمفهوم الانقلابي الذي فشل، بديلاً لمفهوم الوحدة التي تشكل تتويجاً لحروب تحرير شعبية طويلة المدى أصبحت غير ذات موضوع، بديلاً لذلك كله، وبالاندراج ضمن برنامج من النوع الذي نشير إليه، ماذا يبقى غير القول بإعادة الاعتبار إلى نهج ديمقراطي، متدرج في مقاربته لقضايا التوحد الداخلي، ولقضايا الوحدة بين الأقطار العربية. وبالتالي يصبح ذا قيمة كبيرة جداً أن يكون لأمثالنا من الاحزاب العربية ذات البعد العروبي، التي لا ترى إمكانا لنهوض عربي متكامل الا في متحد عربي واسع. هذا المنطق الذي ترشحه الهوية القومية الراجحة للمنطقة، وهذا المنطق فيه كل المصلحة. إعادة الاعتبار بالعودة عن هذا النهج الانقلابي الحربي الذي أثبت بأنه انطوى على فراغ، وذلك بإعادة الاعتبار إلى نهج متدرج، يصبح معه لحزب عروبي مثلنا بالغ الأهمية، أن تكون له آراء واضحة جداً تحت عناوين التقارب الاقتصادي

العربي واشكاله، كيف نبني نقيضاً لهذا الالتواء في العلاقات الاقتصادية العربية حيث الارتباط الأشد هو بين كل قطر عربي، وما بين المىتروبول الذي انفصل سابقاً أيام الكولونيالية، فيما التبادل بين الاقطار العربية على اضيق ما يكون،. ما هي مشاريعنا للتقارب الاقتصادي العربي، كيف يعاد الاعتبار لمسألة اسمها المجلس الاقتصادي العربي، الذي يصبح موضوع مناقشة، ولا يبقى عمل بعض الكتّاب، على الجبهة الثقافية، على جبهة النظم التربوية في العالم العربي، في مختلف الأوجه، كيف ننحو منحى تقدم ديمقراطي على طريق توثيق الوحدات الداخلية، وصنع مزيد من الانجازات بين الأقطار العربية. مما يفتح معارك تتطلب نفساً طويلاً ومعارك مديدة، وبحاجة إلى تهيئة وقوى شعبية عريضة.